مازاده الإمام الشاطبي في حرز الأماني على التيسير للإمام الداني بين القراءة والمنع

د. سامي بن محمد سعيد عثمان عبد الشكور*

الأستاذ المساعد بجامعة طيبة - كلية المعلمين - مسار القراءات

* من مواليد عام ١٣٨٩هـ بالمدينة المنورة.

- نال شهادة الماجستير عام ١٤٢١هـ من كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية - تخصص القراءات، بأطروحته: " **القراءات الشاذة بين الرواية و التفسير و أثرها في التفسير و الأحكام: دراسة مقارنة**"، ثم نال منها درجة الدكتوراه في ذات التخصص عام ١٤٢٧هـ ، بأطروحته: "**مبرز المعاني في شرح حرز الأماني للحافظ العمادي (ت٧٦٠هـ)** ".
- من بحوثه المحكمة: "**مناهج العلماء في توجيه القراءات** " ، و "**تبرئه الإمام الطبري المفسر من الطعن في القراءات و جهوده في بيان المشهور منها والشواذ**" .
- البريد الإلكتروني: dr.samiabdshkur@gmail.com

الملخص

هذا بحث في علم القراءات أردت فيه الوقوف على موضوع طالما شغل الباحثين ، وطلبة العلم ألا هو : ما زاده الإمام الشاطبي في قصيدته حرز الأماني في القراءات السبع على كتاب الإمام الداني التيسير في القراءات السبع، إذ أن هذا الكتاب هو الأصل الذي اعتمد عليه الشاطبي وطلب اختصاره فنظمه، حتى خرج في أحسن مثال، والسبب الذي جعلني أختار هذا الموضوع هو أن المتأخرين من المشتغلين بعلم القراءات والذين يعرفون بـ(أصحاب التحريرات) حينما وقفوا على زيادات الشاطبي على التيسير؛ صرحوا في كتبهم بعدم الأخذ بها تارة ، وتركوا ذلك تارات أخرى ، فأردت أن أقف على السبب الذي أوجب عندهم المنع من القراءة ببعض هذه الزيادات، والقراءة ببعضها الآخر، وهل هناك فرق بين الزيادتين ، كما أردت الوقوف على الأساس الذي بنى عليه أصحاب التحريرات تحريراتهم على الشاطبية، وهل هو معتمد على تأصيل ومنهج ثابت أم لا؟ وهل كان ذلك محل اتفاقٍ بين المحررين، أم أنهم اختلفوا في حكمهم على تلك الزيادات؟ وما الذي يترتب على ذلك ؟

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، الذي بنعمته تتم الصالحات ، المنعم المتفضل على عباده من جميع الوجوه ، القائل في كتابه: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ وأصلي وأسلم على خير من جاء الوجود؛ نبينا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، القائل : «**خيركم من تعلم القرآن وعلمه** » وبعد ،،،،

فهذا بحث في علم القراءات أردت فيه الوقوف على موضوع طالما شغل الباحثين ، وطلبة العلم ألا هو : ما زاده الإمام الشاطبي في قصيدته حرز الأماني في القراءات السبع على كتاب الإمام الداني التيسير في القراءات السبع، إذ أن هذا الكتاب هو الأصل الذي اعتمد عليه الشاطبي وطلب اختصاره فنظمه، حتى خرج في أحسن مثال، والسبب الذي جعلني أختار هذا الموضوع هو أن المتأخرين من المشتغلين بعلم القراءات والذين يعرفون بـ(أصحاب التحريرات) حينما وقفوا على زيادات الشاطبي على التيسير؛ صرحوا في كتبهم بعدم الأخذ بها تارة ، وتركوا ذلك تارات أخرى ، فأردت أن أقف على السبب الذي أوجب عندهم المنع من القراءة ببعض هذه الزيادات، والقراءة ببعضها الآخر، وهل هناك فرق بين الزيادتين ، كما أردت الوقوف على الأساس الذي بنى عليه أصحاب التحريرات تحريراتهم على الشاطبية، وهل هو معتمد على تأصيل ومنهج ثابت أم لا؟ وهل كان ذلك محل اتفاقٍ بين المحررين، أم جاء عنه اختلاف في حكمهم على تلك الزيادات؟

ولا شك أن هذا الموقف من أصحاب التحريرات سيترتب عليه خروج أجيال من طلبة العلم لا يقرؤون بهذه الزيادات ، لتصريح المحررين بعدم الأخذ بها في كتبهم، وفي المقابل سيكون هناك جيل آخر أخذ بهذه الزيادات ؛ وحينها سيكون الاضطراب بين طلبة العلم وعدم القدرة على التوفيق بين الجيلين، ثم ما هو مصير

طلبة العلم الذين حرموا من القراءة بهذه الزيادات من مشايخهم ؟

- **وجاءت خطة البحث كالتالي :**

المقدمة، وفيها بيان أهمية البحث، واصطلاحاته ، والمنهج المتبع.

تمهيد: وفيه نبذة مختصرة عن الإمامين الداني والشاطبي.

المبحث الأول : موقف علماء القراءات من زيادات الشاطبي، وفيه مطالب :

المطلب الأول: حقيقة الزيادة ، منشؤها ، ومشروعيتها .

المطلب الثاني: موقف المحققين من الإمام السخاوي حتى الإمام ابن الجزري.

المطلب الثالث: موقف أصحاب التحريرات بعد ابن الجزري .

المبحث الثاني: دراسة تأصيلية تطبيقية، وفيها استعراض لأشهر ما زاده الإمام الشاطبي على التيسير مع بيان موقف العلماء ومقابلته بموقف أصحاب التحريرات في منعهم من القراءة بتلك الزيادات.

الخاتمة : وفيها نتائج البحث والتوصيات. ثم فهرس المراجع وفهرس الموضوعات.

- **اصطلاحات البحث: حيث قصدت بـ:**

١- **المتقدمين** : أئمة القراءات أصحاب الكتب المسندة من ابن مجاهد صاحب كتاب السبعة وغيره ممن ألف وأسند تلك القراءات بالطرق المعروفة .

٢- **المحققين** : شراح قصيدة الإمام الشاطبي ، ممن اعتنى منهم ببيان الزوائد على التيسير وأشار إليها من كتب الداني، وهم الإمام السخاوي والإمام أبو شامة والإمام الفاسي والإمام الموصلي والإمام الجعبري والإمام المنتجب الهمذاني والإمام المقدسي والإمام ابن القاصح، وأذكر معهم ابن الجزري؛ لأنه اعتنى ببيان تلك الزيادات وأشار إلى طرقها في كتاب "النشر في القراءات العشر" وربما ذكرت غيرهم عند الحاجة.

٣- **أصحاب التحريرات** : وهم مشايخ القراءات المتأخرين من بعد ابن الجزري، الذين ألفوا كتباً على مسائل الشاطبية والتي زادها الشاطبي على التيسير، وربما أذكر من أصحاب التحريرات ممن ألف على مسائل طيبة النشر، ولكن في حدود مسائل الشاطبية إذا ورد عنهم تعليق .

منهج البحث:

١- الوقوف على ما زاده الإمام الشاطبي على كتاب التيسير لأبي عمرو الداني من خلال مقابلة الشاطبية بالتيسير .

٢- قسمت هذه الزيادات إلى قسمين:

الأول : ما زاده الشاطبي على الحرز ومنعه أصحاب التحريرات ، وأودعت هذا القسم في المبحث الثاني؛ لأنه هو أساس البحث وبينت فيه مواقف العلماء.

الثاني : الزيادات التي لم يمنع فيها أصحاب التحريرات وهي كثيرة جداً تربو على المائة رواية؛ فأشرت إلى بعضها في المبحث الأول؛ لبيان منهج أصحاب التحريرات ، والأساس الذي قام عليه ذلك المنهج، ولمقابلة كلا النوعين، إذ يتبين القارئ وتتضح له القضية، ولم أتناولها كلها بالبحث؛ لأنها ليست هي القضية، وإنما القضية فيما منع المحررون.

٣- قمت بتوثيق تلك الزيادات من كتب العلماء .

٤- وثقت طرق تلك الزيادات في كلا النوعين .

٥- أذكر أولاً بيت الشاطبي الذي تضمن تلك الزيادات أو موضع الشاهد، ثم أبين هل هي زيادة أم اختيار للشاطبي ، ثم أذكر موقف المحققين من شراح الشاطبية، ثم أعطف بموقف ابن الجزري منها، ثم أختم بموقف أصحاب التحريرات على ذلك في استعراض لمسيرة مواقف العلماء خلال خمسة قرون من

نظم الشاطبي لقصيدته، وحتى عصر أصحاب التحريرات، حتى يقف القارئ ويتعرف إلى بدايات المنع من القراءة فيما زاده الشاطبي على التيسير.

٦- ومنهجي في المبحث الثاني هو الاقتصار على ما منعه أصحاب التحريرات في كتبهم فيما زاده الشاطبي على التيسير مرتباً وفق آيات المصحف الشريف دون النظر في كونها من الأصول أو الفرش.

٧- أشير إلى الآية الكريمة بين قوسين مزهرين مع اسم السورة ورقم الآية في المتن.

٨- أترجم للأعلام في أول موضع، وأما من اشتهر كالقراء السبعة ورواتهم فأتركه لشهرة ذلك.

٩- أذكر اسم الكتاب في الحاشية باسم الشهرة مقروناً بمؤلفه اختصاراً في أول موضعٍ، ثم أكتفي باسم الكتاب فقط.

١٠- أقرن اسم صاحب الكتاب في حالة تشابه أسماء الكتب.

نبذة مختصرة عن الإمامين الداني والشاطبي

الإمام الداني :

عثمان بن سعيد بن عثمان، أبو عمرو الداني الأموي، مولاهم القرطبي، المعروف في زمانه بابن الصيرفي، الإمام العلامة، شيخ مشايخ المقرئين ولد سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، بدأ طلب العلم في سنة ست وثمانين، ورحل إلى المشرق، ودخل مصر، ثم دخل الأندلس في ذي القعدة سنة تسع وتسعين وثلاثمائة، أخذ القراءات عرضاً عن ابن خاقان(١)، وابن غلبون(٢)، والفارسي(٣)، وأبي الفتح فارس(٤)، له كتاب "جامع البيان" وكتاب "التيسير" المشهور، و"المحكم"، و"المحتوى في الشواذ" وكتاب "طبقات القراء" ، توفي الحافظ أبو عمرو بدانية يوم الاثنين منتصف شوال سنة أربع وأربعين وأربعمائة، ودفن عن يومه بعد العصر وشيعه خلق عظيم.(٥)

الإمام الشاطبي :

هو القاسم بن فِيْرُّه بن خلف الشاطبي الرُّعَيْني ، ولي الله الإمام العلامة أحد الأعلام الكبار المشهورين في الأقطار ، ولد في آخر سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة بشاطبة من الأندلس، وقرأ ببلده القراءات، وأتقنها على أبي عبدالله محمد بن أبي العاص النَّفْزِي(٦) ، ثم رحل إلى بلنسية فعرض بها التيسير من حفظه والقراءات

---

(١) خلف بن إبراهيم بن محمد المصري عرض على التجيبي مات سنة ٤٠٢هـ غاية النهاية ١/ ٢٧١.

(٢) طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله الحلبي ، عرض على أبيه ، مات سنة ٣٩٩هـ ، غاية النهاية ١/ ٣٣٩.

(٣) عبد العزيز بن جعفر بن محمد بن خواستي الفارسي ، عرض على عبد الواحد والنقاش ، مات سنة ٤١٢هـ ، غاية النهاية ١/ ٣٩٢.

(٤) فارس بن أحمد بن موسى الحمصي ، عرض على عبد الباقي مات سنة ٤٠١هـ ، غاية النهاية ٢/ ٥ .

(٥) بتصرف ، انظر غاية النهاية ، ١/ ٥٠٢.

(٦) محمد بن العاص النفزي ، أخذ عن أبي عبد الله سعيد الداني ، مات سنة (٥٥٠ هـ)، غاية النهاية ٢/ ٢٠٤.

على ابن هُذَيل[١]، ثم رحل للحج ، ولما دخل مصر أكرمه القاضي الفاضل، ونظم قصيدته اللامية والرائية بها ، وجلس للإقراء ، فقصده الخلائق من كل الأقطار ، توفي رحمه الله في الثامن والعشرين من جمادي الآخرة، سنة تسعين وخمسمائة بالقاهرة ، ودفن بالقَرافة بين مصر والقاهرة. [٢]

(١) علي بن محمد بن علي بن هُذَيل البلنسي ، عرض على أبي داود ، مات سنة ٥٦٤هـ ، غاية النهاية ١/ ٥٧٣.
(٢) بتصرف ، انظر غاية النهاية ٢ / ٢٠

المبحث الأول

موقف العلماء وأصحاب التحريرات من الزيادات

المطلب الأول: حقيقة الزيادة ، منشؤها ومشروعيتها:

لما كان كتاب "التيسير" للإمام أبي عمرو الداني رحمه الله من أجلِّ كتب القراءات في بلاد المغرب؛ لما حواه عن الأئمة السبعة مع التحقيق الذي اختص به والتحرير والتنقيح والاختصار، حيث طلب الإمام الشاطبي اختصار هذا الكتاب كأحد مروياته لطلبة العلم ومن بعدهم، فنظم قصيدته المشهورة "حرز الأماني ووجه التهاني" التي عجز البلغاء من بعده عن معارضتها، وضمنها كتاب التيسير في أوجز لفظ وأقربه ، وأجزل نظير وأغربه ، فقال:

أهلَّتْ فلبتها المعاني لبابها   وصغت بها ما ساغ عذباً مسلسلاً

وفي يسرها التيسيرُ رمتُ اختصارَه   فأجنت بعون الله منه مؤمَّلا

وسميتها حرزَ الأماني تيمناً   ووجهَ التهاني فاهنه متقبَّلاً[1]

إلا أن الشاطبي لم يلتزم بما حواه التيسير من المرويات والأوجه عن الأئمة السبعة ورواتهم، بل زاد عليه تارة، وأغفل منه، ورتب أوجه الخلاف، وضعف بعضها، وصحح أخرى، وكل ذلك زيادة منه وتمحيصاً للروايات وقد أشار إلى صنيعه هذه فقال :

وألفافها زادت بنشر فوائد   فلفت حياءً وجهها أن تفضلا

قال الإمام أبو شامة[2]: « فتلك الألفاف نشرت فوائد زائدة على ما في كتاب التيسير من زيادة وجوه، أو إشارة إلى تعليل، أو زيادة أحكام ، وغير ذلك مما نذكره

---

(١) الحرز ص ٦.

(٢) عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، قرأ على الإمام السخاوي ، توفي سنة ٦٦٥هـ ، غاية النهاية ١/ ٣٦٥.

في مواضعه، ثم بعد هذا استحيت أن تفضل على كتاب التيسير استحياء الصغير من الكبير، والمتأخر من المتقدم ، وإن كان الصغير فائقاً والمتأخر زائداً» [١].

وقال السمين الحلبي[٢]: « وعنى بقوله: **(زادت بنشر فوائد)** أي: زادت أبياتها مع اختصارها على التيسير ببسط فوائد لم تكن فيه، فمنها باب كامل أودعها إياه، وهو باب مخارج الحروف وصفاتها، ومنها الثناء على قراءة ، ومنها التعليل لوجوه القراءة ، وما تضمنته من اللغة وصياغة الأدب وزيادة وجوه في القراءات»[٣] كما سنقف على ذلك كله إن شاء الله.

قلت: ومن أمثلة تصرف الشاطبي في كتاب التيسير ، إسقاطه وجه التخفيف للدوري ، ووجه التحقيق للسوسي اختياراً منه في قوله الناظم : «**ويبدل للسوسي كل مسكن**[٤]» ، والمشهور عند النقلة إجراء الوجهين لكل منهما؛ لأن الخلف منسوب للإمام أبي عمرو البصري .

وكذا زيادة وجه النقل لحمزة على التيسير وقفاً في نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]؛ إذ أن الحافظ أبا عمرو لم يذكره فيه ، فزاده الشاطبي واختاره واعتمد عليه .

وكذا في قوله:

وفي مائتي يـاء وعشـر منيفة　　وثنتين خلف القوم أحكيه مجملا[٥]

فقد ذكر الإمام الداني في التيسير[٦] مائتين وأربع عشرة ياءً فعد ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾

(١) إبراز المعاني ١ / ١٩٧.

(٢) أحمد بن يوسف بن محمد أبو العباس، قرأ على أبي حيان والعشاب ، توفي سنة ٧٥٦هـ، غاية النهاية ١/ ١٥٢.

(٣) العقد النضيد : الجزء المحقق ١ / ٢٥٨.

(٤) الحرز ص ١٨٠.

(٥) الحرز ص ٣٢.

(٦) ص ٦٣.

[النمل:٣٦] ، ﴿ فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴾ [الزمر: ١٧]، وعدهما الشاطبي في الزوائد لأنهما حذفتا في الرسم .

وقال في موضع آخر موجهاً ومصححاً لبعض الأوجه وكل ذلك في التيسير :

...... ومن يتقي زكا بيوسف وافى كالصحيح معللا [١]

قال الإمام السخاوي[٢]: « **(زكا)** في صحة نقله رداً على من عاب ذلك ، وأكثر القول فيه ، وعد قوم الاحتجاج له معضلا، وأشار بقوله: "**وافي كالصحيح معللا**" إلى ما اختاره من الاحتجاج له، ومعنى ذلك أنه حكم على المعتل بحكم الصحيح ، وحكم الصحيح في الجزم أن تحذف الحركة من آخره ، فلما كانت هاهنا محذوفة اكتفى بذلك». [٣]

إلى غير ذلك مما سيأتي بعون الله، وفعل الإمام الشاطبي فيما زاده على التيسير من الأوجه؛ والتعاليل والتحقيق والتضعيف والإغفال لبعض الروايات حق مشروع ، نص عليه في نظمه حتى لا يعيب عليه أحد في ذلك، فقال:

وألفافها زادت بنشر فوائد فلفت حياءً وجهها أن تفضلا[٤]

فعلى هذا يكون قول الشاطبي: «**وفي يسرها التيسير رمت اختصاره** »[٥]لا يفهم منه تقيده المحض بمسائل التيسير وعدم الخروج عنها في شيء، وإلا لما احتاج أن يبين ذلك بقوله: «**....زادت بنشر فوائد**»، وقوله: «**فلفت حياءً وجهها أن تفضلا**».

وأما **منشأ هذه الزيادات** فمن خلال تتبعي لها، ومقابلة التيسير بالشاطبية،

---

(١) الحرز ص ٣٥.

(٢) علي بن محمد بن عبد الصمد ، قرأ على الإمام الشاطبي ، مات سنة ٦٤٣هـ ، غاية النهاية ١/ ٥٦٨.

(٣) فتح الوصيد ١ / ٦١٨.

(٤) الحرز ص٦.

(٥) الحرز ص٦.

وكتب الداني الأخرى ، وتنصيص العلماء في سائر الكتب التي وقفت عليها وجدت ما يلي:

النوع الأول: ما زاده الإمام الشاطبي على التيسير من طرق الإمام الداني في غير التيسير، وهذا النوع قد اشتمل على النسبة الأعلى من تلك الزيادات، ويشمل ما زاده الإمام الشاطبي على التيسير من طرقه هو بقراءته على شيخه النَّفْزِي؛ لما فيها من زيادة طرق على الإمام الداني .

النوع الثاني: ما اختاره الإمام الشاطبي وزاده على التيسير مما هو غير طريق الإمام الداني وهذا النوع نادر، ولم يتطرق إليه الإمام الشاطبي إلا لأسباب ذكرتها في مواضعها من انتصار لرواية طعن فيها، أو أغفلتها كتب الخلاف، أو تحقيق لمسألة فأوردها للدلالة على صحتها وقوتها، أو ضعفها وسقوطها.

فمن خلال هذا يتبين لنا أن الإمام الشاطبي رحمه الله لم يخرج في حرزه عن طرقه وطرق الإمام الداني في سائر كتبه، وقد وثقت ذلك كله أثناء التعليق على تلك المرويات، كما نبهت على روايات ذكرها الإمام الشاطبي مما هو طرق التيسير ولم يذكره الداني فيه، ونبهت على روايات ذكرها الداني في التيسير وهي ليست طرقه فيه، وإنما من غير التيسير، وما الذي ترتب على ذلك قراءةً ومنعاً عند المتأخرين من المحررين على الشاطبية.

المطلب الثاني: موقف المحققين من الإمام السخاوي وحتى الإمام ابن الجزري

فقد وافق أبا القاسم الشاطبي شُرّاح القصيد الذين عنوا ببيان اختلاف الروايات وطرقها في كل ما زاده على التيسير وتبعوه على ذلك، ونبهوا على منشأ تلك الزيادات من كتب الداني في غير التيسير، في إشارة منهم إلى أن الإمام الشاطبي لم يفعل شيئا يوجب الاختلاف على فعله هذا من حيث القراءة بما زاده أو المنع من ذلك، إيمانا منهم بما استقر عند علماء القراءات ، وبما نصت عليه كتبهم بأن الرواية إذا صحت وجب المصير إليها .

فكان منهجهم -رحمهم الله- في بيان ما زاده الإمام الشاطبي بقولهم : والخلاف الذي ذكره الشاطبي عنى به قول الداني في غير التيسير كذا وكذا .

ومثاله : قول الناظم :

وخلادهم بالخلف فالملقيات فالـ مغيرات في ذكراً وصبحاً فحصلا[1]

فقال الإمام السخاوي : «وأراد بالخلف عن خلاد قول صاحب التيسير : "... وذكر في غير التيسير أن حمزة لم يدغم إلا الأربع الأول لا غير ، فاقتضى ذلك الخلف عن خلاد» .[2]

وفي قول الناظم :

وفي آل عمران رووا لهشامهم كحفص وفي الباقي كقالون واعتلا[3]

قال الإمام أبو شامة عندما استشكل طلابه تنزيل النظم على ما في التيسير؛ وذلك لأن الداني لم يذكر فيه وجه القصر والتحقيق لهشام؛ فقال أبو شامة لهم: «وصوابه أن يقال: .... القصر والتحقيق .. وهو من زيادات هذه القصيدة» .

---

(١) الحرز ص ٧٩.

(٢) فتح الوصيد ٣ / ٣١٩.

(٣) الحرز ص ١٧.

ثم قال لهم: «ولو أن الناظم أراد ما في التيسير فقط لقال :

ومدك قبل الضم بر حبيبه بخلف هـشام في الثلاثة فصلا

ففي آل عمران يمد بخلفه وفي غيرها حتماً وبالخلف سهلا» (١)

موقف ابن الجزري:

وأما ابن الجزري فقد تبع من قبله من المحققين في بيان ما زاده الإمام الشاطبي على التيسير إلا أنه اختلف عنهم في عبارته فقط عند الإشارة إلى تلك الزيادة، وإن كان المضمون واحداً، فقد مر بنا أن المحققين أشاروا إلى تلك الزيادات من خلال نصوص الإمام الداني في كتبه الأخرى في غير التيسير؛ بأنه قرأ بهذا الوجه على شيخه الفلاني من الطريق الفلاني فحصل الخلف بذلك، وأما ابن الجزري فكانت عبارته مشتملة على لفظ "الخروج عن الطرق" تارة، في دلالة على أن هذا الوجه ليس طريق الداني في التيسير، وإنما هو من طرقه في غيره، كأن يقول عن الزيادة: وفي هذا الوجه خروج للشاطبي عن طرق كتابه، أو: وقد خرج صاحب التيسير عن طرقه وتبعه الشاطبي، وهكذا. وتارة يشير إلى الزيادة من كتب الداني كالمحققين قبله، وتارة يجمع بينهما، فهذه ثلاث عباراتٍ لابن الجزري عند تعليقه على مسائل الشاطبية والتيسير.

وفي تعبير ابن الجزري عن زيادات الشاطبي بقوله: «خروج عن طرقه» جاءت شبهة لمن بعده، وهي: هل أراد ابن الجزري بقوله: «خروج عن طرقه» المنع من القراءة بهذه الزوائد للإمام الشاطبي؛ أم أراد مجرد التنبيه على أنها زيادات على كتاب التيسير للداني وأنها من طرقه الأخرى في غير التيسير كما فعل المحققون قبله؟

وعلى هذا السؤال تكون القضية التي من أجلها خرج هذا البحث، لما ترتب عليه بعد ذلك من موقف أصحاب التحريرات بهذه الزوائد كما سيأتي .

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٧١.

المطلب الثالث : موقف أصحاب التحريرات بعد ابن الجزري

من المعلوم أن التحريرات إما على الشاطبية وإما على طيبة النشر ، والذي نحن بصدده هو التحرير على مسائل الشاطبية في القراءات السبع ، وعليه فإن التحرير على الشاطبية، أو أصحاب التحريرات في تحريرهم على الشاطبية بعد ابن الجزري هم مشايخ القراءات والإقراء بعده ، والذين عنوا باتباع ألفاظه في كتابه "النشر" عند تعليقه على كتابي "التيسير" و"الشاطبية"، كونهما إحدى طرقه من حيث بيان مواطن الخلاف وطرقها، وما انفرد به مع التصحيح والتضعيف والترجيح مما زاداه على كتابيهما، وما الذي تقتضيه طرقهما فيهما .

فكان هذا هو الأساس الذي قامت عليه مادة التحرير على الشاطبية وهذا هو الفرق بينها وبين التحرير على طيبة النشر، فتتبع المحررون هذه الروايات وألفوا فيها الكتب ونظموا فيها المنظومات، والدليل على ذلك واضح وجلي، إذ لم يرجع أحد من المحررين في نظمه ولا نثره في تحرير تلك المسائل إلا وقال: «كذا قال ابن الجزري»، «كذا قال المحقق»، «كذا قال في النشر»، وغير ذلك من العبارات، متلمسين في ذلك ألفاظ ابن الجزري عند تعليقه على طرق الشاطبية والتيسير. وهذا هو الواقع الذي وقفت عليه من خلال تتبعي لكتب المحررين – رحمة الله عليهم – فهذا الشيخ الجمزوري يقول : « فلما كان العام الأول والثاني بعد المائتين ومنّ الله علي بقراءتي للعشرة ... أوقفني – أي: شيخه – على ما في الشاطبية من الخلاف الذي لم يرجحه في كتاب النشر ، وعرفني المرجح من غيره ... وجمعت ذلك في نظم عجيب». [1]

كما أنه تبين لي من خلال البحث أن نشأة التحريرات على الشاطبية، أو على طيبة

(١) انظر باختصار: الفتح الرحماني شرح كنز المعاني ص ١٣.

النشر كعلم مستقل كانت في آواخر القرن العاشر، وبداية القرن الحادي عشر، على يد الشيخ المنصوري[١]، والأزميري[٢]، والسيد هاشم[٣]، والجمزوري وحتى عصر الشيخ خلف الحسيني[٤]، والشيخ رضوان المخللاتي[٥]، والشيخ المتولي[٦]، والشيخ الخليجي[٧]، ومن تبعهم بعد ذلك كالشيخ الضباع[٨]، وعبد الفتاح القاضي[٩] وغيرهم، رحم الله الجميع رحمة واسعة، وأسكنهم فسيح جناته . آمين

وإن كانت بداية التحريرات على الطيبة على يد الشيخ المنصوري والأزميري والمتولي ومن تبعهم أظهر، وأما على الشاطبية فعلى يد السيد هاشم والجمزوري والمخللاتي والخليجي والصفاقسي[١٠]ومن تبعهم أظهر، وإن كان لهم أيضاً تحريرات على طيبة النشر.

وهذا لا يعني أن المتقدمين لم ينبهوا على بيان الطرق واختلاقها ، بل بينوا ونصوا على ذلك من خلال قراءتهم على مشايخهم أنهم قرؤوا بالرواية الفلانية من الطريق الفلاني وهكذا، فحرروا الطرق وبينوها، ولكن الفرق أن المتقدمين لم

(١) علي بن سليمان بن عبد الله المنصوري ، شيخ القراءات بالأستانة بتركيا مات سنة ١١٣٤هـ ، معجم المؤلفين ٢/ ٤٤٧.

(٢) مصطفى بن عبد الرحمن الأزميري، معجم المؤلفين ٣/ ٨٦٩.

(٣) السيد هاشم بن محمد المغربي ، مات سنة ١١٧٩هـ ، إمتاع الفضلاء ٤/ ٦٧٥.

(٤) حسن بن خلف الحسيني العدوي المصري، مات سنة ١٣٠٣هـ ، أسانيد القراء ، ١/ ١٥٥.

(٥) رضوان بن محمد المخللاتي ، توفي سنة ١٣١١هـ ، إمتاع الفضلاء ٢/ ٥٤٥.

(٦) محمد بن أحمد بن الحسن بن سليمان ، قرأ على البرموني والتهامي ، مات سنة ١٣١٣هـ ، انظر الإمام المتولي ص ٨١.

(٧) محمد بن عبد الرحمن الخليجي ، مات سنة ١٣٨٩هـ ، إمتاع الفضلاء ٤/ ٢٤٣.

(٨) علي بن محمد بن الحسن الضباع الخلوتي ، انظر الإمتاع بترجمة الضباع ص١٣.

(٩) عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي ، عرض على الشيخ غزال، مات سنة ١٤٠٣هـ ، إمتاع الفضلاء ١/ ٢٤٨.

(١٠) علي بن محمد بن سالم النوري الصفاقسي ، معجم المؤلفين ٢/ ٥٠٤.

يمنعوا ، ولم يعيبوا على من زاد في كتابه مما صح من الروايات، بعكس أصحاب التحريرات بعد ابن الجزري، كما سيأتي في المبحث الثاني.

ومن الأدلة أيضاً على أن التحريرات على الشاطبية كانت متأخرة ، وبعد عصر ابن الجزري بمائتي عام تقريباً ، أن الذين عاصروا ابن الجزري من العلماء ممن هم في طبقته بل والذين قرؤوا على شيوخ ابن الجزري؛ أخذوا بمسائل الخلاف عن الشاطبي وصاحب التيسير، وهو نقيض ما فعله أصحاب التحريرات بعد ابن الجزري..

فهذا الإمام شمس الدين القباقبي[1] والذي نقل عن كتاب النشر، يأخذ بتلك المسائل، بل ويأخذ بما ليس من طرقه في كتابه؛ وذلك لأن الشاطبي والإمام الداني ذكرا ذلك الوجه، وسيأتي بيان ذلك في موضعه.

وهذا الإمام ابن القاصح[2] في شرحه للشاطبية ، وكذا في "قرة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين" يثبت ما أثبته الشاطبي مما زاده على التيسير، وينص على مواضع الخلاف من كتب الداني، وهو المعاصر لابن الجزري، وأحد الذين قرؤوا على شيوخ ابن الجزري كذلك، وهذا شيخ القراء سراج الدين النشار[3] المصري وبعد ابن الجزري بمائة عام تقريباً يثبت في كتابه "البدور الزاهرة" جميع مسائل الخلاف التي ذكرها الإمام الشاطبي على التيسير، وقد أشرت إلى ذلك عن هؤلاء في المبحث الثاني في موضعه كما سيأتي بإذن الله قريباً .

---

(١) محمد بن خليل بن محمد القباقبي الحلبي ، قرأ على اللبان شيخ ابن الجزري وابن القاصح مات سنة ٨٤٩هـ . معجم المؤلفين ٩/ ٢٨٨.

(٢) علي بن عثمان بن محمد العذري ، أخذ عن ابن إيدغدي شيخ ابن الجزري، مات سنة ٨٠١هـ ، معجم المؤلفين ١/ ٤٣٦.

(٣) عمر بن زين الدين الأنصاري المصري، قرأ على الخباز ، مات سنة ٩٣٨هـ ، الأعلام للزركلي ٥/ ٥٩.

فدل هذا على أن التحريرات على الشاطبية جاءت متأخرة، بسبب تتبع أصحاب التحريرات ألفاظ ابن الجزري على تلك المسائل، وهذا السبب هو الذي يقودنا إلى التعرف على حقيقة موقف أصحاب التحريرات من زيادات الشاطبي بإذن الله.

فقد تبين لي من خلال الوقوف على كتب التحريرات على الشاطبية أن أصحاب التحريرات تعلقوا بلفظ " الخروج عن الطريق " والذي استخدمه ابن الجزري عند بيان مواطن الخلاف في الشاطبية والتيسير ، كما سبق بيانه في المبحث السابق ، فجعل أصحاب التحريرات هذه العبارة دالة على المنع من القراءة في ما زاده الإمام الشاطبي على التيسير ، ومما زاد الأمر شبهة أن ابن الجزري صرح في بعض المواطن " بعدم القراءة من التيسير والشاطبية ببعض المسائل".

فقرن المحررون بين تصريح ابن الجزري بالمنع من القراءة، ولفظ " الخروج عن الطريق " فجعلوا بعد ذلك كل تعليق لابن الجزري بلفظ الخروج على أي رواية المنع من القراءة لتلك الشبهة، والحق أن لفظ "الخروج " عند ابن الجزري على مسائل الخلاف في التيسير والشاطبية لم يقصد منه المنع من القراءة كما أراد أصحاب التحريرات، ولكن أراد مجرد التنبيه على بيان الطرق التي زادها الشاطبي على التيسير، كما فعل المحققون من قبله عندما أشاروا إلى مواطن الخلاف من كتب الداني الأخرى . وأما تنصيص ابن الجزري على المنع من بعض مسائل الخلاف في التيسير والشاطبية، والذي تعلق به المحررون فقد تبين من خلال تتبع منهج ابن الجزري أن المنع من القراءة لم يكن عاماً في كل مسائل الخلاف ، بل هو محصور في نوع خاص من تلك المسائل ، فمن المعلوم أنه لما كانت طرق الشاطبية والتيسير ضمن أسانيد الإمام ابن الجزري؛ كان لزاماً عليه تفنيد تلك الروايات الواردة من

تلك الطرق، إذ إنه صرح في كتاب النشر أنه لا يأخذ إلا بما صحَّ من طرق كتابه ، فكان من جملة ما علَّق عليه ابن الجزري على تلك الطرق قوله : «ولا ينبغي أن يقرأ بهذا الوجه من الشاطبية والتيسير»، فتتبعت تصريحه بعدم القراءة في كتابه النشر فوجدت أن ذلك الحكم وقع على نوعٍ خاصٍ من تلك الروايات ولم يكن في غيرها، ألا وهو: ما انفرد به الداني في بعض روايات التيسير وتبعه على ذلك الإمام الشاطبي .

ثم تتبعت ما انفرد به الإمام الداني والإمام الشاطبي ، فوجدت أن حكم ابن الجزري بالمنع وقع في نوع خاص من المنفرد أيضاً، ألا وهو: ما كان من ذوات الأسباب عنده أدى لعدم الأخذ به عند ابن الجزري من طريق التيسير والشاطبية، كأن تكون الرواية المنفردة جاءت في التيسير حكاية لمذهب الغير، أو تتميماً لفائدة، أو أن تكون مما توهمه الشاطبي على حد زعم ابن الجزري، أو أن الرواة على خلاف الرواية المذكورة. وقد بيَّنت بحمد الله تلك الأسباب،وتلك الانفرادات في مواطنها من المبحث الثاني عند التعليق على كل رواية مما منعه أصحاب التحريرات.

والسبب الذي جعل ابن الجزري لا يأخذ بتلك الروايات المنفردة من التيسير والشاطبية أنه لم يقرأ بهذه الراويات من تلك الطرق؛ لما اشترطه في كتابه بعدم الأخذ إلا بما صح، أما ما كان حوله شبهة، أو سبب قادح فلا، وأن قراءته بهذه الروايات إنما كانت من طرقه الأخرى في غير التيسير والشاطبية . وقد بينت ذلك أيضا في مواضعه.

وأما ما لم يصرح فيه ابن الجزري بالمنع فإنه يذكره على أنه انفراد فقط دون تصريح بالمنع، وهذا لا يعني أن ابن الجزري يمنع لمجرد انفراد الشاطبي أو الداني بأحد الوجوه، إلا أن أصحاب التحريرات عمّموا كل ألفاظ الانفراد بالمنع، ودون

تمييز بين ذوات الأسباب عند ابن الجزري وغيرها من الانفرادات، ومما سبق يتبين أن أصحاب التحريرات قد اعتمدوا وبنوا تحريراتهم على الشاطبية على ظاهر ألفاظ ابن الجزري من خلال العبارات التالية :

١- ألفاظ الخروج عن الطريق - أو عدم ورودها من طريقه - فجعلوا مجرد ذكر لفظ الخروج مانعاً من القراءة .

٢- إطلاق لفظ الانفراد على الرواية .

٣- التصريح بعدم القراءة، والذي أوقعه ابن الجزري على نوع خاص من الروايات جعله المحرورن عاما على كل موطن فيه انفراد، أو لفظ الخروج عن الطريق، وابن الجزري لا يريد ذلك كله .

وأما **الأدلة التي تثبت أن ابن الجزري لا يريد المنع من زيادات الشاطبي** فيما اشتمل عليه لفظ "الخروج عن الطريق " أو الانفراد؛ وأن قصده هو التنبيه فقط على طرق الروايات فيما زاده الشاطبي على التيسير فهي كالتالي :-

• **أولا : أن ابن الجزري قد ترك لفظ "الخروج عن الطريق" في أكثر من مائة مسألة، قد خرج الشاطبي فيها عن طرقه في التيسير فيما زاده عليه** ، فكانت المفاجَأةُ أن أصحاب التحريرات قرؤوا بتلك المسائل الخلافية رغم خروجها عن طريق التيسير. وإليك بعض الشواهد:

- ففي قول الناظم : «**وآئمة بالخلف قد مد وحده** »[1]

فإثبات الإدخال لهشام هنا ليس طريق التيسير، فهي قراءة الإمام الداني من طريق أبـي عبيد الله[2] عن الحلواني[3] .

---

(١) الحرز ص ١٦ .

(٢) عبيد الله بن محمد ، روى القراءة عن الحلواني عن هشام ، غاية النهاية ١/ ٤٩٣ .

(٣) أحمد بن يزيد أبو الحسن الحلواني ، قرأ على القواس وقالون ، مات سنة ٢٥٠هـ ، غاية النهاية ١/ ١٥٠ .

إذ نص أن قراءته على ابن عبدان [1] – وهي طريق التيسير– إنما كانت بالقصر، فزاد الإمام الشاطبي لهشام وجه الإدخال من طريق الحلواني، وهو معنى قوله: «**بالخلف قد مد وحده**»، فقرأ أصحاب التحريرات بهذه الزيادة رغم أنها خروج عن طريق التيسير، ومن العجيب أن طريق عبيد الله عن الحلواني قد صرَّح ابن الجزري في موضع غير هذا بأنه خروج عن طريقه فمنع أصحاب التحريرات من القراءة بها، وهو ما أثبته في المبحث الثاني ، فأي فرق بين طريق عبيد الله هنا وهناك، فدل هذا أن لفظ "خروج عن الطريق " لا يقصد به ابن الجزري المنع؛ بل التنبيه على اختلاف الطرق .

– وفي قول الناظم : «**لأعنتكم بالخلف أحمد سهلا** » [2] .

إذ أفاد الناظم أن البزي قرأ بتسهيل الهمزة في رواية، وبتحقيقها في أخرى، فجمع بين الروايتين في الشاطبية، ومن خلال تتبع الطرق تبين أن وجه التحقيق للبزي ليس من طريق التيسير في شيء؛ فهي قراءة الداني من طريق ابن الحباب[3]، والخزاعي[4]، وابن هارون[5] كلهم عن البزي ، فعلى هذا تكون رواية التسهيل هي طريق التيسير، وهو ما صرح به الداني في جامع البيان عندما قال: « وبذلك قرأت في رواية البزي من طريق أبي ربيعة[6] وحده ، وقرأت من طريق غيره عنه بتحقيق الهمزة » [7].

---

(١) محمد بن احمد بن عبدان الجزري ، قرأ على الحلواني ، غاية النهاية ، ٢/ ٦٤.

(٢) الحرز ص ٤١.

(٣) الحسن بن الحباب بن مخلد الدقاق ، روى عن البزي مات سنة ٣٠١هـ ، غاية النهاية ١/ ٢٠٩.

(٤) إسحاق بن أحمد المكي ، قرأ على البزي ، مات سنة ٣٠٨هـ ، غاية النهاية ١/ ١٥٦.

(٥) محمد بن الحسن بن هارون ، روى عن البيروتي ، غاية النهاية ٢/ ١٣٤.

(٦) محمد بن إسماعيل الربعي ، روى عن البزي ، مات سنة ٢٤٩هـ ، غاية النهاية ٢/ ٩٩.

(٧) ص٤٢١ .

ولأن ابن الجزري قال: « الوجهان صحيحان عن البزي » [١]، ولم يذكر خروجاً قرأ أصحاب التحريرات[٢] رغم الخروج الصريح. فهل يعقل أن يكون منهج ابن الجزري المنع مما خرج عن الطرق ويعلم أن هذا طريق ابن الحباب ثم لا ينص بعدم القراءة؟ فهذا يسمى تدليساً.

– وفي قول الناظم:

وفي الفجر بالوادي دنا جريانه وفي الوقف بالوجهين وافق قنبلا[٣]

حيث زاد الناظم وجه الحذف في حرف ﴿بِٱلْوَادِ﴾ [الفجر: ٩] ، وذكر الداني في جامعه[٤] أنها رواية ابن شنبوذ، وابن الصباح، وابن بويان ... ثم قال: « وبذلك قرأت على أبي الحسن وغيره بروايته ». قلت: ومن المعلوم أن طريق التيسير من قراءته على شيخه أبي الفتح فارس.

فأثبت أصحاب التحريرات[٥]الوجهين وأخذوا بهما تبعاً لظاهر ألفاظ ابن الجزري حيث قال : « وكلا الوجهين صحيح عن قنبل نصاً وأداءً ».

وفي قول الناظم : « **وقل لبداً في كسره الضم لازم بخلف** » [٦].

حيث أثبت الناظم لهشام في حرف ﴿عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ [الجن: ١٩]. وجه الكسر وهو من

(١) النشر ١ / ٣٩٩ . الوافي لعبد الفتاح القاضي ص ٢١٩ ، منظومة اختلاف القراء للمنجرة ص ١٥.

(٢) الفتح الرحماني للجمزوري ص٧٦ ، غيث النفع للصفاقسي ص٥٧ ، حل المشكلات للخليجي ص٥١ ، ولم يذكر الضباع في إرشاد المريد شيئا ص ١٤٦.

(٣) الحرز ص ٣٥.

(٤) ص ٧٧٨.

(٥) انظر البدور الزاهرة لعبد الفتاح القاضي : ٣٤٢ ، إرشاد المريد للضباع : ١٣١ ، الفتح الرحماني للجمزوري ولم يذكر شيئاً ص:١٢١ ، اختلاف القراء للمنجرة : ٣٧ ، غيث النفع ص ٣٠٥ ، حل المشكلات للخليجي ١٠١ .

(٦) الحرز ٨٧

غير طريق التيسير، وهي رواية الداني عن هشام من طريق ابن عباد، من قراءته على شيخه أبي الفتح فارس[١]، ولأن ابن الجزري لم يشر لخروج عن الطريق واكتفى ببيان ذلك بالإشارة إلى أقوال الداني في غير التيسير؛ وهو طريقه من الجامع؛وهو صنيع المحققين قبله ولم يمنع من القراءة بهذا الوجه؛ في حين قد أخرج المحرورون[٢]وجهاً لابن عباد في المبحث الثاني وقالوا: إنه خارج عن طريق الشاطبية والتيسير ، وذلك لأن ابن الجزري ذكر هناك لفظ "خروج عن الطريق ".

– وفي قول الناظم :

وفي الكهف تسألني عن الكل ياؤه على رسمه والحذف بالخلف مثلا [٣]

حيث زاد الإمام الشاطبي وجه الحذف في الحالين في حرف ﴿تَسْـَٔلْنِى﴾ [الكهف: ٧٠] لابن ذكوان من غير طريق التيسير وهي من طريق الأخفش[٤]. ونص على ذلك الداني في الجامع ، وأن قراءة الإثبات هي طريق التيسير فقال: «وبذلك قرأت على الفارسي عن النقاش»[٥]. وهو ما نص عليه ابن الجزري [٦]، وكالعادة أثبت أصحاب التحريرات[٧] الخلف وأخذوا به، رغم خروج الوجه عن طريق التيسير؛

(١) الجامع للداني : ٢٦١ .

(٢) انظر : الإرشاد للضباع ص٣١٠ ، البدور الزاهرة للقاضي ص٣٣٠ ، غيث النفع للصفاقسي ص٢٩٤ ، نظم تحرير مسائل الشاطبية لحسن خلف الحسيني ص٤٩ ، حيث لم يذكر شيئاً ، الفتح الرحماني للجمزوري لم يذكر شيئاً ص١٦٥ ، اختلاف القراء للمنجرة ص٣٦ . حل المشكلات للخليجي ص٥١ .

(٣) الحرز ٣٦ .

(٤) هارون بن موسى بن شريك التغلبي ، روى عن ابن ذكوان مات سنة ٢٩٢هـ، غاية النهاية ٢/ ٣٤٧.

(٥) الجامع للداني ٦١٢.

(٦) النشر ٢ / ٣١٢ .

(٧) ارشاد المريد ص١٣٤ ، البدور الزاهرة للقاضي ص١٩٤ ، غيث النفع للصفاقسي ص١٧٥ ، الفتح الرحماني للجمزوري. إذ لم يذكر خلفا ص١٥٢ ، وكذا في حل المشكلات للخليجي ص٨٠ ، ونظم خلف الحسيني ص ٤٤.

لأن ابن الجزري قال: «والحذف والإثبات كلاهما صحيح عن ابن ذكوان نصاً وأداءً»[١]. وهذا لا يعني أن ما منعه أصحاب التحريرات في المبحث الثاني غير صحيح، بل هو ثابت بأسانيد الإمام الداني، ونص على ذلك في كتبه وقد بينت ذلك كما سيأتي قريباً.

– وفي قول الناظم : « **ووجهان فيه لابن ذكوان ههنا** » [٢].

حيث زاد الناظم لابن ذكوان في سورة البقرة وجه إثبات الألف في حرف ﴿**إبراهم**﴾ [البقرة: ١٢٤] من غير طريق التيسير، وهي رواية الداني في غيره، من طريق ابن الأخرم[٣]عن الأخفش من قراءته على شيخه أبي الحسن بن غلبون[٤]، فقرأ أصحاب التحريرات[٥]ذلك من التيسير والشاطبية؛ لأن الداني قال في التيسير: «وقرأت لابن ذكوان في البقرة بالوجهين»[٦]، ولم يبين من أي طريق، وكذا في ما يربو على أكثر من مائة مسألة [٧]خرج فيها الإمام الشاطبي عن طرقه ، وزادها على

(١) النشر ٣/ ٣١٣.

(٢) الحرز ص ٣٩.

(٣) محمد بن النضر بن مر الربعي ، روى عن الأخفش ، مات سنة ٣٤١هـ ، غاية النهاية ٢/ ٢٧٠.

(٤) الجامع ٤٠٨.

(٥) البدور الزاهرة للقاضي ص٤٠ ، الفتح الرحماني للجمزوري ص١٢٦ ، لم يذكر شيئاً وكذا الخليجي في حل المشكلات ص٤٨ ، والصفاقسي في غيث النفع ص٤٩ ، والحسيني في منظومته ص٤٠ ، في إشارة منهم بقبول الوجهين وإلا لمنعوا ، إرشاد المريد للضباع ص١٤٧ ، منظومة اختلاف القراء للمنجرة ص١٥.

(٦) ص ٦٦.

(٧) انظر مثلاً : التشديد في ﴿ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي ﴾ [الأنعام: ٨٠] ، البسملة لورش ، الوصل بين السورتين لابن عامر ، السكت لورش وابن عامر وأبو عمرو بين السورتين من غير بسملة ، الإشمام في ﴿ صِرَٰطَ ﴾ في الموضع الأول من الفاتحه لخلاد ، إيراد مذهب الكسائي في أصل لفظ ﴿ ءَالِ ﴾ ، التسهيل لأبي عمرو والبزي وصلا مع المد والقصر في ﴿ ٱلَّٰٓئِي ﴾ ، الإظهار في لفظ ﴿ طَلَّقَكُنَّ ﴾ للسوسي ، الصلة لهشام في ﴿ يَأْتِهِۦ ﴾ بطه ، الإشباع لهشام في ﴿ يُؤَدِّهِۦٓ ﴾ ﴿ وَنُصْلِهِۦ ﴾ و﴿ نُؤْتِهِۦ ﴾ و ﴿ نُوَلِّهِۦ ﴾، القصر في المنفصل للدوري، القصر والمد لورش في البدل، المد اللازم لجميع القراء ، القصر في ﴿ طه ﴾ لجميع القراء، التوسط والإشباع في العين من مريم والشورى ، القصر في واو ﴿**سوءات** ﴾ لورش، تحقيق الهمزتين المفتوحتين من كلمة لهشام ، التحقيق مع القصر لهشام =

كتاب التيسير، وهو ما عناه بقوله:

وألـفـافها زادت بنشـر فـوائـد فلفت حياءً وجهـها أن تـفضـلا

• **ثانيا : أن نسبة الخطأ والوهم عند أصحاب التحريرات واردة فهم بشر وليسوا معصومين .**

– ففي قول الناظم : «............ **ويأته لدى طه بالاسكان يجتلى**

وفي الكل قصر الهاء بان لسانه بخلف .... »[(1)]

إذ فهم أصحاب التحريرات من قول النـاظم: « **بخلف** » أن لهشام في حرف ﴿يَأْتِهِۦ﴾ بطه : وجهين؛ قصر الهاء والصلة، فنسبوا للإمام الشاطبي أنه أراد الخلف في الحرف، ثم بعد ذلك استدركوا عليه، فمنعوا من القراءة بالقصر، وقالوا : "وليس لهشام إلا الصلة، فما يؤخذ من كلام الشاطبي من جواز القصر له غير مقروء به من طرقه"، وفهم من كلامهم أن وجه القصر مقروء من غير طرق الشاطبي، فهذه ثلاثة أوهام تناقلتها كتب المحررين، ونقل بعضهم عن بعض ذلك كأمر مسلم به لمن كتب أولاً من كبار المحررين .

قلت: ومن خلال تتبع هذه المسألة تبين لي من حيث الدراية والرواية أن الإمام الشاطبي لم يرد خلفاً أصلاً، وأن الاستدراك عليه بالمنع لا وجه له وبيان ذلك كالتالي :

فمن حيث الرواية وهو الأهم : فإنه لا وجود لرواية عن هشام بقصر الهاء في

=في الهمزتين من كلمة ، التسهيل للبزي وقالون في الهمزة ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ ، الإشباع لورش في ﴿ جَبَّارِينَ ﴾ و﴿أَرَىٰكَهُمْ ﴾ التقليل لدوري أبي عمرو في ﴿بُشْـرَىٰ ﴾ ولابن ذكوان الفتح في﴿حِمَارِكَ ﴾، الفتح للسوسي في نحو﴿ٱلْقُرَى ٱلَّتِي ﴾وصلاً، ترقيق ورش ﴿ حَيْرَانَ ﴾، الوقف للبزي بسكون الميم في ﴿فِيمَ﴾ وأخواتها ، الادغام بدون إشمام في حرف ﴿تَأْمَنَّا ﴾ ،والإدغام مع الإشمام أيضاً، وغير ذلك كثير .

(١) الحرز ص:١٤.

حرف ﴿يَأْتِهِۦ﴾ بطه في بطون كتب القراءات، ولم تثبت هذه الرواية المزعومة عنه بطريق من الطرق لا صحيحة ولا سقيمة في كتب علماء القراءات الذين عنوا بمسائل الخلاف وطرقها، وعلى هذا فقول أصحاب التحريرات لا يقرأ بها من طريق الشاطبي – كما سيأتي بيانه – دلالة على أنها مقروء بها من غير طريقه؛ وهذا هو الخطأ فليس لهذه الرواية أصل ولا وجود ، بل إن أصحاب التحريرات لم يكتفوا بذلك فنسب بعضهم السهو لابن الجزري ، وتعجب آخر منه؛ لأنه لم يذكر ولم يعلق على هذه المسألة في كتابه النشر. وسيأتي تفصيله قريباً.

وأما من حيث الدراية : وكيف ندفع ما فهمه أصحاب التحريرات من أن الشاطبي أراد خُلْفاً : إذ إنه لما قال: « **وفي الكل قصر الهاء بان لسانه بخلف** » فشمل الخلف الألفاظ من قوله : « وسكن يؤده... » إلى قوله : « ويأته لدي طه بالاسكان ... »، وهذا الفهم متجه من ظاهر الشاطبية. فأقول وبالله التوفيق : إن الشاطبي عندما ذكر باب هاء الكناية قَسَّمَهُ إلى قسمين؛ الأول : من " يؤده " إلى " يتقه " وهذا تبعاً لفعل أصحاب كتب القراءات فإن هذه الألفاظ الستة لا تورد إلا مجتمعة ولا يفرد كل حرف منها على حدة كباقي الحروف في هاء الكناية ، فوافقهم الشاطبي على هذا الفعل في نظمه إلا أنه أقحم لفظ " يأته " بطه ، حتى يخرج الشاطبي في نظمه من اتفاق القراء عنده فيما سكنوا ، ويبدأ باقي الباب بما اختلفوا فيه .

فالذي حدث أن الشاطبي عندما قال : « **وفي الكل قصر الهاء بان لسانه بخلف**» أراد : وفي الكل: أي الكلمات الستة الأول ، ولم يرد حرف ﴿يَأْتِهِۦ﴾ اعتماداً على عدم اللبس؛ لأنه لا توجد رواية تسمى "خلف هشام في حرف "طه" عند علماء القراءات في كتبهم المسندة ، فلذا أقحم حرف " طه " مع القسم الأول المتفق عليه تسكيناً، وهذا هو الذي عليه المحققون من شراح القصيد كالإمام أبي شامة[1]

(١) إبراز المعاني ١/ ٣١٣.

والإمام السخاوي[1]، وابن القاصح[2]، وخاتمتهم الإمام ابن الجزري[3]، فلم يذكروا خلفاً لهشام، ولم يفهموا أن الشاطبي أراد خلفاً، وإلا لنبهوا، ونسب أصحاب التحريرات كالشيخ البنا[4] للإمام الشاطبي إرادة الخلف لهشام عندما قال : «فأثبت الخلاف لهشام في جميع ما ذكره من يؤده إلى يأته»، ثم تعجب الشيخ البنا من ابن الجزري؛ لأنه لم ينبه على ذلك فقال : «ولم ينبه عليه في النشر وهو عجب! ».[5]

قلت : لا عجب في ذلك لأن ابن الجزري لم يفهم من كلام الشاطبي إرادة الخلف؛ لأنه لا وجود أصلاً لتلك الرواية المزعومة ، فكيف ينبه ابن الجزري على شيء لا يعرفه ولم يفهمه .

وأما استدلال الشيخ البنا بأبي شامة في إرادة الخلف، فإن أبا شامة أراد ظاهر الشاطبية ، ولم ينسب للإمام الشاطبي أنه أراد خُلْفاً فقال : «وإن كانت عبارته صالحة أن يؤخذ له بالوجهين». فدل هذا أن أبا شامة أشار إلى ظاهر النظم ولم يشر كما أشار أصحاب التحريرات بأن الشاطبي جوّز الوجهين، بدليل أنه قال بعد ذلك مبطلا ما يوهمه ظاهر النظم : «لكن لم يذكر أحد له القصر فحمل كلامه على ما يوافق كلام الناس أولى»، قلت: والدليل على أن أبا شامة لم يأخذ بالخلف في قوله: «**بان لسانه بخلفٍ**» قوله: «وأما حرف طه فوصله هشام». [6]

---

(١) فتح الوصيد ١/ ٣٢٢.

(٢) سراج القارئ ص ٤٧.

(٣) النشر ١/ ٣١٠.

(٤) أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني ، أخذ عن المزاحي والأجهوري ، مات سنة ١١١٧هـ ، معجم المؤلفين ٢/ ٧١.

(٥) إتحاف فضلاء البشر ١/ ١٥١.

(٦) إبراز المعاني ١ / ٣١٣.

وتبع البنا في ذلك الشيخ الجمزوري ونقل كلامه بالنص وقال : «وقوله (بخلف) عائد على هشام لأنه الذي يليه .. هذا كلام الحرز ، يعني من أن لهشام الخلاف بين الصلة والاختلاس حتى في حرف ﴿يَأْتِهِ﴾... ولذا استثنيته بقولي "سوي يأته مؤمنا" ، فإنك لا تختلس هاءه لهشام (فأوصله) أي : فاقرأه بصلة كسرة الهاء فقط» .[1]

وقال الحسيني: «.. "ويأته أتمن" ... فقط عن هشام فادره لتجملا» [2] .

وكذا الخليجي بعدهم حيث قال : «ولم ينبه على القصر في نشره وجل من لا يسهو» [3]، فنسب السهو لابن الجزري في شيء غير موجود أصلاً .

وقال السمنودي[4] مستدركاً على الشاطبي: «صل عن هشام ها يأته مؤمنا».[5]

وقال الشيخ الضباع مستدلاً ببيت الشيخ خلف الحسيني السابق: «ولا ينبغي أن يقرأ به من طريق النظم؛ لأنه ليس طريقه كما نبه في النشر[6]، ولذا قال صاحب إتحاف البرية : ويأته أتمن».

قلت: ومن العجب أن الشيخ قال: «كما نبه عليه في النشر »، فمن المعلوم أن ابن الجزري لم ينبه على هذه المسألة أصلاً، وليس لهذا التنبيه وجود في كتاب النشر ولا غيره ، وقد تقدم تعجب الشيخ البنا من ابن الجزري لعدم تنبيهه على هذه المسألة،

---

(١) الفتح الرحماني ص ٥٦.

(٢) نظم مسائل الشاطبية ص٧.

(٣) حل المشكلات ص٨٢.

(٤) إبراهيم علي شحاته السمنودي ، صاحب نظم جامع الخيرات في تجويد وتحرير أوجه القراءات ، ولد سنة ١٣٣٣هـ ، إمتاع الفضلاء ٢/ ٣١١.

(٥) جامع الخيرات ص٤٥٢.

(٦) إرشاد المريدص ٤٤.

وكذا الشيخ عبد الفتاح القاضي، وتبعه الشيخ جادو[1]: إذ نصا بأنه لا يقرأ إلا بالصلة لهشام؛ لأن القصر غير مقروء به من طرقه.[2]

قلت: فكل هذا النظم والتحرير لا داعي له من أصحاب التحريرات؛ لأنه لم يقف على مسألة أصلاً .

- وفي قول الناظم : «**وفي شركاي الخلف في الهمز هلهلا**» [3]

إذ انفرد الشيخ الضباع[4]، وتبعه الشيخ محمود جادو[5]، أن الإمام الشاطبي أورد الخلف للبزي، للأخذ به، وعليه فينبغي تركه؛ لأنه ليس طريق النظم، ولا أصله، ثم استدلا بأن ابن الجزري نبه على ذلك .

والحق أن الإمام الشاطبي لم يورد هذا الخلف إلا للتنبيه على ضعف هذا الخلف عن البزي، رغم أن الداني ذكره في التيسير[6] فوصف الخلف بـ"هلهلا" وعلى ذلك جرى فهم شراح الشاطبية، وأن الشاطبي أشار إلى ضعف الرواية، وليس إثباتاً الرواية للأخذ بها، فقال الإمام أبو شامة: «وقول الناظم: "هلهلا"، يشير إلى ضعف الرواية بترك الهمز وضعف القراءة به»[7]، وهذا تلميذ الإمام الشاطبي الإمام السخاوي يقول : «ومعني هلهل: لم يتقن». [8]

---

(١) محمود بن عبد الخالق محمد جادو ، محقق كتاب إبراز المعاني لأبي شامة ، المدرس بكلية القراءات بالجامعة الإسلامية سابقاً، إمتاع الفضلاء ١/ ٤٦٣ .

(٢) انظر البدور الزاهرة ٢٠٥ ، وإبراز المعاني ١ / ٣١٣ .

(٣) الحرز ص٦٤.

(٤) إرشاد المريد ص٢٢٧

(٥) في تحقيقه لإبراز المعاني ٣ / ٣٠٨.

(٦) ص ١١١.

(٧) إبراز المعاني ٣/ ٣٠٩.

(٨) فتح الوصيد ٢ / ٣٢١ .

وقال الإمام الفاسي[(١)]: «هلهل الحذف : أي ضعف». [(٢)]

وقال الإمام الجعبري[(٣)]: «ولما قل إحكام هذه اللغة بقلة الاستعمال أشار إليها الناظم بقوله : "هلهلا"، من هلهل النساج إذا لم يحكم نسجه». [(٤)]

بل إن صاحب هذه الرواية وهو الإمام الداني نص في كتابه المفردات بقوله : «والعمل على الهمز ، وبه آخذ» [(٥)] .

– وفي قول الناظم : «**وبعضهم يؤاخذكم الآن مستفهماً تلا** » [(٦)]

حيث أفاد ظاهر النظم في قول الناظم: «وبعضهم» أن الشاطبي أثبت لورش خلفا في لفظ ﴿يُؤَاخِذُكُمُ﴾ فقال أصحاب التحريرات بعدم القراءة بهذا الخلف، ولعل السبب الذي جعلهم يأخذون بهذا قول الجزري: «وكأن الشاطبي ظن بكونه لم يذكره في التيسير أنه داخلٌ في الممدود لورش»[(٧)]، فجاء النظم في ذلك بعدم القراءة بهذا الخلف .

قلت: والحق أن الإمام الشاطبي لم يرد خلفاً بقوله: "**وبعضهم**" فكل ما قصده الشاطبي هو أن الإمام الداني لما انتهى من ذكر المستثنى في الباب في كتابه التيسير ولم يذكر بعض الكلمات، استدرك الإمام الشاطبي عليه ذلك فذكر ﴿يُؤَاخِذُ﴾ و﴿ٱلْآنَ﴾ و﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ فقال: "**وبعضهم**"، أي: وبعض أهل الأداء استثنى

---

(١) محمد بن حسن بن يوسف المغربي ، عرض على ابن شداد ، مات سنة ٦٥٦هـ ، غاية النهاية ٢/ ١٢٢.

(٢) اللآلىء الفريدة ٣ / ٨٥

(٣) إبراهيم بن عمر بن خليل الربعي الشافعي ، عرض على كوكبة منهم الآدمي ، مات سنة ٧٣٢هـ ، غاية النهاية ١/ ٢١.

(٤) كنز المعاني مخطوط ، ورقة ٣٠٤.

(٥) النشر ٢ / ٣٠٣.

(٦) الحرز ص ١٥ .

(٧) النشر ١/ ٣٤٠.

لورش مواضع غير مذكورة في التيسير، لا أن يكون المعنى: وبعضهم، أي: الخلف لورش. وحتى يتبين الإشكال بشكل أكثر عمقاً، وهو في الحقيقة الذي أوهم بأن الشاطبي في الظاهر أراد خلفاً هو أن الشاطبي عندما أقحم لفظ "يؤاخذ" المجمع على استثنائه مع ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ و﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ المختلف فيهما عند أهل الأداء؛ أورث ذلك أن لفظ "بعضهم" قد شمل الثلاثة الألفاظ، فبدل أن يكون الشاطبي مستدركا على الداني أصبح مبتدعا لخلف مجمع على استثنائه في حرف ﴿يُؤَاخِذُ﴾.

فهذا الإمام السخاوي تلميذ الإمام الشاطبي يبين لنا أن هذه الثلاثة أحرف زائدة على التيسير في إشارة إلى أن الشاطبي أوردها استدراكا فقال : «وما بعد همز الوصل معطوف على ما قبله فهو داخل في المستثنى ، وأما ﴿يُؤَاخِذُ﴾ و ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ و﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ فهي من زيادات القصيد».(١)

وقال أبو شامة في إشارة إلى أن (بعض) تعني: بعض أهل الأداء وليس الخلف في ﴿يُؤَاخِذُ﴾: « ثم ذكر الناظم ما استثني من هذا النوع بعد همز مغير فلم يمد لورش فقال: (وبعضهم)، أي وبعض أهل الأداء استثنى لورش مواضع أخر ليست في كتاب التيسير»، إلى أن قال : «فهذه الثلاثة هي التي جعلها الداني من استثناء بعضهم ، فأدخل الشاطبي فيها "يؤاخذهم" لما رأى بعض المصنفين قد قرنها بهن».(٢)

والأدلة على أن الإمام الشاطبي لم يرد خلفاً في ﴿يُؤَاخِذُ﴾ وإنما الاستدراك على التيسير فيما ذكره من حيث الرواية والدراية هي :

١- فمن حيث الرواية : أن الشاطبي عندما أقحم لفظ ﴿يُؤَاخِذُ﴾ المجمع على

(١) فتح الوصيد ١ / ٣٣٣.

(٢) إبراز المعاني ١ / ٣٣٠.

استثنائه مع الألفاظ الأخرى المختلف عليها عند أهل الأداء والمستدركة على التيسير.. أنها عنده من باب عدم اللبس، لأنه لا يوجد خُلْفٌ أصلاً في كلمة ﴿يُؤَاخِذُ﴾ في كتب القراءة المسندة عن ورش، ولم يقرأ به أحدٌ بخلاف بقية الكلمات الثلاث، وهذا ابن الجزري لم يشر كعادته إلى من قرأ بالخلاف من أصحاب الكتب وكذا شُرّاح القصيد ، فعلى هذا يكون الشاطبي قد ابتدع وجهاً لورش لم يقرأ به، وحاشاه أن يصنع هذا، وكفى بعدم ثبوت أصل هذه الخلف دليلا على عدم إرادة الشاطبي الخلف .

٢- أن الداني حكى الإجماع في كتبه أن نقلة ورش استثنوا ﴿يُؤَاخِذُ﴾ من المد فقال في المفردات: « وكلهم لم يزد في تمكين الألف في قوله: لا يؤاخذكم وبابه».[١] وقال في الإيجاز: « أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله: لا يؤاخذكم حيث وقع ». [٢]

٣- أن أصحاب الكتب المسندة بطرقها المختلفة لم يذكروا عن ورش في لفظ ﴿يُؤَاخِذُ﴾ إلا تخفيف الهمزة ، وفي هذا إشارة إلى سبب استثناء هذا الحرف والإجماع على ذلك؛ لأنها عندهم مما لم يقع فيه المد بعد الهمزة البتة، فهي عند ورش من (واخذ) فالواو عنده أصلية، لا منقلبة عن همز، وهو ما أشار إليه الداني في الإيجاز بقوله: « وكأن عندهم من واخذت غير مهموز »[٣]. قلت : فكيف يورد الإمام الشاطبي كلمة ليست من باب البدل عن ورش ، ثم يعطف بالخلف فيها ؟

لذا يرى السمين الحلبي أن الاستثناء هنا في قول الناظم : « سوى ... وبعضهم

---

(١) الدر النثير للمالقي ٣٣٥.

(٢) النشر ١/ ٣٤٠.

(٣) النشر ١ / ٣٤٠ ، والدر النثير للمالقي ٣٧١ ، والكنز في شرح الشاطبية لشعلة ١٠٧.

يواخذكم» استثناءً منقطعاً، وليس متصلا، لئلا يتوهم بعض الناس أنه من الباب.[1]

وقال المالقي : «وذكر – أي: الداني – في إيجاز البيان : أنه من "واخذ " ... فعلى هذا لا يكون ﴿يُؤَاخِذُ﴾ من هذا الباب ، فلا يحتاج أن يذكره فيها بتسهيل ورش بل كان ينبغي أن ينبه على أن أصله في قراءة ورش الواو». [2]

٤– ما نقله الإمام أبو شامة عن شيخه الإمام السخاوي تلميذ الإمام الشاطبي أن القصر في الباب هو اختيار الناظم ، وأنه مذهب ابن غلبون قولاً وحداً.[3]

٥– أن أسانيد الشاطبي من طريق ابن غلبون والداني من قراءته على شيخه ابن هُذَيل والنَّفْزِي ليس فيها خُلفٌ عن ورش في ﴿يُؤَاخِذُ﴾ فهل يعقل أن الشاطبي يصل إلى هذه الدرجة مما ظُنّ به، حتى يورد خلفا مقفلا من طرقه ولم تحكها طرق غيره؟

٦– أن قول ابن ا لجزري : « وكأن الشاطبي » فيه دلالة على مجرد الظن لا غير ، ولو كان ابن الجزري مستيقنا لجزم في المسألة وساق الأدلة على ثبوت الخلف عند أصحاب الكتب المسندة كما هو منهجه في حروف الخلاف.

– وفي قول الناظم : « **أرهطي سما مولى** »[4]

حيث أثبت الناظم لابن ذكوان الفتح في حرف ﴿ أَرَهْطِيَ أَعَزُّ﴾ [هود: ٩٢]. فيكون لهشام الإسكان ، وهذا الذي في التيسير[5]، وأما في الجامع فقد صرح الداني

(١) العقد النضيد ١ / ٦٦٢ .

(٢) الدر النثير ٣٧١.

(٣) إبراز المعاني ١ / ٣٣٢ .

(٤) الحرز ص٣٣.

(٥) ص٥٧.

بأن لهشام أيضا الفتح كابن ذكوان من طريق شيخه أبي الفتح أي من طريق التيسير، ولكنه اختار لهشام الإسكان من طريق التيسير فقط، وقال : «وعلى الإسكان العمل في روايته» [1] ، فقال ابن الجزري عن هذه الرواية: «وهو من المواضع التي خرج فيها عن طريق التيسير» [2]، فلشبهة كلمة «خرج فيها عن طرق التيسير» تبادر للشيخ عبد الفتاح القاضي أن ابن الجزري يقصد أن هذه الرواية ليست من طريق التيسير فقال : «ولكن الذي يؤخذ من النشر أن هشاماً ليس له من طريق التيسير إلا الإسكان فليتأمل» [3].

ومن خلال تتبعي لمنهج ابن الجزري في كتابه النشر ، وجدت أن كلمة "خروج عن الطريق" والتي بنى عليها أصحاب التحريرات تحريراتهم عن ابن الجزري لها معنيان :

الأول: ما خرج فيه الداني عن طرقه في التيسير بأن يودع فيها رواية ليست من طرق التيسير، وهذا الذي عمل به أصحاب التحريرات ومنعوا من الأخذ به .

الثاني: أن يترك رواية هي من طريق التيسير ولا يودعها فيه اختياراً منه ، لأن كتبه واحدة فيودع في هذا ما يشاء من الروايات ، ويترك ما يشاء، فتبادر للشيخ عبدالفتاح أن كلمة "خروج" من النوع الأول، وقال: «إن في النشر لهشام الإسكان فقط» ، قلت : وهذا غير صحيح ، بل إن النشر أثبت وجه الفتح لهشام وأنه طريق التيسير؛ ولكن لما قال: «وهو من المواضع التي خرج فيها عن طريق التيسير» انصرف الذهن إلى النوع الأول من معاني "الخروج"، وسيأتي مزيد أمثلة من هذا

---

(١) جامع البيان ٥٥٩.

(٢) النشر ٢/ ١٦٦.

(٣) البدور الزاهرة ١٥٨.

للشيخ عبد الرازق وبقية المحررين بإذن الله .

- وفي قول الناظم : « **وبالخلف غيباً يحسبن له ولا** » [1] .

حيث جمع الناظم لهشام في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحۡسَبَنَّ﴾ [آل عمران: ١٦٩] بين الخطاب والغيب، فقرأ أصحاب التحريرات بالوجهين[2]، ومن خلال تتبع الطرق تبين أن وجه الغيب لهشام ليس من طريق التيسير ، لأن الداني في التيسير عندما قال: «هشام من قراءتي على أبي الفتح بالياء» [3] . أوهم ذلك أن هذا طريق التيسير، ولكن الداني نص في جامع البيان أن قراءته بالياء كانت من طريقي ابن عباد[4] وأبي عبيد الله، وأن قراءته من طريق ابن عبدان وهي طريق التيسير كانت بالتاء.[5]

- وفي قول الناظم : « **لينذر دم غصناً والاحقاف هم بها بخلف هدى** » [6]

حيث جمع الناظم للبزي في قوله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ﴾ [الأحقاف: ١٢] بين الخطاب والغيب، فقرأ أصحاب التحريرات[7] بوجه الخطاب، ومنعوا الغيب .

أما وجه المنع فقد ذكرته في المبحث الثاني لتعلق المحررين بلفظ "الخروج"

---

(١) الحرز ص٤٦.

(٢) الوافي لعبد الفتاح القاضي ص ٧٢ وإرشاد المريد للضباع ص١٦٣ ، الفتح الرحماني للجمزوري ص١٣٣، حل المشكلات للخليجي ص٥٧ غيث النفع للصفافسي ص٧٦ ، نظم مسائل الشاطبية لخلف الحسيني ٤١ ، حيث صرح بعضهم بالأخذ بالوجهين وترك الباقون فلم يذكروا شيئاً.

(٣) ص ٧٦.

(٤) إبراهيم بن عباد التميمي البصري ، عرض على هشام ، غاية النهاية ١/ ١٦ .

(٥) جامع البيان ص ٤٦٧.

(٦) الحرز ص ٧٩.

(٧) جامع الخيرات للسمنودي ص٥٤١ ، غيث النفع للصفاقسي ص ٢٦١ ، نظم مسائل الشاطبية للحسيني وكذا الخليجي فلم يذكرا شيئاً ، إرشاد المريد للضباع ، الفتح الرحماني للجمزوري ص ١٥٦ ، البدور الزاهرة للقاضي ص٣٥٠ ، الوافي ص٢٩٥.

والذين يعنينا هنا وجه الخطاب، إذ أوهم قول ابن الجزري: « فروى عبد العزيز الفارسي -أي بالخطاب-...[1]» أن هذا طريق التيسير، فأخذ به أصحاب التحريرات. وتبين لي أن هذا الوجه لم يقرأ به الداني من طريق التيسير، فقد كشفته من جامع البيان للداني حيث صرح بأن وجه الخطاب للبزي لم يكن من طريق النقاش فقال: «وبذلك قرأت في رواية البزي من غير طريق النقاش عن أبي ربيعة»[2]. وقال في المفردات: «وأقرأني الفارسي عن النقاش عن أبي ربيعة عنه بالياء».[3]

ففي هذه دلالة على تعلق المحررين بالظاهر من ألفاظ ابن الجزري وأن أمر التحرير قائم على ذلك ، وإلا فما معنى قول المتولي : « ثم اعلم أن ما ذكرناه من منع إظهار الغنة على وجه الإدغام الكبير لأبي عمرو ويعقوب هو ما عليه شيوخنا وسائر من علمناهم ، والآن قد ظهر لنا من كلام النشر أن الأمر بخلافه ولذلك قلت :

وما قلته من منع إظهار غنة ... على وجه إدغام لدى ولـد الـعلا

توهـمه قومي وإني أجيزه له ... وهي عن روح من الكامل اعتلا » [4]

- **ثالثا : اضطراب المحررين من حيث المنع والقراءة في الزيادات**

- ففي قول الناظم : **" وهيت .. وضم التا لوا خلفه "** [5]

حيث جمع الناظم لهشام في قوله تعالى:﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣] بين ضم التاء وفتحها، فجاء الاضطراب عن أصحاب التحريرات فمنع الشيخ عبد الفتاح القاضي في الوافي[6] تبعاً لمنع الشيخ الصفاقسي في غيث النفع[7]؛ لأن ابن الجزري

(١) النشر ٢/ ٣٧٣.

(٢) ص ٧٢.

(٣) انظر فتح الوصيد للسخاوي . ٢/ ٤٣٢ الدر النثير للمالقي ٦٨٦.

(٤) الروض النضير ٧١.

(٥) الحرز ص٦١.

(٦) ص ١٦١.

(٧) ص ١٤٨.

قال: خروج عن طريقه[1]، بينما أخذ بالوجهين الشيخ الجمزوري في الفتح الرحماني[2]؛ لأن ابن الجزري قال في جمع الشاطبي للوجهين: « أنه تحر منه للصواب»[3]، وتبع الجمزوري على ذلك كل من الشيخ الخليجي في حل المشكلات[4]، وخلف الحسيني في نظمه[5]، والضباع في إرشاد المريد. [6]

- وفي قول الناظم : « **ومدغم له الرأس شيباً باختلاف توصلا** »[7]

حيث جمع الناظم للسوسي في قوله تعالى: ﴿وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا﴾ [مريم: ٤] بين الإدغام وتركه فانفرد الشيخ الضباع بعدم الأخذ إلا بوجه الإدغام فقال : «فهو الذي ينبغي الأخذ به من طرقنا»[8]، وأخذ بقية المحررين بالوجهين[9].

- وفي قول الناظم: « **وإسكان يرضه يُمْنه لبس طيب بخلفهما** »[10]

حيث جمع الناظم لهشام في قوله تعالى: ﴿يَرۡضَهُ لَكُمۡ﴾ [الزمر: ٧] ، بين الإسكان والضم مع عدم الصلة فانفرد الشيخ عبد الفتاح في البدور[11] تبعاً للشيخ

(١) النشر ٢/ ٣٧٣.
(٢) ص ١٤٩.
(٣) النشر ٢/ ٣٧٣.
(٤) ص ٧٥.
(٥) ص ٤٦ .
(٦) ص ٢١٧.
(٧) الحرز ص١٢.
(٨) إرشاد المريد ص٣٩.
(٩) البدور الزاهرة للقاضي ص١٩٩ ، الفتح الرحماني للجمزوري ص٤٤ ، غيث النفع للصفاقسي ص ١٧٨، حل المشكلات للخليجي ص٨٠ ، إبراز المعاني في تحقيق الشيخ جادو ١ / ٢٨٤ .
(١٠) الحرز١٤.
(١١) ص ٢٧٤.

المتولي[١] بالمنع من قراءة الإسكان؛ لأن ابن الجزري قال : «ليست من طريق التيسير ولا الشاطبية»[٢]. وأخذ بقية المحررين[٣] بالوجهين؛ لأن ابن الجزري قال: «ولولا شهرته عن هشام وصحته في نفس الأمر لم نذكره» . وسيأتي بإذن الله المزيد من هذا الاضطراب للمحررين في المبحث الثاني .

• رابعاً : أن أصحاب التحريرات قرؤوا بالاختيارات وهو أشد خروجاً من الذي منعوه مما زاده الشاطبي على التيسير:

– ففي قول الناظم :

مع السوق ساقيها وسوق اهمز زقا ووجه بهمز بعده الواو وكلا [٤]

حيث زاد الإمام الشاطبي على التيسير وطرقه في حرفي ﴿ بِٱلسُّوقِ ﴾ [ص: ٣٣] و ﴿عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ [الفتح: ٢٩] وجه الواو بعد الهمز المضموم اختياراً منه، وتحقيقاً لما صحَّ عن الأئمة الثقات، وهذا الوجه ليس من طرق الشاطبي ولا الداني ولا طريق طيبة النشر لابن الجزري ؛ لأنه من طريق بكار[٥] عن ابن مجاهد[٦]، فقرأ وأخذ به أصحاب التحريرات.[٧]

---

(١) ذكره الأزميري في عمدة العرفان ص٣٧١ .

(٢) النشر ١/ ٣٠٨.

(٣) إرشاد المريد للضباع ص٤٥ ، غيث الرحمن للأبياري ص٢٣٩ ، حل المشكلات للخليجي ص٩٠ ، الإتحاف للبنا ٢ / ٤٢٧ ، حصن القارئ للسيد هاشم ورقة ٢٨ ، الفتح الرحماني للجمزوري ص٥٤ ، غيث النفع للصفاقسي ص٢٤٣ ، نظم مسائل الشاطبية للحسيني ص٨ ، نظم اختلاف القراء للمنجرة ص٣٠.

(٤) الحرز ص٧٥.

(٥) بكار بن أحمد بن بكار البغدادي ، عرض على ابن مجاهد ، غاية النهاية ١/ ١٧٧ .

(٦) أحمد بن موسى بن مجاهد ، شيخ الصنعة ، عرض على ابن عبدوس ، وعلى قنبل ، مات سنة ٣٢٤هـ ، غاية النهاية ١/ ١٣٩ .

(٧) الوافي للقاضي ص٢٣٥ ، إرشاد المريد للضباع ص٢٦٢ ، منظومة اختلاف القراء للمنجرة ص٢٩ ، إبراز المعاني بتحقيق الشيخ جادو ص ٤ /٥٨ ، غيث النفع للصفاقسي ٢٤١ .

فإذا كان أصحاب التحريرات قد تتبعوا ألفاظ ابن الجزري في النشر، ووقفوا على تعليقاته على الروايات، فكان ينبغي عليهم عدم الأخذ بهذه الرواية، فعلى حسب منهجهم أنهم يمنعون ما زاده الشاطبي على التيسير مما هو خارج عن التيسير، فهذه الرواية أشد بعداً، إذ لم تثبت من طرق الداني ولا الشاطبي، ولو نظرنا في المقابل لوجدنا ابن الجزري قد أخذ بهذا الوجه فقال: «والسوق ساقيها وسوق اهمز زقا»[1]، رغم أنه ليس طرقه، فأيهما أحق بالمنع؟

وهذا ورش يخالف شيخه نافعاً ويضمن روايته عن نافع ذلك ففي حرف ﴿مَحْيَايْ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، روى عن شيخه الإسكان، وزاد اختياراً من نفسه الفتح ؛ لصحة ذلك وثبوته عن النقاش أيضا؛ لذا قال الداني : « فدل هذا من قول ورش على أنه كان يروي عن نافع الإسكان، ويختار من عند نفسه الفتح».[2]

وكذلك ما اختلف فيه عن ورش في حرف ﴿أَرَىٰكَهُمْ﴾ [الأنفال :٤٣] بين الفتح والتقليل، فروايته عن نافع هي الفتح، وأما التقليل فهو اختيار منه، لذا قال المالقي[3]:«فحصل من هذا كله أنهم يختارون له بين اللفظين، وهو خلاف روايته عن نافع»[4]. قلت: وهو ما يقرأ به الناس اليوم، وكذا شعبه عن عاصم ، واليزيدي عن أبي عمرو البصري وغيرهم، فهو اختيار من غير طرقهم وضمنوه أسانيدهم من صحيح الروايات.

(١) طيبه النشر ص ٨٩.

(٢) التيسير ص٩٠.

(٣) عبد الواحد بن محمد بن أبي السداد الأندلسي ، مات سنة ٧٠٥هـ ، غاية النهاية ١/ ٤٧٧.

(٤) الدر النثير ص ٤٦٧.

المبحث الثاني

دراسة تأصيلية تطبيقية

وفيها استعراض لأشهر ما زاده الإمام الشاطبي في حرز الأماني على كتاب التيسير للإمام أبي عمرو الداني مع بيان موقف العلماء وأصحاب التحريرات منها

• **قال الناظم :**

وبارئكم بالهمزة حال سكونه وقال ابن غلبون بياء تبدلا (١)

الوجه الزائد: إبدال الهمزة ياء في ﴿بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] للسوسي .

حيث زاد الشاطبي هذا الوجه له؛ لأن الداني لم يذكره في التيسير(٢) . وذكره في الجامع من قراءته على شيخه أبي الحسن غَلْبون من طريق أحمد النحوي(٣) . ونصه: «وإبدالها ياء ... وبذلك قرأت على أبي الحسن عن قراءته».(٤) وقال في موضع آخر: «إن أبا الحسن قرأ في رواية أبي شعيب عن اليزيدي عن أبي عمرو بإبدال الهمزة ياء ساكنة ... وأقرأني غيره في روايته بتحقيقها ساكنة».(٥)

وقد تبع المحققون(٦) الشاطبي في اختياره ونبَّهوا على أنها زيادة من الشاطبي، وأن الداني ذكره في الجامع.

قال أبو شامة: « والإبدال عندي أوجه من القراءة بهمزة ساكنة... ومما

---

(١) الحرز ص ١٨.

(٢) ص ٦٣.

(٣) أحمد بن الحسين النحوي الرقي الكتاني ، عرض على ابن جرير النحوي ، غاية النهاية ١/ ٥٠.

(٤) جامع البيان ص٣٩٧.

(٥) المصدر السابق.

(٦) لابن القاصح ٧٨ ، فتح الوصيد للسخاوي ١/ ٣٧٥ ، كنز المعاني للجعبري٢/ ٤٤٣ ، اللآلي الفريدة للفاسي ١/ ٢٧٧، العقد النضيد للسمين ١/ ٨٦٣ ، الدرة الفريدة للمنتجب ورقة ١٠٨.

يقوي البدل التزام أكثر القراء والعرب إبدال همزة ﴿البريئة﴾[البينة:٦] »[١] .

بينما رأى ابن الجزري الهمز أقوى، وذكر أنه "أولى، وهو الصواب"[٢].

ثم علل عدم أخذه بالإبدال؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون المعنى من "البرا" وهو التراب، وهذا مخالف لأصل أبي عمرو، كما أن السكون في هذه الكلمة عارض، وعلى قراءته بالابدال يكون قد ألحق بالهمز الساكن، وهذا غير مرضي، لأن السكون عارض[٣].

وأما أصحاب التحريرات[٤]فمنعوا من القراءة بهذا الوجه ، ثم اختلفوا في سبب ذلك، فمنهم من ردَّه للانفراد، ومنهم من ردَّه إلى أن المعنى على الإبدال يغير المعنى، وزاد بعضهم على ابن الجزري أسباباً أخرى، فجعل الإبدال مستثنى للسوسي، ومنهم من ضعّف الوجه كالصفاقسي[٥]. قلت : والذي وقفت عليه من منهج ابن الجزري أن الانفراد عنده لا يعني عدم القراءة وسقوطها كما أراد أصحاب التحريرات، فهذا كتاب النشر مليء بالانفرادات وهي موجودة في طيبة النشر وأخذ بها. وقد قدمت في أول البحث أن منهج ابن الجزري إنما يمنع من المنفرد ما كان من ذوات الأسباب عنده فقط، إلا أن المحررين عمموا.

والحق أن هذا الوجه صحيح مسند قرأ به الداني بسنده إلى السوسي؛ إذ إن الداني صرح بقوله : «وبذلك قرأت» كما تقدم، والقراءة إذا ثبت صحتها لا يردها

---

(١) إبراز المعاني ١/ ٣٩٨ .

(٢) النشر ١/ ٣٩٤.

(٣) المصدر السابق.

(٤) إرشاد المريد للضباع ، ص ٦٢ . البدور الزاهرة للقاضي ص ٣٢، إبراز المعاني ، تحقيق محمود جادو ١/ ٣٩٨، إتحاف فضلاء البشر للبنا ١/ ٢٠١، غيث النفع للصفاقسي ص٤١، نظم مسائل الشاطبية لخلف الحسيني ص ٢٤، فتح المقفلات للمخللاتي مخطوط ورقة ٣٦.

(٥) غيث النفع ص ٤١ .

الانفراد.

ومما تجب الإشارة إليه أنني قد وقفت على نص لأبي عمرو الداني في كتاب التهذيب، نص فيه على أنه قرأ على فارس أيضاً بالوجهين، فعلى هذا النص يكون كلام ابن الجزري فيه نظر بأنه انفراد لابن غلبون، ثم إني بحثت في كتاب النشر عن كتاب التهذيب للداني فلم أجده قد اطلع عليه، وإليك النص كما في التهذيب، قال الداني : « قرأت في رواية أبي شعيب مما تقدم ذكره أن أهل العراق يختلسون الحركة فيه في (بارئكم) ..... بإسكان الهمزة والراء في ذلك حيث وقع ، وقد أخذ عليّ أبو الحسن في رواية أبي شعيب (بارئكم) في الموضعين بياء ساكنة بدلاً من الهمزة وقرأتهما على فارس»[1].

• **قال الناظم : « وفي البقرة فقل ... يعذب دنا بالخلف »**[2]

الوجه الزائد : الإدغام لابن كثير في قوله تعالى: ﴿ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ [البقرة: ٢٨٤].

وقد ذكره الداني في جامع البيان فقال: «.... وابن كثير في رواية ابن فليح [3]، وفي سائر الطرق عن القواس[4] ، والبزي».

وقد تبع المحققون[5] الشاطبي في ذكر هذا الوجه تبعاً للداني مع التنبيه على

(١) التهذيب ، مخطوط ورقة ٢٢.

(٢) الحرز ص٢٣.

(٣) عبد الوهاب بن فليح بن رباح ، أخذ عن داوود بن شبل ، مات سنة ٢٥٠هـ ، غاية النهاية ١/ ٤٨٠.

(٤) أحمد بن محمد بن علقمة ، عون النبال ، أخذ عن ابن واضح ، مات سنة ٢٤٠هـ غاية النهاية ١/ ١٢٣.

(٥) فتح الوصيد للسخاوي ١/ ٤٤٩ ، الكنز للجعبري ورقة ٩٣ ، سراج القارئ ١٠١ ، اللآلىء الفريدة للفاسي ١/ ٣٧٥ ، إبراز المعاني لابي شامة ٢/ ٦٩ ، والمفيد للمقدسي ورقة ١٢٨ ، والعقد النضيد للسمين الحلبي ٢/ ١٢٣٠ .

الطرق حتى يبينوا أن هذا الوجه ليس في التيسير، كما نبه ابن الجزري بلفظ (الخروج) كما هي عادته عند اختلاف الطرق فقال: «وهو ما خرج فيه عن طرقه وتبعه على ذلك الشاطبي» [١]. قلتُ: وهذا لا يعني المنع من القراءة كما أراد أصحاب التحريرات لشبهة لفظ خروج عن الطريق، والدليل هنا قول ابن الجزري: «وأطلق الخلاف في التيسير له ليجمع بين الرواية وما عليه الأكثرون والوجهان عن ابن كثير صحيحان». [٢]

وأما أصحاب التحريرات فقد اضطربوا في قبول هذا الوجه ، فمنهم من تعلق بظاهر لفظ ابن الجزري عندما قال: «خرج فيه عن طرقه» وهم: الشيخ جادو محقق إبراز المعاني[٣]، والشيخ عبد الفتاح القاضي في البدور[٤]، والشيخ الجمزوري في الفتح الرحماني[٥] والمخللاتي في فتح المقفلات [٦] والشيخ الضباع في الإرشاد [٧]. لأن ابن الجزري قال: «وهو ما خرج فيه عن طرقه». ومنهم من أخذ بالخلف؛ لأن ابن الجزري قال : «والوجهان عن ابن كثير صحيحان»، كخَلَف الحسيني في منظومته[٨] والسيد هاشم في حصن القارئ حيث قال : « وأقرأني بهما كل من قرأت عليه»[٩]. قلت: فهذا إن دل إنما يدل أن ابن الجزري لم يرد من لفظ "الخروج عن

(١) النشر ٢/ ١٠ .
(٢) المصدر السابق .
(٣) انظر تحقيقه على إبراز المعاني ٢/ ٦٩.
(٤) انظر البدور الزاهرة ص ٦٠ .
(٥) ص ٩٦ .
(٦) ورقة ٥٦ .
(٧) إرشاد المريد ، ٨٩.
(٨) نظم مسائل الشاطبية ص ٢٨ ، ٤٠ .
(٩) مخطوط ورقة ٧ .

الطريق" المنع من القراءة بهذا الوجه ، ومن جهة أخرى يتبين لنا أن أصحاب التحريرات قد ألزموا ابن الجزري ما لم يلزمه بأن لفظ "خروج عن الطريق" دال على المنع من القراءة، بسبب الأخذ بظاهر ألفاظ ابن الجزري.

- **قال الناظم :**

وكنتم تمنون الذي مع تفكهو ن عنه على وجهين فافهم محصلا [١]

الوجه المختار : التشديد للبزي في قوله تعالى : ﴿كُنتُمْ تَّمَنَّوْنَ﴾ [آل عمران: ١٤٣] و ﴿فَظَلْتُمْ تَّفَكَّهُونَ﴾ [الواقعة: ٦٥] ، وقد ذكرهما الداني في التيسير[٢] والجامع[٣] والمفردات[٤] من طريق الزينبي[٥] عن أبي ربيعة . وقال الداني في التهذيب : «قال الخزاعي[٦]: والمكيون يجعلون علامة تثقيلها في مصاحفهم نقطتين بحمرة قبل التاء»[٧].

وقد تبع المحققون[٨] الشاطبي في اختياره هذا الوجه، ونبهوا على أنه طريق الزينبي في إشارة منهم على أنه ليس من طريق التيسير، مع عدم المنع من القراءة به

---

(١) الحرز ص ٤٣.

(٢) ص٧١.

(٣) ص٤٣٢.

(٤) ذكره المالقي في الدر النثير ص ٦٣١.

(٥) محمد بن موسى بن محمد بن سليمان الهاشمي ، عرض على أبي ربيعة ، مات سنة ٣١٨هـ ، الغاية ٢/ ٢٦٧.

(٦) إسحق بن أحمد بن إسحق ، عرض على البزي ، مات سنة ٣٠٨هـ ، الغاية ١/ ١٥٦.

(٧) مخطوط ورقة ١٤.

(٨) ابراز المعاني لأبي شامة ٢/ ٣٧٨. ، فتح الوصيد للسخاوي ٢/ ٩٣. اللآلىء الفريدة للفاسي ٢/ ١٧٨، سراج القارئ ص ١٦٧، كشف المعاني للحسيني عباد مخطوط ورقة ١٤٠، مبرز المعاني للعمادي ، مخطوط ورقة ١٢٠، الدرة الفريدة للمنتجب مخطوط ورقة ٢٧٠..

كعادتهم .

وقد أشار كذلك ابن الجزري في سائر كتبه لهذا الاختيار وصحته، فقال في النشر: « ولم يقع لنا تشديدهما إلا من طريق الداني، ولا اتصلت تلاوتنا بهما إلا إليه، وهو فلم يسندهما في كتاب التيسير، بل قال فيه وزادني أبو الفرج النجاد[1] ...وهذا صريح في المشافهة ... ولولا إثباتها في التيسير والشاطبية والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح ودخولهما في ضابط نص البزي لما ذكرتها؛ لأن طريق الزينبي لم يكن في كتابنا ، وذكر الداني لها في تيسيره اختيار، والشاطبي تبع، إذ لم يكونا من طرق كتابيهما ، وهذا موضع بتعين التنبيه عليه ولا يهتدي إليه إلا حذاق الأئمة الجامعين بين الرواية والدراية» [2].

قلت: فقول ابن الجزري: «ولم يقع لنا تشديدهما إلا من طريق الداني ولا اتصلت تلاوتنا بهما إلا إليه» تصريح منه باختيار هذا الوجه لصحته واتباعاً للداني والشاطبي كاختياره حرفي ﴿عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ ﴿وبالسؤوق﴾ السابقين . وقد أخبرني شيخي فضيلة الشيخ رشاد عبد التواب السيسي[3] أن الشيخ الزيات أقرأ بالخلف للبزي غير واحد من مشايخ القراءات من طريق الطيبة لابن الجزري أيضاً.

وهذا القباقبي أحد العلماء المعاصرين لابن الجزري ومن الذين نقلوا عن النشر في مواضع كثيرة في كتابه أثبت الوجهين للبزى ، وطرقه هي طرق النشر[4].

وهذا ابن القاصح وهو من طبقة ابن الجزري يثبت الوجهين للبزي دون منع[5].

---

(١) محمد بن عبد الله النجاد ، أخذ عن ابن بدهن ، مات بعد سنة ٤٠٠هـ ، الغاية ٢/ ١٨٨ .

(٢) النشر ٢/ ٢٣٥.

(٣) رشاد بن عبد التواب السيسي ، مدرس القراءات العشر ، كلية المعلمين سابقاً ، ومجمع الملك فهد حالياً ، إمتاع الفضلاء ١/ ١٤٣ .

(٤) إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص ٣٠٩.

(٥) سراج القارئ ص ١٦٧ .

وهذا أيضاً ابن النشار المصري وفي منتصف القرن العاشر يثبت الوجهين للبزي في كتابه[١]، كما أورد الشيخ المنصوري[٢] في الإرشاد حرفي ﴿كنتم تمنون﴾ ﴿ ظلتم تفكهون ﴾ للبزي وساق الشاهد عليه من الطيبة، وكذا الشيخ القمحاوي[٣] في الكوكب الدري شرح الطيبة[٤]، وكذا الشيخ محمد سالم محيسن[٥] في المهذب من طريق النشر، وقال: فعلى ظاهر الطيبة يكون للبزي بالخلاف فيهما. كما أشار الإمام المتولي إلى هذين الحرفين في كتابه الروض عندما قال:

وما بعد كنتم مع فضلتم لدى أبي ربيعة يروي الزينبي مثقلا

على ما أبو عمرو روى مسندا له نعم من طريق الزينبي النشر قد خلا

ثم بين أنها ليست من طريق النشر في إشارةٍ لاختيار ابن الجزري.[٦]

وانفرد البنا[٧] وتبعه الجمزوري[٨] حيث رأى أن كلام ابن الجزري في النشر اعتذار من ذكر الحرفين لأنها من طريق الزينبي، وأنها اختيار من الداني والشاطبي.

قلت: والذي يقف على نصوص ابن الجزري يجد الاعتذار لذكرها في كتابه، وليس كما أراد الشيخ الجمزوري.

فقول ابن الجزري: «وأما النجاد فهو من أئمة القراءة المبرزين الضابطين».

وقوله: «ولم يقع لنا تشديدهما إلا من طريق الداني».

---

(١) البدور الزاهرة ١/ ٢٤٦.

(٢) إرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة ص ٢٥١،٤٩.

(٣) محمد الصادق قمحاوي، عرض على السيد عامر، مات سنة ١٤١٨هـ، إمتاع الفضلاء ١/ ٣٩١.

(٤) ص ١٣٦.

(٥) محمد سالم محيسن، مدرس بالجامعة الإسلامية سابقاً، إمتاع الفضلاء ٤/ ٤٥١.

(٦) الروض النضير ١٩٠.

(٧) إتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٥٥.

(٨) الفتح الرحماني ص ١٣٢.

وقوله : «ولا اتصلت تلاوتنا بهما – أي : حرفي كنتم وظلتم – إلا إليه» .

وقول الداني: «وزادني أبو الفرج النجاد فهذا صريح في المشافهة» .

وقول ابن الجزري: «وأما أبو الفتح بن بدهن فهو من الشهرة والإتقان بمحل، ولولا ذلك لم يقبل انفراده عن الزينبي».

وقوله: «ولولا إثباتهما في التيسير والشاطبية والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح لما ذكرتهما» .

وقوله :« ودخولهما – أي: ﴿كُنتُمۡ تَمَنَّوۡنَ﴾ و﴿فَظَلۡتُمۡ تَفَكَّهُونَ﴾ – في ضابط نص البزي لما ذكرتهما».

وقوله : « وهذا موضع يتعين التنبيه عليه ولا يهتدي إليه إلا حذاق الأئمة الجامعين بين الرواية والدراية والكشف والإتقان». قلت: فكل هذه الأعذار تدل على اختيار ابن الجزري لهذين الحرفين لأنهما من غير طرقه في النشر .

والذي يجب الإشارة إليه في قول ابن الجزري : « وهذا موضع يتعين التنبيه عليه ولا يهتدي إليه إلا ... » لا يقصد منه بيان طريق الزينبي في هذه الرواية فإن خروجه عن طريق التيسير واضح وجلي، وهذا لا يحتاج من ابن الجزري أن يكون هذا الموضع جدير بالتنبيه، فالاهتداء إليه سهل؛ ولكن صحة القراءة به وشهرة وإمامة وضبط ومشافهة الناقلين لهذا الحرف ؛ هو الذي لا يهتدي إليه إلا الحذاق الضابطين الجامعين من الرواية والدراية، وهو الجدير بالتنبيه، وهذا هو قصد ابن الجزري.

قلت : فهل يعقل أن ابن الجزري لا يريد هذا الحرف ثم يشفع بكل هذه الأقوال، وهو لا يريد ذكره ثم يذكره في سائر كتبه ، فالذي يريد إغفال وجه أو التنبيه عليه يكتفي بالتنصيص عليه مرة واحدة، أو يهمله في سائر كتبه حتى يؤكد

عدم إرادته له؟ فدل هذا أن ما انفرد به الشيخ الجمزوري غير متجه.

وأما من طريق الحرز فقد منع أصحاب التحريرات[١] من القراءة بهما، وتعلقوا بقول ابن الجزري "خروج عن طريق الشاطبي" . وفي المقابل قرؤوا بما ليس من طرق ابن الجزري لأنه لم يصرح بالخروج عن الطريق في حرف ﴿عَلَىٰ سُوقِهِۦ﴾ و﴿سَاقَيْهَا﴾ كما مر معنا، وقد خالف أصحابَ التحريرات السيد هاشم إذ صرح بأنه قرأ بالوجهين للبزي ثم استدل بنصوص ابن الجزري بقوله: «وزادني أبو الفرج النجاد» وقوله: «ولولا ثبوتهما في التيسير والشاطبية ودخولهما في ضابط البزي ... والتزامنا بما في الكتابين من الصحيح لما ذكرتهما» [٢] .

قلت: وهذا نقيض ما فهمه وانفرد به الشيخ الجمزوري سابقاً، فالنص واحد لابن الجزري واختلف المحررون في فهمه فصدر كل عما فهم ، والحق أن الصواب مع السيد هاشم؛ لقوة ألفاظ ابن الجزري في اختيار الحرفين، وتوسط الخليجي في المسألة: فرأى أن الأوفق من الشاطبية أن يُقرأ بالتخفيف[٣]، وركن الصفاقسي إلى أقوال ابن الجزري فقال : « ولكن أقول كما قال المحقق .. ولولا اثباتهما في التيسير والشاطبية والتزامنا بذكر مافيهما من الصحيح لما ذكرناهما». [٤]

• **قال الناظم : « تلا ... يواري أواري في العقود بخلفه[٥]»**

الوجه المختار: إمالة يوارى من قوله تعالى: ﴿يُوَٰرِي سَوْءَةَ أَخِيهِ﴾ ﴿فَأُوَٰرِيَ

---

(١) البدور الزاهرة ص ٧٠. إرشاد المريد ص ١٥١، منظومة مسائل الشاطبية ص٤٤، فتح المقفلات ، مخطوط ورقة ٥٧، جامع الخيرات ص٤٦٥.

(٢) حصن القارئ مخطوط ورقة ٩.

(٣) حل المشكلات ص ٥٢.

(٤) غيث النفع ص ٧٦.

(٥) الحرز ص٢٧

سَوۡءَةَ ﴾ [المائدة: ٣١] .

وقد ذكره الداني في التيسير[1]من طريق الضرير[2]عن الدوري، وليس هو طريق التيسير فزاده الشاطبى في حرز الأماني. وذكره الداني أيضاً في جامع البيان[3]وهو طريق الداني فيه إذ قال: « ذكر أسانيد قراءة الكسائي ...... وأما طريق أبي عثمان الضرير عنه : فحدثنا .... ».[4]

وقد تبع المحققون[5]الشاطبي والداني في اختيارهما، مع التنبيه على طرق الرواية.

وأما ابن الجزري فرأى أنه لا وجه لذكره في الشاطبية ولا التيسير وأن ذكر الداني لهذا الحرف لإرادة الفائدة فقط، وأنه انفراد له غير مشهور؛ لذا قال ابن الجزري : «وخالف فيه جميع الرواة». [6]

قلت : وقد أورد علم الدين السخاوي تلميذ الإمام الشاطبي وجهين لإيراد الشاطبي هذا الحرف في الشاطبية: فالأول : ما حدثه به شيخه الشاطبي من طريق شيخه ابن هذيل بإمالة هذا الحرف من طريق أبي عثمان الضرير أيضاً .

وأما الوجه الثاني: اتباع الأثر[7]فقال: «وحجته في الإمالة ها هنا اتباع الأثر ، وإلاّ فأي فرق بينه وبين قوله تعالى:﴿ يُوَٰرِي سَوۡءَٰتِكُمۡ ﴾[الأعراف: ٢٦] »

(١) ص ٤٨.

(٢) سعيد بن عبد الرحيم أبو عثمان الضرير ، عرض على الدوري توفي بعد ٣١٠هـ ، الغاية ١/ ٣٠٦.

(٣) ص ٣٢٨.

(٤) ص ١٤٣ .

(٥)الدر النثير للمالقي ص ٤٩٣ ، سراج القارئ لابن القاصح ص ١١٥ ، اللآلئ الفريدة للفاسي ١/ ٤٣٠ ، إبراز المعاني لأبي شامة ٢/ ١٣٦ الكنز في شرح الشاطبية ص ١٩٤ ، والكشف للحسيني عباد ورقة ٨٦ ، والمفيد في شرح القصيد للمقدسي ورقة ١٥٧ ، النجوم الزاهرة للحكري ، مخطوط ورقة ١٢ المبسوط ، للسمرقندي ورقة ٢٩.

(٦) النشر ٢/ ٣٩.

(٧) فتح الوصيد ١/ ٤٩٩ .

قلت : ويكفي اختيار الإمام الشاطبي لهذا الحرف، وهو من أرباب الاختيار في علم القراءات، وهو الأعلم بالتيسير من غيره، وإذا صح المقروء به فلا حرج من الأخذ به، إذ إن ابن الجزري ذكر أن أمالته عن الضرير مما أجمعت الطرق عليه نصاً وأداءً .

وقال المنتجب الهمذاني[١] في وجه إيراد هذا الوجه للشاطبي: وأما وجه تخصيصه إمالة (يُوَٰرِى) و(أواري) في المائدة .... فلإرادته الجمع بين نقله ذلك وعمن أخذ عنه[٢]». وقال العلامة ابن الوجيه الواسطي[٣]: «وأما المصريون فإنهم رووا عنه إمالة ﴿فَأُوَٰرِيَ﴾، ﴿يُوَٰرِى﴾ فقط» [٤]. وعند الرجوع إلى إسناده عن طريق المصريين ساق سنده كما هو في التيسير[٥].

وأما أصحاب التحريرات [٦] فقد تبعوا ابن الجزري جملة وتفصيلاً، مع التباين الكبير بين ابن الجزري وأصحاب التحريرات، فإن غاية ما ذكره ابن الجزري ألاّ وجه للشاطبي في ذكر هذا الحرف في الحرز، ولم يمنع صراحة، بينما نسب أصحاب التحريرات المنع لابن الجزري من القراءة بهذا الوجه ، وأخذوا بذلك ، وخالف البقري[٧] أصحاب التحريرات بقراءته ﴿يُوَٰرِى﴾ و﴿ فَأُوَٰرِيَ﴾ بالعقود للدوري

---

(١) المنتجب بن أبي العز بن رشيد الهمذاني ، قرأ على أبو الجود ، مات ٦٤٣، الغاية ٢/ ٣١١.

(٢) ورقة ١٩١ .

(٣) عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه الواسطي ، مات سنة ٧٤٠هـ ، الغاية ١/ ٤٢٩.

(٤) الكنز ص ٩٣.

(٥) الكنز ص ٣٤ .

(٦) إرشاد الطلبة للمنصوري ، ص ٦١، غيث النفع للصفاقسي ص ٩٣، منظومة مسائل الشاطبية للحسيني ص٣٤، الإتحاف للبنا ١/ ٢٥٦، الفتح الرحماني للجمزوري ص١٠٣، حل المشكلات للخليجي ص٦٠، الوافي للقاضي ص ٩٢، إرشاد المريد للضباع ص١٠٣، شرح المقفلات ، مخطوط ورقة ٧٦، حصن القارئ للسيد هاشم مخط ورقة ١٣، جامع الخيرات للسمنودي ، ٤٦٠، إبراز المعاني تحقيق محمود جادو ٢/ ١٣٧.

(٧) محمد بن قاسم بن إسماعيل البقري ، عرض على عبد الرحمن شحاذه ، مات سنة ١١١١هـ ، الأعلام ٧/ ٣١٧.

بالوجهين من طريق الشاطبية على شيخه عبد الرحمن شحاذة اليمنى[1] [2]. قلت: فهذا دليل على أن ابن الجزري لم يمنع ولكنه ينبه على الطرق، ورأى أن وجه الإمالة بعيد عن الشاطبية والتيسير، فلا يعني هذا المنع من القراءة كما أراد المحررون، فهذا عند ابن الجزري من ذوات الأسباب التي منعته من الأخذ بهذا الوجه من طريق التيسير والشاطبية، وإنما كان أخذه بالإمالة من طرقه هو في النشر.

وقد التمس محقق كتاب القواعد المقررة في تحريرات البقري ونَقَّر عن السبب الذي جعل الإمام الشاطبي يورد الإمالة للدوري، فخرج بسبب لم يسبقه أحد إليه وهو: أن الشاطبي وقع في وهم عندما قرأ عبارة الداني وهي "وبذلك أخذ " فقرأها الشاطبي "آخذ " بالمضارع ، فظن أن هذا هو الذي اختاره الداني فأوردها في الحرز، ثم قال المحقق: «والصواب فيها: وبذلك أخذ.... بصيغة الماضي، ثم قال المحقق: «فينبغي أن يعلم ذلك».[3] قلت : فَفَطِنَ هو لعبارة الداني ووهم فيها الإمام الشاطبي، وأخطأ الشاطبي في معرفة الفعل الماضي من المضارع وصوب ذلك محقق الكتاب، وغاب عنه أن الإمام الشاطبي يحفظ التيسير عن ظهر قلب كما ذكرت التراجم عنه، وأنه لا يقرأ لأنه "بصير".

فنسأل الله أن يرزقنا الأدب مع علمائنا ومشايخنا ومشايخ مشايخنا .

- **قال الناظم :**

«وحرفي رأي كلاً أمل مزن صحبه وفي همزه حسن وفي الراء يجتلا

بخُلْفٍ وخلف فيهما مع مضمر مصيب .. .. ..

---

(١) عبد الرحمن بن شحاذة اليمني ، عرض على والده مات سنة ١٠٥٠هـ ، خلاصة الأثر ٢/ ٣٥٨.

(٢) القواعد المقررة ص ٣٣٠.

(٣) ص ١٣٨.

وقبل السكون الراء أمل في صفا يد بخلف وقل في الهمز خلف يقي صلا» [١]

الأوجه الزائدة:

١- إمالة الراء قبل متحرك وصلاً للسوسي .

٢- إمالة الراء والهمزة قبل ساكن وصلاً للسوسي .

٣- إمالة الهمزة قبل ساكن وصلاً لشعبة .

أولاً : **وجها السوسي** ذكرهما الداني في التيسير[٢]، ولكن نبه في الجامع[٣] أنهما من غير طريق أبي عمران النحوي[٤]، وعليه فيكون هذان الوجهان خارجين عن طرق التيسير فزادهما الشاطبي في الحرز .

وتبع المحققون[٥]الشاطبي في إثبات هذه الزيادة، وعدم ردها وأشاروا إلى أنها من طرق الداني كما سيأتي. ورأى ابن الجزري عدم الأخذ بها من الشاطبية وذلك لأنها من ذوات الأسباب عنده فقال فيما استقبله متحرك : «وانفرد أبو القاسم بإمالة الراء .... فخالف سائر الناس من طرق كتابه، ولا أعلم هذا الوجه ورد عن السوسي من طريق الشاطبية ولا التيسير بل ولا من طرق كتابنا».[٦]

وقال فيما استقبله ساكن : « وأما إمالة الراء والهمزة فهو مما قرأ به الداني على شيخه أبي الفتح وقد تقدم آنفاً ... وإذا كان الأمر كذلك فليس إلى الأخذ به من طريق الشاطبية ولا من طريق التيسير ولا من طرق كتابنا سبيل» ، ثم بين السبب

---

(١) الحرز ٥١-٥٢.

(٢) ص ٨٦.

(٣) ص ٤٩٨.

(٤) موسى بن جرير الرقي الضرير ، أخذ عن السوسي ،مات ٣١٠هـ، الغاية ٢/ ٣١٧.

(٥) سراج القارئ ص٢١٠ ، الكنز للجعبري ورقة ٢٣٧ ، اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٨٣ ، إبراز المعاني ٣/ ١٢٣، الدر النثير ٦٤٢ ، فتح الوصيد ٢/ ٢٠٠ الدرة الفريدة للمنتجب ورقة ١٣٧.

(٦) النشر ٢/ ٤٤.

فقال : « على أن ذلك مما انفرد به فارس بن أحمد».[1]

قلت : والذي يقرأ نصوص ابن الجزري هذه لأول وهلة يخيل إليه أن الشاطبي قد ابتدع هاتين الروايتين دون أصل يعتمد عليه، أو أنه ينظم كل ما يجده من روايات، وهذا غير صحيح . ولا يمكن أن يظن بالإمام الشاطبي هذا، فلو أعدنا النظر مرة أخرى في قول الشاطبي "يجتلا "؛ لعلمنا أن الشاطبي على علم ووعي بمصدر هذه الحروف، وأن هذه الزيادات جاءت بعد تمحيص وتحقيق، فكيف وهو من أئمة المحققين، فهذا تلميذ الإمام الشاطبي والأعلم بشيخه من غيره، والأقرب والمشافه له لا الناقل عن كتبهم يقول في فتح الوصيد: « "يجتلا " أي : يكشف» ثم قال : «وإنما قال: " يجتلا " لأنه لم يوضح ذلك في التيسير؛ لأنه قال فيه: "وأبو عمرو بإمالة الهمزة فقط وقد روي عن أبي شعيب مثل حمزة»[2]. وقال المنتجب الهمذاني: « فلهذا قال يجتلا لما فيه من اختلاف الطرق» [3].

ففى هذا دلالة واضحة على أن الشاطبي المحقق قد أشار إلى أن أمر هذه الرواية كشف من طرق أخرى للداني، وأما مصدر هاتين الروايتين فتؤخذ من قول الداني في غير التيسير، قال في التنبيه والموضح[4]: «وقرأت على أبي الفتح عن قراءته في رواية أبي شعيب السوسي بإمالة فتحة الراء والهمزة جميعاً، قال لي أبو الفتح : وإنما اختار فتح الراء أبو عمران موسى بن جرير خالف في ذلك أبا شعيب» .

وقال في الجامع : « فإني قرأت عليه من غير طريق أبي عمران .... فيما لم يستقبله ألف ولام وفيما استقبلاه بإمالة فتحة الراء والهمزة معا» [5]. حيث أفادت هذه

---

(١) النشر ٢/ ٤٧.
(٢) ٢/ ٢٠٠.
(٣) الدرة الفريدة ، مخطوط ورقة ١٣٧.
(٤) ذكره السخاوي في فتح الوصيد ، المرجع السابق.
(٥) ص ٤٩٨ .

النصوص أن الداني قرأ على شيخه أبي الفتح فارس من سائر طرقه غير طريق ابن جرير النحوي عن السوسي بإمالة الهمزة والراء في الباب كله من طريق أبي عثمان النحوي[١]، وأبي الحسين الرقي[٢]كلاهما من طريق عبد الله بن الحسين[٣]ومن طريق أبي بكر القرشي[٤].وعلى هذا يكون الشاطبي اختار هاتين الروايتين من قراءة الداني على أبي الفتح الذي هو طريق التيسير، ولكن من الطرق السابقة وهي طرق الداني في غير التيسير .

لذا نجد المحققين[٥] في تعليقهم على اختيارات الشاطبي يقولون : والخلف المشار إليه عن السوسي هو ما ذكره أبو عمرو الداني، قال : ... ثم يذكرون نصوص الداني في كتبه الأخرى وقد ذكرت آنفاً .

فهذا يدل على أن كتب الداني كلها عند المحققين ككتاب واحد ، لذا نجده يقول عن هذه الروايات : « وقد روى غير واحد عن أبي شعيب بإمالة فتح الراء والهمزة ... وقد قرأت بذلك .. وكل صحيح معمول به»[٦]. قلت: فهذا تصريح بالقراءة وثبوتها وصحتها. وقال في الموضح: «وبالجميع قرأت»[٧]. ونشير هنا أن الداني ذكر في كتابه التهذيب أن هاتين الروايتين فيما استقبله ساكن مما انفرد به السوسي فقط ، وأما ما استقبله متحرك فليس فيه انفراد للسوسي[٨]، وقد ذكر ابن

---

(١) عبد الله بن الحسين بن حسنون ، عرض على محمد بن حمدون ، مات ٣٨٦هـ الغاية ،١/ ٤١٧.

(٢) علي بن الحسين الرقي ، عرض على السوسي ، غاية النهاية ١/ ٥٣٤.

(٣) أبو عثمان النحوي الرقي ، عرض على السوسي ، الغاية ١/ ٦١٨.

(٤) محمد بن إسماعيل القرشي، عرض على السوسي، الغاية ٢/ ١٠٢وانظر أسانيد الداني في الجامع ١١٧-١١٨.

(٥) انظر اللآلئ للفاسي ٢/ ٣٨٢ ، فتح الوصيد ٢/ ٢٠٠ ، الكنز للجعبري ورقة ٣٣٧ ، والدرة للمنتجب ورقة ١٣٧ .

(٦) التيسير ص٨٦.

(٧) ذكره ابن القاصح في سراج القارئ ص٦٥.

(٨) مخطوط ورقة ص٢٢.

الجزري ذلك الخلف في طيبة النشر فقال : «وقيل قبل ساكن حرفي رأى .. عنه».[1]

قال ابنه[2] في شرح الطيبة : «وإن كنا قرأنا به على الجملة» [3] .

وقال القباقبي وهو من طبقة ابن الجزري وقرأ على بعض شيوخه[4] وأحد الذين نقلوا من كتاب النشر في غير موضع : «واختلف عن السوسي في إمالة الراء».[5]

قلت : فأثبت الخلف للسوسي لاختيار الشاطبي والداني لهما.

وهذا ابن القاصح أحد المعاصرين لابن الجزري يثبت للسوسي الخلف[6] أيضاً ولم يمنع من القراءة به؛ اتباعاً للشاطبي والداني فيما صح عنهما .

وكذا ابن النشارالمصري صاحب البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة وهو بعد ابن الجزري وفي منتصف القرن العاشر تقريباً يثبت للسوسي الخلف في الباب كله[7] .

ثانياً: إمالة الهمزة بعد ساكن وصلاً لشعبة : فقد ذكر ذلك الداني في كتابه التيسير فقال: «وقد روى خلف[8] عن يحيى عن أبي بكر.....إمالة فتحة الراء والهمزة»[9] وكذا في الجامع [10] .

---

(١) طيبة النشر ص ٥٤.

(٢) أحمد بن محمد بن محمد بن الجزري ، عرض على أبيه ، مات ٨٣٥ ، الأعلام ١/ ٢٢٧.

(٣) ص ١٣١.

(٤) مثل ابن الجندي .

(٥) إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص ٢٠٥.

(٦) ص ٢١١.

(٧) ١/ ٣٢٤.

(٨) يحي بن آدم بن سليمان روى عن أبي بكر ، مات سنة ٢٠٣هـ ، الغاية ٢/ ٣٦٣ .

(٩) ص ٨٩.

(١٠) ص ٤٩٥.

وقد تبع المحققون[١] الشاطبي في اختياره لهذه الزيادة على التيسير ، وأشاروا لمصدر الخلاف، وأنها رواية خلف عن يحيى في إشارة منهم أنها ليست من طريق التيسير، دون أن يمنع أحد منهم من القراءة بها، ورأى ابن الجزري من بين المحققين الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة من الشاطبية والتيسير والنشر، وعدم القراءة بإمالة الهمزة؛ لأنها من ذوات الأسباب عنده، وذلك عندما قال: «فحسب الشاطبي أنه ذلك من طريق كتابه فحكى خلافاً عنه». قلت: والحق أن قول ابن الجزري: « فحسب الشاطبي أن ذلك عن طريق كتابه فحكى فيه خلافا عنه » فيه اتهام للإمام الشاطبي بالغفلة والوهم، فكيف ينظم كتاب التيسير وهو يحفظه عن ظهر قلب ولا يعرف طرقه، وقد تقدم قول الشاطبي في "يجتلا " أي يكشف عن هذا الوجه لأن الداني لم يوضحه فيه.

ومن خلال تتبع أسانيد الشاطبي- يرحمه الله - تبين أن الشاطبي لم يذكر هذه الرواية كما قال ابن الجزري بسبب الوهم والغفلة، بل هي رواية قرأ بها على شيخه النّفْزِي من طريق خلف عن يحيى بن آدم عن أبي بكر[٢] .

وهذه الطريق زائدة على التيسير وعلى كتاب النشر لابن الجزري؛ لذا لم ينبه عليها في كتابه كما هي عادته ، وهي أيضاً ضمن أسانيد الداني في الجامع وأحد طرق يحيى بن آدم التي ساقها ولكن من طريق إدريس بن عبد الكريم الحداد[٣] عن خلف، وأما طريق الشاطبي فمن طريق محمد بن البراء[٤] عن خلف . فعلى هذا تكون هذه الزيادة عن طرق الشاطبي الزائدة على طرق التيسير، وطرق النشر.

---

(١) انظر اللآلئ ١/ ٣٨٤ ، سراج القارئ ، ص ٦٧ .

(٢) انظر أسانيد الإمام السخاوي في فتح الوصيد والتى قرأ بها على شيخه الشاطبى ١ / ١٣٢ .

(٣) أبو الحسن البغدادي ، أخذ عن هشام ، مات سنة ٢٩٢هـ ، الغاية ١ / ١٥٤ .

(٤) محمد بن أحمد المبارك ، عرض على خلف ، مات سنة ١٩١هـ ، الغاية ٢ / ٥٦ .

بدليل أن ابن الجزري قال: «والصواب الاقتصار على إمالة الراء دون الهمز من الطرق التي ذكرناها في كتابنا» [1]، يشير إلى طريقي شعيب[2] وأبي حمدون[3] كلاهما عن يحى بن آدم، فقد رويا إمالة الراء دون الهمز، وأما خلف عن يحيى فقد روى الإمالة فيهما فهذه طريق الشاطبي من قراءته على شيخه النّفْزِي، كما تقدم.

وأما قول ابن الجزري: « والصواب الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا والتي من جملتها طرق الشاطبية والتيسير»؛ ففيه دلالة على أن ابن الجزري يراعي في تعامله مع الشاطبية والتيسير ما وافق طرقه فيهما فقط، فابن الجزري معذور عندما يمنع وجهاً؛ لأنه ليس من طرقه، ولكن أصحاب التحريرات غير معذورين؛ لأنهم يقرئون تلاميذهم من خلال أسانيد النشر، فبأي حق يمنعون القراءة باختيارات الشاطبي والتي لم يخرج فيها عن طرقه وطرق الداني في سائر مؤلفاته، إلا لأنهم قرؤوا الشاطبية من خلال أسانيد ابن الجزري. ثم قال ابن الجزري في إشارة أخرى: « أما من غير هذه الطرق - أي طريقي شعيب وأبي حمدون - فإن إمالتها لم تصح عندنا». [4]

فقوله: «عندنا» دليل على تخصيص طرقه هو فقط، لأن هذه الرواية قد صحت من طرق أخرى فهذا الداني يقول: «وروى خلف وابن المنذر وابن شجاع عن يحيى عن أبي بكر في الباب بإمالة الراء والهمزة جميعاً » [5] .

وقال الإمام ابن الباذش[6]: « وقد روى ... خلف عن يحيى عن أبي بكر بإمالة

---

(١) النشر ٢ / ٤٧.

(٢) شعيب بن أيوب بن رزيق الصريفيني ، مات سنة ٢٦١هـ ، الغاية ١/ ٣٢٧ .

(٣) الطيب بن إسماعيل الذهلي ، أخذ عن يحيى ، مات ١١٢هـ ، الغاية ١/ ٣٤٣ .

(٤) النشر ١ / ٤٧ .

(٥) الجامع ص٤٩٥.

(٦) أحمد بن علي بن خلف الأنصاري ، أخذ عن والده ، مات سنة ٥٤٠ هـ ، الغاية ١/ ٨٢ .

فتحة الراء والهمزة، قال الخزاعي : وهي رواية الشذائي عن أبي عون ، وأبي حمدون عن يحيى»، ثم قال: «وذكر الأهوازي أنها رواية المعلى ، وحسين الجعفي عن أبي بكر» [١]. وأما قول ابن الجزري: «وإلا فسائر من ذكر رواية أبي بكر من طريق خلف عن يحيى لم يذكر غير إمالة الراء وفتح الهمزة ، ولم يأخذ بسوى ذلك»؛ فليس على عمومه لأن الإمام الشاطبي روى عنه الإمالة فيهما من طرقه وطرق الإمام الداني، وكذلك الإمام ابن الباذش وكذلك الإمام السخاوي عن شيخه كما سبق. وكل ذلك ليس طرق النشر وكلهم أخذ بالوجهين ، وكفى بقول الداني : «وقد قرأت بذلك في روايتهما ... وكل صحيح معمول به» [٢] .

وأما أصحاب التحريرات [٣] ففيما يتعلق بروايتي السوسي فكانوا تبعاً لابن الجزري، وأنه خروج عن طريق الشاطبي فلا يقرأ به كما نص ابن الجزري بعدم الأخذ به، وخالفهم السيد هاشم فقرأ على شيوخه المغاربة بالوجهين [٤]، وكذا الشيخ البقري المصري من قراءته على شيخه شحاذة اليمني، وهما رجال السند الموصل للشاطبي، والذي قرأتُ به من خلال شيخي الشيخ رشاد - حفظه الله -.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن أمر هذه التحريرات أمر متأخر جاء من خلال تتبع ظاهر ألفاظ ابن الجزري دون الوقوف على منهجه .

وأما فيما يتعلق برواية شعبة، فذكر المحررون أن سبب المنع هو خروج الشاطبي عن طريقه، وأما ابن الجزري فلم يمنع من أجل هذا السبب أصلاً؛ لأنه لا يريد من

(١) الإقناع ص ١٩٣.

(٢) التيسير ص٨٦.

(٣) انظر حل المشكلات للخليجي ص ٦٤٤ ، وغيث النفع للصفاقسي، ونظم الحسيني ص ٣٠ ، البدور الزاهرة للقاضي ص ١٠٧ ، والإرشاد للضباع ص ١٨٢ ، والإتحاف للبنا ١/ ٢٧٨ ، والفتح للجمزوري ص ١٣٩ ، ومحقق إبراز المعاني للشيخ جادو ٣ / ١٢٤ وفتح المقفلات للمخللاتي ورقة ٨٣ .

(٤) حصن القارئ مخطوط ورقة ١٣.

لفظ "الخروج" إلا التنبيه فقط على أصل الرواية وأنها ليست من التيسير، وهو مصداق قول المحققين قبله: «وروى خلف» في إشارة إلا أنها رواية خلف .

وأما سبب المنع الحقيقي عند ابن الجزري – على حد رأيه – فهو كما تقدم أن الشاطبي وقع في الوهم والغفلة؛ لأن الداني عندما صحح الإمالة في التيسير ظن الشاطبي أن طريق خلف طريق التيسير فحكى خلافاً، وقال ابن الجزري مباشرة: «والصواب الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة»، أي لهذا السبب بدليل أنه قال : «فإن إمالتها لم تصح عندنا إلا من طريق خلف». قلت: وطريق خلف هذا هو طريق الشاطبي كما سبق، فتكون هذه الرواية من ذوات الأسباب عند ابن الجزري.

فنقل أصحاب التحريرات[1] كلام ابن الجزري جملةً وتفصيلاً، وخالفهم السيد هاشم فقرأ على شيوخه المغاربة بالوجهين لشعبة[2]، وكذا الشيخ البقري من قراءته عن شيخه شحاذة اليمني[3]. وأما قول الشيخ عبد الفتاح والشيخ الضباع أنها لم تصح من طرق الشاطبية[4]فغير صحيح، فقد تقدم صحتها من طريق الشاطبي ومن طريق الداني في الجامع .

- **قال الناظم:** «**... واقتده حذف هائه .. .. ومد بخلف ماج ....** »[5]

الوجه المختار : القصر لابن ذكوان في ﴿ ٱقۡتَدِهۡ ﴾[الأنعام: ٩٠]

---

(١) انظر حل المشكلات للخليجي ص ٦٤٤ ، وغيث النفع للصفاقسي، ونظم الحسيني ص ٣٠ ، البدور الزاهرة للقاضي ص ١٠٧ ، والإرشاد للضباع ١٨٢ ، والإتحاف للبنا ١ / ٢٧٨ ، والفتح للجمزوري ص ١٣٩ ، ومحقق إبراز المعاني للشيخ جادو ٣ / ١٢٤ ، وفتح المقفلات للمخللاتي ورقة ٨٣ .

(٢) حصن القاريء مخطوط ورقة ١٤ .

(٣) القواعد المقررة والفوائد المحررة ، ص ٣٠٢ .

(٤) البدور الزاهرة ص ١٠٧ ، إرشاد المريد ، ص ١٨٢ .

(٥) الحرز ص ٥٢ .

وهي رواية ابن مجاهد في كتابه السبعة[١]، فبذلك تكون هذه الرواية خارجة عن طرق التيسير فزادها الشاطبي عليه، ثم وصف هذا الوجه بالاضطراب فيه بين النقلة والعلماء، وذلك لأن ابن مجاهد قال على هذا الوجه : «وهذا غلط ، لأن هذه الهاء هاء وقف لا تعرب في حال من الأحوال ، وإنما تدخل لتبين بها حركة ما قبلها» [٢].

فأمر الناظم بقراءة الوجهين أي مد مداً ملتبساً بخلف لصحة هذا الوجه وثبوته، وترك قول ابن مجاهد فيه . وتبع المحققون[٣] الشاطبي، ونصّوا على أن هذا الوجه زائد على التيسير، ثم أشاروا إلى أن هذا الوجه ليس من طرق التيسير بقولهم: « والكسر بغير ياء، وبه قطع ابن مجاهد». وكذا ابن الجزري إلا أنه قال : « ولا أعلمها وردت عنه – أي الشاطبي–»، قلت : وهذا لا يعني أن ابن الجزري منع من قراءتها من الشاطبية، فإن منهجه كما تقدم استخدام لفظ "الخروج من الطريق"، فهي نفسها لفظة المحققين قبله عندما قالوا: « وبه قطع ابن مجاهد » ، بدليل أن ابن الجزري قال : «ولا شك في صحتها عنه ».

وأما أصحاب التحريرات[٤]فتعلقوا بنص ابن الجزري بأنه خروج عن طريقه، فمنعوا القراءة به، وخالفهم المغاربة من قراءة السيد هاشم عليهم، فقرأ بالوجهين[٥] على كل من قرأ عليه أي بإجماع مشايخهم، وفي نسخة أخرى للتيسير[٦]

---

(١) ص ٢٦٢ .

(٢) السبعة ص ٢٦٣ .

(٣) إبراز المعاني ، ٣/ ١٣٠ اللآلي الفريدة ٢ / ٣٩٥ ، فتح الوصيد ٢/ ٢٠٧ ، النشر ٢/ ١٤٢ ، كنز الجعبري، مخطوط ورقة ٢٣٩ ، الدرة الفريدة ، مخطوط ورقة ١٤٣ ، سراج القارئ ص ٢١٢ .

(٤) الفتح الرحماني ص ١٤٢ ، حل المشكلات ص ٦٦ ، إرشاد المريد ص ١٨٣ ، نظم مسائل الشاطبية ص ٤٤ ، غيث النفع ص ١٠٣ .

(٥) مخطوط ورقة ١٢، الجامعة الإسلامية برقم ٤٥.

(٦) مخطوط تحت رقم ١١٤ معهد المخطوطات القاهرة .

لم يذكر الداني عن ابن ذكوان إلا القصر في ﴿ ٱقْتَدِهْ ﴾ قولا واحداً، حيث قال : «ابن ذكوان ﴿ فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ ﴾ بكسرها من غير صلة » ، وهو عكس النسخ الباقية ، فإذا ثبت هذا، ففي قول ابن الجزري نظر .

• **قال الناظم** : « ...**وفي الخلق بسطة وقل فيهما الوجهان قولا موصلا** »[1]

الوجه المختار : بالسين في قوله تعالى: ﴿وَزَادَكُمْ فِي ٱلْخَلْقِ بَصْۜطَةً ﴾ [الأعراف : ٦٩] لابن ذكوان، ولم يذكره الداني في التيسير[2]، وقال في الجامع:«وروى صالح بن إدريس[3] عن ابن السفر[4]، عن الأخفش عن ابن ذكوان بالسين في السورتين »[5]، وكذا في سائر مؤلفاته كما نبه المحققون، وقد جمع الشاطبي بين رواية الداني في التيسير من طريق النقاش عن الأخفش بالصاد في الأعراف ورواية ابن السفر عن الأخفش أيضاً، فزاد وجه السين في الأعراف اختياراً منه لما نص عليه الداني في سائر مؤلفاته، وإن كان ابن السفر ليس من طرق التيسير، لذا قال الشاطبي عن هذا الجمع بين الطريقين : "موصلاً" أي منقولا إلينا.

وقد تبع المحققون[6] الشاطبي وأثبتوا الوجهين، ونبهوا على أنهما زيادة من الشاطبي على التيسير، وأشاروا إلى أن هذه الزيادة هي نقل الداني في غير التيسير منصوصاً عليه، وأما ابن الجزري فعبر عن زيادة الشاطبي بقوله : « وهذا الموضع

(١) الحرز ص ٤١ .

(٢) ص ٦٩ .

(٣) بن صالح بن شعيب أبو سهل الوراق ، مات سنة ٣٤٥ ، الغاية ١/ ٣٣٣ .

(٤) علي بن الحسين بن أحمد بن السفر ، عرض على الأخفش ، الغاية ١/ ٥٣٢ .

(٥) ص ٤٢٣.

(٦) فتح الوصيد ٢/ ٧٦ ، الكنز لشعلة ص ١٨٠ ، إبراز المعاني ٢/ ٣٦٢ ، سراج القارئ ص ١٦٣ ، اللآلئ الفريدة ٢/ ١٤٩ ، الدرة الفريدة ، مخطوط ورقة ٢٦٢، مع تنصيصه بأنه قرأ بالوجهين لابن ذكوان على شيخه .

مما خرج فيه عن التيسير وطرقه »[١]، ثم تعجب من ترك الشاطبي رواية التيسير التى لم يذكر الداني سواها . وهنا لابد من التنبيه على أن تعجب ابن الجزري لا يعني بالضرورة المنع من قراءة هذا الوجه؛ وهذا ما تمسك به أصحاب التحريرات ، والصواب أن ابن الجزري لا يريد من لفظ " الخروج " المنع ؛ لذا لا ينبغي أن يفهم من كلام الجزري المنع من القراءة ، إذ إن من طرق ابن الجزري ما لم يقع تلاوة لمن تتبع الأسانيد . وأما أصحاب التحريرات[٢]فقد منعوا من الأخذ بهذا الوجه؛ لأنه خروج عن طرقه، وأحالوا على نص ابن الجزري، ولم يمنع المغاربة من قراءة السيد هاشم على كل من قرأ عليه منهم مع تنصيصه بأنه خروج عن الطرق.[٣] وأما الخليجي فقال : « فإن قلتَ : بم تقرأ بمقتضى الشاطبيه له ، قلت : أقرأ له بالوجهين فيهما ، لأن ذلك مقروء به ، ولم ينبه الشاطبي على ضعفه »[٤].

قلت : وكفى بهذا دليلاً على أصحاب التحريرات أنهم قرؤوا الشاطبية من خلال كتاب ابن الجزري .

وقال الجمزوري: « والحجة لمن قرأ بالوجهين اتباع الأثر، والجمع بين اللغتين، وقوله: "موصلاً" أي: منقولاً إلينا بالسند الصحيح، أي: يوصله قوم إلى قوم لصحته »، ثم نبه على أنها ليست من طريق الناظم فقال: «لكن رواية السين عن ابن ذكوان ليست من طريق الناظم » [٥].

---

(١) النشر ١/ ٢٢٩

(٢) البدور الزاهرة ص١١٩ ، إرشاد المريد ص ١٤٨ ، الفتح الرحماني ص١١٥ ، حصن القارئ ص٤٦ ، فتح المقفلات مخطوط ورقة ٩٣ ، اختلاف القراء للمنجرة ص ١٦، إتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٤٤.

(٣) النشر ٢/ ١٨٨.

(٤) حصن القارئ ص١٦ .

(٥) حل المشكلات ص٥١ .

- **قال الناظم : « ..... وكيدون في الاعراف حج ليحملا بخلف... »** [1]

الوجه الزائد: حذف الياء في الحالين لهشام في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كِيدُونِ فَلَا﴾ [الأعراف١٩٥].

وقد ذكره الداني في التيسير بقوله: « أثبتها في الحالين هشام بخلاف عنه ».[2] وفي الجامع عن شيخه فارس من طريق ابن عباد وطريق الحلواني[3] كلاهما عن هشام ، وبقراءته من طريق عبد الباقي عن الحلواني بغير ياء في الحالين. إلا أنه نص في المفردات أنه يأخذ بالإثبات في الحالين[4]. لذا قال ابن الجزري: « ولا ينبغي أن يقرأ من التيسير بسواه »[5]. فأثبت الشاطبي هذا الخلاف على الرغم أن الداني أخذ بالإثبات فقط ، وترك قراءته بالحذف وما حكاه عن مشايخه فتبعه المحققون[6]، بل وانتصروا لذلك بقوله : « حج ليحملا بخلف » وبأنه أعاد حكم الخلف تأكيداً لهذا الأمر. فقال السخاوي: وقوله: "حج" أي غلب في الحجة، فظاهر الكلام الذي ينتظم به أنه حج ليحمل ذلك عنه، ثم ساق أسانيد الداني لبيان إثبات هذا الخلف[7].

وقال أبو شامة : « وقوله: "حج" أي غلب في الحجة بإثبات يائه ليحمل ذلك عنه ويقرأ به»[8]. وهذا هو الموضع الذي أثبته هشام في الحالين بخلاف عنه فيها.

(١) الحرز ص٣٥.
(٢) ص ٩٥.
(٣) أحمد بن يزيد الصفار ، عرض على هشام وقالون ، مات سنة ٢٥٠هـ ، الغاية ١/ ١٤٩.
(٤) ذكره السخاوي في فتح الوصيد ، ١/ ٦١٦ ، وابن الباذش في الإقناع ص ٤٠٤.
(٥) النشر ٢/ ١٨٤.
(٦) الكشف للحسيني عباد ، مخطوط ورقة ١١٠، المفيد للمقدسي ، مخطوط ورقة ١٩٣، كنز الجعبري مخطوط ورقة ١٤٢. ، الكنز لشعلة ص ٢٥٠.
(٧) فتح الوصيد ١/ ٦١٦.
(٨) إبراز المعاني ٢/ ٢٦٥.

وقال ابن القاصح : «"حج" أي غلبه في الحجة ليحمل ذلك عنه بقراءته»[(١)].

وأما ابن الجزري فقد رد هذا الخلف من التيسير والشاطبية، وذلك لأنها عنده من ذوات الأسباب. فأما من التيسير : فلأن الداني أوردها على سبيل الحكاية، واستدل ابن الجزري على هذا بقول الداني في المفردات ما نصه: «قرأ -يعني هشام- بياء ثابتة في الوصل والوقف وفيه خلاف عنه، وبالأول آخذ»، ثم قال ابن الجزري: «وإذا كان يأخذ بالإثبات فهل يؤخذ من طريقه بغير ما كان يأخذ»[(٢)]، فتبين من خلال هذا النص ما يلي :

- أن الداني قرأ بالوجهين عن شيوخه، ثم اختار الإثبات فقط .

- أن قول ابن الجزري: « لا ينبغي أن يقرأ من التيسير بسواه - أي الإثبات-» منعه لنص الداني باختيار الأول.

- أن قول ابن الجزري: « وإن كان حكى فيها عنه خلافاً، فإن ذكره على سبيل الحكاية»؛ قلت: لا يعني هذا أن الداني لم يقرأ بالوجهين ولكنه اختار أحدهما وهو الإثبات، كما أنه لا يعني كلام ابن الجزري بأن الشاطبي قد أخطأ بإيراد الخلف فإن الحرف إذا ثبت وصح لا يعني أن اختيار العلماء خطأ ولا يقرأ به، والأدلة على أن الداني قرأ بالخلف كثيرة، نذكر منها :

أولاً : قوله في المفردات : «وبالأول آخذ»، فقرأ بالوجهين ثم اختار أحدهما .

ثانياً: قراءة ابن الفحام[(٣)] بالحذف في الحالين من طريق أبي عبيد الله عن الحلواني ، وهي طريق الداني من قرأته على شيخه أبي الفتح فارس[(٤)].

---

(١) سراج القارئ ص١٤٤.

(٢) النشر ٢/ ١٨٤.

(٣) عبد الرحمن بن عتيق بن خلف الصقلي ، عرض على ابن الخياط ، مات سنة ٥١٦هـ ، الغاية ١/ ٣٧٥.

(٤) التجريد ص ٢٣.

ثالثاً : تنصيص الإمام أبي جعفر بن الباذش أن الداني قرأ بذلك [(١)].

رابعاً : تنصيص الداني في الجامع على هذه الرواية وورودها عن مشايخه.

وعلى هذه الأدلة اعتمد المحققون في إثبات الخلاف في التيسير، وأخذوا به معتبرين أن أخذ الداني بأحد الوجهين اختياراً منه، ولا يعني ذلك أن الأخرى قد فقدت مكانتها بالاختيار، وإلا لما ذكرها في سائر كتبه، وأما ابن الجزري فأخذ بنص الداني في المفردات فقط، ومنع من القراءة به لذا قال: « وروى بعضهم عنه -أي: عن هشام - الحذف في الحالين ، ولا أعلمه نصاً من طرق كتابنا ».

قلت : وفي كلام ابن الجزري نظر: فأما من طرق الداني فقد ثبت كما تقدم من طريق أبي عبيد الله ورواية ابن عبد الرازق وإسحاق بن أبي حسان وابن أنس، فكل هذه طرق الداني في الجامع، وقد أشار إليها ابن الجزري في النشر[(٢)]، إلا أنه لم يذكر أن الداني قرأ من طريق أبي عبيد الله، وذكر روايات الباقين دون الإشارة للداني أيضا[(٣)]. وقد روى هذا الوجه أيضاً ابن مهران[(٤)] في "المبسوط" عن ابن عامر بتمامه[(٥)]. وقال الإمام شهاب الدين ابن الناظم : « والخلاف الذي عن هشام صح عندنا عنه وقفاً ووصلاً» [(٦)]. قلت: وعلى ضوء انفراد ابن الجزري بالمنع من القراءة بالتيسير بهذا الوجه من بين المحققين حاول ؒ أن يبين لنا أن الخلاف الذي ذكره الداني في التيسير ليس في الوصل وإنما وقفاً أي يكون لهشام الحذف والإثبات وقفاً وفي الوصل الإثبات فقط.

---

(١) الإقناع ص ٤٠٤.

(٢) النشر ١/ ١٨٥.

(٣) المصدر السابق .

(٤) أحمد بن الحسين بن مهران ، أخذ عن العجلي ، مات سنة ٣٨١هـ ، الغاية ١/ ٤٩.

(٥) ص ١٨٨.

(٦) شرح طيبة النشر ١٦٠.

ولأن عبارة الداني في التيسير وفي الجامع لا تحتمل كلام ابن الجزري؛ لأنها صريحة "في الحالين " رجع ابن الجزري لكلام الداني في المفردات فيما نصه : « ﴿ ثُمَّ كِيدُونِ ﴾ بياء ثابتة في الوصل والوقف وفيه خلاف عنه»[(١)].فجعل ابن الجزري كلمة الداني " في الوصل والوقف بخلاف عنه" عبارتين منفصلتين حتى تكون العبارة متفقة مع طرق النشر:

العبارة الأولى : "بياء ثابتة في الوصل" فيكون الخبر قد تم هنا .

والعبارة الثانية : " والوقف، وفيه خلاف عنه " فتكون هذه العبارة مستأنفة لكلام جديد بحيث يكون ضمير "وفيه" عائد على الوقف فقط دون الوصل، وعليه يكون الخلاف في التيسير معناه : الحذف والإثبات وقفاً وفي الوصل بالإثبات. لذا قال ابن الجزري: «وعلى هذا ينبغي أن يحمل الخلاف المذكور في التيسير»[(٢)]، قلت: وهذا ما لم يقرأ به الداني ولم يحكه في التيسير ولا الجامع، ولم يذكر المحققون أن الداني ذكره في سائر كتبه . فإذا فعلنا ذلك وحملنا الخلف كما أراد ابن الجزري فإنه سيكون خروجاً للداني عن طرقه، فكيف يمنع ابن الجزري من التيسير بوجه ثم يأمر بقراءة حرف آخر ليس من طريق التيسير؛ إذ إن الداجوني[(٣)] الذي روى الإثبات في الوصل دون الوقف ليس من طرق الداني عن هشام، وإنما هو طريق ابن الجزري. والأدلة على أن الضمير لا يعود للوقف كما أراد ابن الجزري وإنما للوصل والوقف كما ثبت عند الداني كالتالي :-

١- أن ابن الجزري استدل بنص الداني في المفردات مرتين : الأولى : «بياء ثابتة

---

(١) النشر ٢/ ١٨٤.

(٢) المصدر السابق ٢/ ١٨٥.

(٣) محمد بن أحمد بن عمر الرملي ، أخذ عن الأخفش ، مات ٣٢٤هـ ، الغاية ٢/ ٧٧.

في الوصل والوقف وفيه خلاف عنه»، فجعل كلمة "في الوصل والوقف" كلمة واحدة يريد الإثبات في الحالين، وكلمة "وفيه خلاف عنه" كلمة أخرى يريد الحذف في الحالين . فاستدل بقول الداني : «وبه آخذ» على أن الحذف في الحالين لا ينبغي أن يقرأ من التيسير، ثم عاد مرة أخرى لنفس النص، فجعل "في الوصل" كلمة، و" الوقف وفيه خلاف" الكلمة الثانية، عندما قال : «وروى الآخرون عنه - أي هشام - الإثبات في الوصل دون الوقف»، ثم قال: « وهو الظاهر من عبارة الداني» ، ثم ذكر نص الداني السابق .

٢- أن قول ابن الجزري: « وهو الظاهر من عبارة الداني » لا تثبت به الرواية ، وإنما النص والمشافهة، كما بين الداني في الجامع.

٣- أن الداني لم يذكر في كتبه أنه قرأ بالخلف في الوقف وإنما الخلف عنده كان في الوقف والوصل، وهذا الذي ذكره المحققون عنه في سائر كتبهم وأشاروا إليه .

٤- أنه لو ثبت أن الداني قرأ بهذا الوجه لما احتاج ابن الجزري لهذا العمل في مرجع الضمير.

٥- قول ابن الجزري: « إن جعلنا ضمير " وفيه " عائد على الوقف» فيه دلالة على عدم جزم ابن الجزري في المسألة، وأرجع الأمر إلى مرجع الضمير فقط وليس إلى تصريح الداني.

٦- قولــه: « وعلى هذا ينبغي أن يحمل الخلاف المذكور إن أخذ به - أي الداني-» ، فعبارة " إن أخذ به" دلالة على عدم اليقين وإنما هو على الشرط وجزائه.

٧- تنصيص المحققين أن مرجع الضمير للوصل والوقف، وليس كما أراد ابن الجزري؛ بل ولا مستند إليه، فقال الجعبري عن الشاطبي في عود الضمير : «وأعاد

خلف هشام بعدما تقدم في " لوا معاً بخلف " تأكيداً لئلا يظن أن المتقدم للوقف ، ولا مستند لهذا الظن». [١]

وقال شعلة[٢] : «وإنما كرر الخلاف للتأكيد أو لدفع من يقول لا خلاف عن هشام» [٣]، وقال أبو شامه : «إنما أعاد ذكر الخلف عن هشام لئلا يظن أن الذي تقدم كان للوقف وحده فأبان بهذا أن له في الوصل أيضا خلافاً»[٤].

وأما قول ابن الجزري: «على أن إثبات الخلاف من طريق الشاطبية في غاية البعد، وكأنه تبع فيه ظاهر التيسير فقط».[٥]

قلت: بل هو في غاية القرب لأنه طريق الشاطبي من قراءته على شيخه النَّفْزِي، فقد أثبت ابن مجاهد في كتابه السبعة أنه قرأ لابن عامر بتمامه ﴿ ثُمَّ كِيدُونِ ﴾ بغير ياء في الوصل والوقف، من طريق الحسن بن أبي مهران عن الحلواني عن هشام[٦]. قلت: فطريق الحسن ابن أبي مهران هو طريق الشاطبي[٧] في رواية هشام طريق الحلواني، من قراءته على شيخه النَّفْزِي، وهي طريق الإمام السخاوي في كتابه فتح الوصيد. وقد أثبت محقق كتاب السبعة أنه في نسخة أخرى لكتاب السبعة وجد تنصيصاً على هذا الخلف أيضاً فقال ابن مجاهد: « والرواية عن ابن عامر بطريق هشام مع الخلاف عنه» [٨]. كما أن ابن مجاهد من نفس الطريق أورد عن ابن عامر

(١) الكنز ورقة مخطوط ١٤٢.
(٢) محمد بن أحمد الموصلي ، قرأ على الإربلي ، مات ٦٥٦هـ ، الغاية ٢/ ٨٠.
(٣) الكنز ص٢٥٠.
(٤) إبراز المعاني ٢/ ٢٦٦.
(٥) النشر ٢/ ١٨٥.
(٦) ص ٢٩٩.
(٧) انظر أسانيد الشاطبي من قراءة الإمام السخاوي ١/ ١٢٨.
(٨) السبعة ص ٢٩٩.

أيضاً بالإثبات في الوصل دون الوقف، وهي الرواية التي ذكرها ابن الجزري في النشر من طريق الداجوني[1]، وعليه فيكون ابن الجزري قد وافق الشاطبي في هذه الرواية، فالشاطبي من طريق ابن مهران عن الحلواني عن هشام ، وابن الجزري من طريق الداجوني عن أصحابه عن هشام، وليستا من طرق الداني.

وأما أصحاب التحريرات[2]: فقد تبعوا ابن الجزري جملة وتفصيلاً ونقلوا نصه في النشر تارة، وأحالوا عليه أخرى ولم يتجاوزوه بعبارة واحدة.

فقال الصفاقسي: «وإنما لم نذكر الخلاف .... لأنه يبعد أن يكون الخلاف لهشام من طريقه وطريق أصله، بل لم يثبت من طريق النشر» [3].

قلت : فقد ثبت أنه طريق الشاطبي، وأنه طريق للداني ولكنه اختار الإثبات، فهل يعني الاختيار فساد الرواية الأخرى؟ وكذا خلف الحسيني في منظومته[4]، ونقل شارحها كلام الصفاقسي، فدل هذا على أن أصحاب التحريرات يتتبعون الظاهر من ألفاظ ابن الجزري ، وقد أخذ فضيلة الشيخ محمد سالم محيسن بالوجهين في شرحه[5] لطيبة النشر وكتاب المهذب[6]، وحكي الخلف عن هشام، فلعله أراد الجمع بين اللغتين وصحة الأثر . إذ إن ابن الجزري حكى الخلاف في طيبة النشر دون إشارة بقيل أو روى، رغم أنه قال في النشر: « وأما حالة الوصل فلا آخذ بغير

(١) النشر ٢/ ١٨٤.

(٢) شواهد الطيبة للمنصوري ٨٤، البدور الزاهرة ص١٢٧، إبراز المعاني ، تحقيق محمود جادو ٢/ ٦٥، نظم المتولي شرح الزيات ص٧٧، جامع الخيرات ص٦٤، الفتح الرحماني ص١٢٢، حل المشكلات ص٦٨، فتح المقفلات مخطوط ورقة ٩٨.

(٣) غيث النفع ص ١٢٢.

(٤) بلوغ الأمنية ص٣٩.

(٥) الهادي ١/ ٤١٨.

(٦) ص ٢٤١.

الإثبات من طرق كتابنا، وتبعه ابنه بعد ما أثبت صحة الخلف وأنه ثبت صحته عندهم »[١].

- **قال الناظم** : « وفي نرتعي خلف زكا .... »[٢]

الوجه الزائد : إثبات الياء في الحالين لقنبل في قوله تعالى: ﴿نَرْتَعِ﴾ [يوسف: ١٢] وذكره الداني في التيسير[٣] من رواية أبي ربيعة وابن الصباح[٤]عن قنبل، وهما طريقا الداني من الجامع[٥] فزاد الشاطبي هذا الوجه في الشاطبية اختياراً منه .

وقد تبع المحققون[٦]الشاطبي وبينوا أن الخلاف المذكور في الحرز في قوله: "زكا" إشارة من الشاطبي إلى ما روى أبو ربيعة وابن الصباح من إثبات الياء في الحالين ، وإلى ما روى غيرهما من حذفها في الحالين، ووافقهم ابن الجزري، ونبه بلفظ "الخروج" فقال: « وهذا من المواضع التي خرج فيها التيسير عن طرقه». دون أن يكون ذلك دالاً على عدم القراءة أو المنع، إذ أنه قال: « والوجهان صحيحان عن قنبل وهما في التيسير والشاطبية وإن كان الإثبات ليس من طريقيهما»[٧]. فهذا ابن الفحام يثبت الخلف أيضاً من طريق أبي ربيعة في كتابه[٨]وهي ليست طريقه، وذكره ابن الوجيه في كتابه في الحالين من طريق ابن الصباح[٩]، ثم أشار إلى نص

(١) شرح طيبة النشر ص ١٦٠.
(٢) الحرز ص٣٦.
(٣) ص ١٠٧.
(٤) محمد بن عبد العزيز بن عبد الله الصباح ، أخذ عن قنبل ، الغاية ٢/ ١٧٢ .
(٥) ص ٥٦٤.
(٦) الكنز للجعبري ورقة ١٤٥، إبراز المعاني ٣/ ٢٧٩، سراج القارئ ص١٤٧، اللآلئ الفريدة ص٥٨٥، فتح الوصيد ١/ ٦٢٥، الدرة الفريدة ص ٢٣٦.
(٧) النشر ١/ ١٨٧.
(٨) التجريد ص ٢٤٢.
(٩) ص ١٧٨.

الداني. قلت : وفي هذا إشارة أن المتقدمين يضمنون كتبهم مما هو ليس من طرقهم، ولكن لما صحت الرواية جاء الاختيار .

وأما أصحاب التحريرات فقد جاء الاضطراب عنهم، فقرأ السيد هاشم على كل من قرأ عليه من مشايخه بالوجهين لقنبل[١]. ولم يذكر خلف الحسيني[٢]عن الخلف شيئاً، فكأنه أخذ بالوجهين لقول الجزري: «والوجهان صحيحان»، أو أغفل ذكرها. وقال الصفاقسي وتبعه المخللاتي بعد أن بين خروج الداني عن طريقه تبعاً لابن الجزري: « فإن قلت ذكره - أي الخلف - في التيسير وهو أصله : قلت ذكره على وجه الحكاية لا على وجه الرواية». [٣]

قلت: وهذا وهْم من الصفاقسي فلم يذكر أحد من المحققين ولا ابن الجزري أن سبب ذكر الداني لها في التيسير حكاية؛ بل هي روايته في الجامع من قراءته على أبي الفتح من طريق ابن شنبوذ[٤] وابن الصباح كلاهما عن قنبل، واستدل الصفاقسي أنها حكاية بأن الداني قال في التيسير بلفظ: «وروى أبو ربيعة» ، قلت : وليس في هذا دليل، إذ إن روايات الداني غالباً ما يستعمل هذا اللفظ، فعلى هذا ينبغي أن نخرج كل لفظ "روى" وقع في التيسير، والدليل على أن الصفاقسي واهم قوله: « وإن كان على وجه الرواية فهو أيضاً خارج». وتعلق بقية المحررين[٥] بلفظ ابن الجزري فمنعوا ، وأشاروا إلى نصه.

---

(١) حصن القارئ ، مخطوط ورقة ٢٠.

(٢) نظم مسائل الشاطبية ص٢٠.

(٣) غيث النفع ص ١٤٧، وفتح المقفلات ورقة ١٢١.

(٤) أبو داود شبل بن عباد المكي ، أخذ عن ابن محيصن ، مات ١٦٠هـ ، الغاية ١/ ٣٢٣.

(٥) الفتح الرحماني ص١٢٥ ، جامع الخيرات ٥١٨، الروض النضير ٢٥٨، الدرة الفريدة ورقة ١٦١، إرشاد المريد ١٣٤، حل المشكلات ص٤٦.

- **قال الناظم: « وهيت ..... وضم التاء لوا خلفه ... »** (١)

الوجه الزائد : ضم التاء في قوله تعالى: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾[يوسف: ٢٣] لهشام.

وقد ذكره الداني في التيسير(٢)، وقال في الجامع: «وكذلك روي إبراهيم بن عباد» ، فزاد الشاطبي هذه الرواية في الحرز، وهي ليست طريق التيسير؛ لأن الداني قال : «وهذا هو الصواب»(٣)، وضعف الداني رواية التيسير فقال في الجامع : «وما رواه الحلواني من فتح التاء مع الهمز وهم منه» (٤). فجمع الشاطبي بين الروايتين؛ لأن كلتيهما صواب ، مستدركا على الداني في ذلك نسبة الوهم للحلواني ، فهذا من باب تحقيق الروايات، وتحري الصواب منه.

وقد تبع المحققون(٥)الشاطبي في جمعه بين الروايتين مع بيان الطرق. وامتدح ابن الجزري هذا الصنيع من الشاطبي فقال: «ولذلك جمع الشاطبي بين هذين الوجيهن عن هشام في قصيدته، فخرج بذلك عن طرق كتابه لتحري الصواب»(٦).

وأما أصحاب التحريرات فقد جاء الاضطراب عنهم كالتالي :

فالجمزوري(٧)وخلف الحسيني(٨)لم يذكرا شيئاً، وكأنهما أخذا بالوجهين؛ لأن ابن الجزري قال عن الشاطبي في جمعه بين الروايتين تحرياً للصواب. وأما الضباع(٩)

---

(١) الحرز ص ٦١.

(٢) ص١٠٤.

(٣) ص٥٦٥.

(٤) المصدر السابق.

(٥) فتح الوصيد ٢/ ٢٩٦، الكنز للجعبري ورقة ٢٩٠، إبراز المعاني ٣/ ٢٦٥، اللآلئ الفريدة ٣/ ٤١، سراج القارئ ٢٥٦، الكنز لشعلة ٤٣٨، النشر ٢/ ٢٩٤.

(٦) النشر ٢/ ٢٩٤.

(٧) الفتح الرحماني ١٨٤.

(٨) نظم مسائل الشاطبية ص٤٦.

(٩) إرشاد المريد ٢١٧،

والخليجي[١] فأوردا نص ابن الجزري فقط دون تصريح بعدم القراءة، وهو توقف منهما . وتعلق المخللاتي[٢]، والصفاقسي[٣]، والقاضي[٤]، ومحمود جادو[٥]بلفظ ابن الجزري حيث قال: «فخرج بذلك عن طرق كتابه »، فصرحوا بالمنع من القراءة بهذا الوجه. وقال المخللاتي في سبب خروج الشاطبي عن طرقه: « لأنه طريق الداجوني عن هشام وهو طريق النشر ، وطريق الحرز الحلواني» [٦].

قلت : فالشاطبي لم يروه من طريق الداجوني، وإنما من طريق ابن عباد وهي قراءة الداني على شيخه أبي الفتح، فهذه الطريق أقرب للشاطبية من طريق الداجوني، ،وإنما ذكر المخللاتي طريق الداجوني؛ لأنه لا معتمد له إلا نصوص ابن الجزري فقط، لأن ابن الجزري لما ذكر أنها رواية الداجوني أراد التنبيه أن هذه الرواية من طريقه هو في النشر ولم يقصد أنها رواية التيسير ، وعلى هذا فليس سبب خروج الشاطبي أنها رواية الداجوني، وإنما لأنها رواية ابن عباد، وهذا مراد ابن الجزري لا بالأخذ بظاهر النصوص.

قلت : ويعلوا هذا الاضطراب أمر آخر، وهو أن رواية التيسير (بفتح التاء والهاء) التي أخذ بها المحرورن لأنها طريق التيسير والحرز فإن الداني قد صرح في جامع البيان أنها وهم من الحلواني ، فصار هذا خروجاً للداني من طرقه في التيسير ، فكان ينبغي على أصحاب التحريرات ألا يقرؤوا بهذا الوجه . وأما وجه (ضم التاء والهاء) التي زادها الشاطبي فلم يقرؤوا بها؛ لأنها خروج من طرق التيسير؛

(١) حل المشكلات ص ٧٧.
(٢) فتح المقفلات ورقة ١٣٢.
(٣) الصفاقسي في غيث النفع ص ١٤٨.
(٤) البدور الزاهرة ص١٤٨.
(٥) في تحقيقه لإبراز المعاني ٣/ ٢٦٥.
(٦) فتح المقفلات ورقة ١٢٢.

لأنها رواية ابن عباد، فأيهما أحق بالمنع: ما تركه الداني وضعفه، أم ما صوبه من طريق آخر؟ فدل هذا على أن أصحاب التحريرات ، إنما يصدرون عن نصوص الجزري فقط دون الوقوف على منهج ابن الجزري ، والأولى منهم اتباع الإمام الداني والإمام الشاطبي وأقوالهما واختياراتهما .

- **قال الناظم** : « **نآى شرع يمن باختلاف...** » [(١)]

الوجه الزائد : إمالة الهمز للسوسي في قوله تعالى: ﴿وَنَئَا بِجَانِبِهِۦ﴾[الإسراء: ٨٣]، وفي [فصلت: ٥١].

وقد ذكر الداني ذلك في التيسير[(٢)]، وأوضح في الجامع أن شيخه أبا الفتح حكى له عن قراءته في روايته عنه بالوجهين . ثم بين الداني أيضاً أنه قرأ في رواية عبد الوارث[(٣)]بإمالة فتحة الهمزة في السورتين، فزاد الإمام الشاطبي هذا الوجه في الشاطبية من قراءة الداني على شيخه أبي الفتح من طريق السوسي وعبد الوارث عن أبي عمرو البصري. ثم وصف الشاطبي هذه الزيادة بقوله: « شرع يمن » لزيادة التأكيد على صحة نقلها وظهور حجتها .

وقد تبع المحققون[(٤)] أبا القاسم الشاطبي على إثبات هذه الرواية، وبينوا أن هذا الخلاف هو ما أشار إليه الداني في التيسير وفي غيره، ثم وصف الشاطبي هذه الزيادة بقوله : «شرع يمن» .

---

(١) الحرز ص ٢٦.

(٢) ص ١١٥.

(٣) بن سعيد بن ذكوان التنوري ، أخذ عن أبي عمرو البصري ، مات ١٨٠هـ ، الغاية ١/ ٤٧٨.

(٤) اللآلئ الفريدة ١/ ٤٠٧، الكنز الشعلة ص١٨٥، إبراز المعاني ٢/ ١٠٩، فتح الوصيد ١/ ٤٧٥، سراج القارئ ص١١٠، كنز الجعبري ورقة ١٠٢، مبرز المعاني للعمادي ورقة ١٠٠، الدرة الفريدة ورقة ٨٣، الكشف للحسيني عباد ورقة ٨٣.

فقال الفاسي:«قوله: "شرع يمن" أشار بظاهر اللفظ إلى أن إضجاعه طريق يمن لصحة نقله وظهور حجته...والحجة للسوسي:اتباع الأثر والجمع بين اللفظين».[1]

وقال الموصلي: «الشرع : المورد اليمن البركة .... ثم مدح الإمالة بأنه محل يمن وبركة».[2]

وأما ابن الجزري: فقد ذكر أن هذه الرواية انفراد من شيخ الداني، وتبعه الشاطبي.

والملاحظ هنا أن ابن الجزري لم يحكم على هذه الرواية بمنع القراءة، والسبب في ذلك لأنها ليست طريق النشر، بل ذكرها في طيبة النشر[3]والتقريب[4]على رغم أنها ليست من طرقه، فكان الأولى أن لا يعرج عليها ، ولكن لصحتها وثبوتها عن الداني والشاطبي ذكرها فيها.

وأما قوله: «وأجمع الرواة عن السوسي من جميع الطرق على الفتح، لا نعلم بينهم في ذلك خلافاً».

قلت: في هذا الإجماع نظر . فقد ثبت هذا الخلاف عن السوسي من بعض طرقه، فقد أثبت ابن مهران من قراءته على شيخه أبي بكر النقاش أنه قرأ بفتح النون وكسر الهمزة للسوسي[5]، وقراءته هذه من طريق محمد بن أحمد الرقي عن السوسي، فعلى هذا تكون رواية السوسي بالإمالة والتي ضمنها الشاطبي للحرز واصفاً إياها باليمن والبركة وصحة النقل قد جاءت من طريق أبي الفتح، والتي نعتها ابن الجزري بأنها انفراد عنه .

---

(١) اللآلئ الفريدة ١/ ٤٠٧.

(٢) كنز المعاني ص١٨٥.

(٣) ص ٥٢.

(٤) ص٥٨.

(٥) المبسوط في القراءات العشر ٢٣٠، الغاية ٣٠٣.

ومن رواية كل من المروزي[١] عن السوسي من طريق ابن سعدان[٢]، ورواية عبد الوارث عن أبي عمرو، ورواية إبراهيم بن اليزيدي[٣] عن أبيه عن أبي عمرو[٤] وبالإمالة للسوسي قطع الأهوازي.[٥]

وأما قول ابن الجزري: «ولهذا لم يذكره في المفردات ولا عول عليه – أي الإمالة للسوسي–» ؛ قلت: فقد عول عليه وذكره في التيسير والجامع وغيرهما كما أثبت ذلك السخاوي[٦] ، وعدم ذكره في المفردات فقط ليس حجه؛ لأنه ذكره في غيره.

وأما أصحاب التحريرات : فقد أجمعوا على عدم القراءة بهذه الرواية لأنها انفراد وخروج عن طرقه، وذكر بعضهم أن ابن الجزري منع من القراءة، وهذا غير صحيح فإنه نبه على الانفراد فقط، وزاد بعضهم أنه خلاف غير صحيح [٧] . وهذا ما لم يقله أحد، وقد ثبتت صحته عن الداني والشاطبي، وكفى بذلك.

ولو أن لفظ الانفراد يعني سقوط القراءة لأخرجنا كل انفراد يذكره ابن الجزري، فخذ مثلاً في حرف ﴿هَارٍ﴾ قال: « وانفرد صاحب التجريد ... بفتحه، وانفرد سبط الخياط بإمالته من رواية إدريس، وانفرد في المبهج بالخلاف فيه عن حمزة ... و﴿ٱلْقَهَّارُ﴾ وانفرد أبو معشر في تلخيصه... وانفرد النهرواني من طرق .. بإمالته» [٨]. وهذا دليل على أن ابن الجزري لا يريد من مجرد كلمة انفراد المنع إلا إذا

---

(١) محمد بن يحيى بن سليمان ، عرض على ابن سعدان ، مات ٣٠٠هـ ، الغاية ٢/ ٢٧٦.

(٢) محمد بن سعدان الضرير ، عرض على اليزيدي ، مات ٢٣١هـ ، الغاية ٢/ ١٤٣ .

(٣) إبراهيم بن يحيى بن المبارك ، قرأ على أبيه ، الغاية ١/ ٢٩.

(٤) ذكره ابن البادش في الإقناع ص ١٩٣.

(٥) نص على ذلك الجعبري في كنزه ورقة ١٠٢.

(٦) ذكره السخاوي عن الداني في غير التيسير ١/ ٤٧٥.

(٧) تقريب النشر لابن الجزري ص ٦٢ .

(٨) إبراز المعاني تحقيق محمود جادو ٢/ ١٠٩. وإرشاد المريد ص ٩٧.

كانت عنده من ذوات الأسباب.

وقال بعض المحررين: «لأن كل انفراد لا يقرأ به لعدم تواتره» [1]. قلت: وهذا تناقض، إذ قد مر معنا في مقدمة البحث أن الأمة قد قرأت فيما انفرد فيه حفص وورش وابن ذكوان وغيرهم مخالفين شيوخهم ، فالسوسي واحد من هؤلاء الرواة.

ثم إن قولهم : « لعدم تواتره» فإن الانفراد لا يطلق عليه لفظ التواتر فالانفراد إما أن يكون مشهوراً أو أقل شهرة أو ضعيفاً أو غير ثابت .

وأما بقية المحررين فقد جاءت عبارتهم وألفاظهم واحدة بنقل الآخر عن الأول، وقد خالف إجماع المحررين الشيخ البقري من قراءته على شيخه شحاذة اليمني فأثبت الوجهين للسوسى آخذاً بالخلف[2] ، وهذا طريق إسنادي من قراءتي على شيخي رشاد السيسي – حفظه الله – عن الشيخ الزيات ﵀.

- **قال الناظم:** «... **ونافع لدي مريم ها يا** ... »[3]

الوجه الزائد: تقليل الهاء والياء لقالون في قوله تعالى:﴿كٓهيعٓصٓ ﴾[مريم: ١].

وقد ذكر الداني هذه الرواية لقالون في التيسير[4]، وأوضح في الجامع أنها رواية الحلواني عن قالون، وأنها أيضاً قراءة مشايخه أبو الفتح، والحسن بن غلبون، وصرح أيضاً أن هذه هي قراءته في جميع الطرق عن نافع[5]، وزاد الشاطبي هذا الوجه في الحرز، وتبع المحققون الشاطبي في ذلك، وكذا ابن الجزري، وبين أنها طريق الحلواني، فوافق المحققين قبله دون ذكر كلمة "خروج"؛ لأن الداني قال:

(١) حل المشكلات ص٣٠، إرشاد المريد ص ٩٧، غيث النفع ص ١٧٠.

(٢) القواعد المقررة ص ١٦٥ .

(٣) الحرز ص ٥٩.

(٤) ص ١٢٠.

(٥) جامع البيان ص ٦١٣.

«وقرأت في رواية الجمع عن نافع ما خلا الأصبهاني[١] الهاء والياء بين بين»[٢]. أي : من جميع الطرق عن نافع بالإمالة بين بين .

وأما قول ابن الجزري : « وبه – أي: بين بين – قرأ الداني على أبي الحسن وعلى أبي الفتح من قراءته على عبدالله بن الحسين يعني من طريق الحلواني» [٣]؛ فظاهر نص ابن الجزري يفيد أنه ليس طريق التيسير، وهو ما تعلق به أصحاب التحريرات فمنعوا القراءة بهذه الرواية، فابن الجزري اكتفى برواية الحلواني فقط؛ لأنها طريقه في النشر، فتوهم أصحاب التحريرات أنه يقصد التيسير والشاطبية فمنعوها.

وبحمد الله وبالإسناد الصحيح تبين أن الداني قرأ لقالون من طريق التيسير أيضاً بالإمالة بين بين من طريق أبي نشيط، فقد أثبت الإمام ابن الوجيه الواسطي أنه قرأ على شيخه أبي عبد الله المصري[٤]بسنده إلى الداني، وهي طريق المصريين بالإمالة بين بين من طريق أبي نشيط، وساق سنده من طريق المصريين فقال : «وقرأ أبو نشيط على قالون من طريق المصريين، قرأت بها على شيخنا الإمام أبي عبد الله المصري بسنده إلى الداني، قال : قرأت على أبي الفتح فارس بن أحمد بن موسى المقرئ الضرير الحمصي، وقال : قرأت بها على أبي الحسن عبد الباقي، وقال : قرأت بها على إبراهيم بن عمر المقرئ، وقال قرأت بها على ابن بويان بسنده». [٥]

وكذا ابن الباذش فقد قرأ لقالون بين بين وجهاً واحداً من قراءته على شيخه بسنده إلى الإمام الداني من طريق أبي نشيط، حيث قال: «وقرأ أبو عمرو على أبي

---

(١) محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم الأسدي ، عرض على أبي الربيع ، مات ٢٩٦، الغاية ٢/ ١٧٠.

(٢) جامع البيان ص ٦١٣.

(٣) النشر ٢/ ٦٧.

(٤) محمد بن أحمد بن عبد الخالق الصائغ المصري ، عرض على ابن شجاع ، مات ٧٢٥هـ ، الغاية ٢/ ٦٥.

(٥) محمد بن هارون المروزي البغدادي، عرض على قالون ، الغاية ٢/ ٢٧٣، وانظر الكنز للواسطي ص١٧.

الفتح فارس وأخبرهما أنه قرأ بها على أبي الحسن عبد الباقي وقرأ ..... على أبي أحمد بن عثمان بن بويان ، وقرأ .... على أحمد بن محمد الأشعث وقرأ أبو حسان على أبي جعفر ... ويعرف بأبي نشيط ، وقرأ على قالون».[1]

قلت : وهذه طريق التيسير لذا فإن الداني لم يذكر فيه إلا الإمالة بين بين فتكون من طريق الحلواني كما أشار ابن الجزري من قراءته على عبدالله بن الحسين ومن طريق أبي نشيط من قراءته على أبي الفتح فارس كما أشار ابن الوجيه.[2]

وهذا معنى قول الداني في الجامع: « وقرأت في رواية الجمع عن نافع ما خلا الأصبهاني الهاء والياء بين بين» [3]، وهو ما قطع به الموصلي جعفر بن مكي[4]وجهاً واحداً عن نافع بالإمالة بين بين من طريق الحرز [5] للشاطبي وهو قول الشاطبي : «ونافع لدي مريم ها يا » [6]، أضف إلى ذلك قول ابن الجزري : «وهو الوجه الثاني في الشاطبية» دون أن يذكر خروجا للشاطبي كعادته .

وأما أصحاب التحريرات : فقد جاء التباين عنهم كالتالي:

فبينما أثبت البقري في القواعد المقررة الإمالة بين بين لقالون وجهاً واحداً[7]، وذكر السيد هاشم الوجهين[8]؛ أغفل كل من الخليجي[9]والجمزوري[10]الإمالة

---

(١) الإقناع ص٣٤.

(٢) الكنز ص١٧.

(٣) الجامع ص ٦١٣ .

(٤) جعفر بن مكي بن جعفر ، شيخ شيراز ، عرض على عبد الله بن إبراهيم ، مات ٧١٣، الغاية ١/ ١٩٨.

(٥) انظر الكامل في التجريد ، مخطوط ورقة ١٠٩.

(٦) الحرز ص ٥٩.

(٧) القواعد المقررة ص ٢٧٩.

(٨) حصن القارئ ،مخطوط ورقة ٢٤.

(٩) حل المشكلات ص ٨١.

(١٠) الفتح الرحماني ص ١٤٥.

لقالون فلم يذكرا شيئاً . ولعله إشارة منهما للأخذ بها. وأشار بقية المحررين[(١)] إلى إمالة قالون هنا خروج للشاطبي عن طريقه، وذكروا أن ابن الجزري أشار إلى ذلك وعليه فينبغي أن لا يقرأ بها . وقد غر أصحاب التحريرات ظاهر نصوص ابن الجزري فقط، فكما سبق فإن ابن الجزري لم يذكر للداني سوى طريق الحلواني بالإمالة بين بين والموافقة للنشر، بينما أثبت الإمالة ابن الباذش وابن الوجيه الواسطي بين بين لقالون بنفس طريق التيسير؛ ولكن أصحاب التحريرات تعلقوا بلفظ خروج عن طريق الشاطبي، وهو وهم، بل هو طريق التيسير، وإذا أخذنا بكلام المحررين؛ فإننا ننسب إلى الشاطبي والموصلي وابن الوجيه الواسطي وابن الباذش الوهم في رواياتهم والطعن في أسانيدهم - معاذ الله-، ونتعلق بظاهر نصوص أخذ بها المحررون، علماً بأن الداني لم يذكر الفتح في التيسير وذكره في الجامع ، فأخذوا به لقالون وتركوا طريق الداني في الجامع بالإمالة بين بين لقالون.

وعلى هذا الاضطراب بين المحررين بين آخذٍ وتاركٍ سيكون الاضطراب بين طلبة العلم تبعاً لشيخه الآخذ عنه.

- **قال الناظم : «... يا كاف والخلف ياسر »** [(٢)]

الوجه الزائد : إمالة الياء للسوسي في قوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١].

وقد ذكر الداني هذه الرواية في التيسير[(٣)]، ونبه في الجامع[(٤)] أنها من غير طريق أبي عمران النحوي الذي هو طريق التيسير، فتكون هذه الرواية من طريق الرقيين

(١) إرشاد المريد ص ٢٠٨، البدور الزاهرة ص ١٩٨، إبراز المعاني ٣/ ٢١٧، بلوغ الأمنية ص ٣١، غيث النفع ص ١٧٨، فتح المقفلات ، مخطوط ورقة ١٤٩ .

(٢) الحرز ص ٥٨.

(٣) ص ٤٢٠.

(٤) ص٦١٤.

غير أبي عمران من قراءته على شيخه أبي الفتح فارس، ومن طريق القرشي من قراءة أبي الفتح على عبد الباقي، وهذه الرواية أشار إليها ابن الجزري في النشر[1] أنها رواية صاحب التجريد، وكذا من طريق أبي عثمان النحوي من قراءة الداني على عبد الباقي أيضاً [2]، فزاد الإمام الشاطبي هذه الرواية على التيسير من هذه الطرق، وقد تبع المحققون[3] أبا القاسم الشاطبي، واستدلوا على صحتها وثبوتها بقول الداني في غير التيسير: «قرأت على فارس بإمالة فتحة الهاء والياء جميعاً للسوسي»[4].

وكذا ابن الجزري فقد بين طريق هذه الرواية ، وأنها ليست طريق التيسير .

وأما قول ابن الجزري: « وبالجملة فلا نعلم إمالتها وردت عن السوسي في غير طريق من ذكرنا، وليس ذلك في طرق التيسير والشاطبية ولا في طرق كتابنا ، ونحن لا نأخذ من غير طريق من ذكرنا ». [5]

قلت : فإن هذا النص والذي تعلق به أصحاب التحريرات لا يعني- بل ولا يفهم منه- أن ابن الجزري يمنع من القراءة بإمالة السوسي من طريق الشاطبية والتيسير، فكل ما أراده ابن الجزري هنا أنه لا يأخذ ألا بالفتح ، لأن الإمالة ليست طريقه، فاعتذر عن إدراجها في النشر لأنه لا يعلم أن الإمالة وردت عن السوسي إلا من طريق من ذكر، أي "الرقيين" والقرشي، وأن أبا عمران النحوي - وهي طريق النشر- لم يقرأ الداني له إلا بالفتح، ثم بين أن الإمالة أيضا ليست طريق الشاطبي ولا التيسير؛ لأنها لو كانت فيهما لكانت ضمن طرق النشر، إلى أن قال:

---

(١) جامع البيان ص ٦١٤، انظر أسانيد الداني ص ١١٦.

(٢) إبراز المعاني ٣/ ٢١٦، كنز شعلة ص٤١٧، الدر النثير ص ٦٧٠، سراج القارئ ص ٢٤١، اللآلئ الفريدة ٢/ ٥٠٦، فتح الوصيد ٢/ ٢٦١، كنز الجعبري ورقة ٢٧٤.

(٣) فتح الوصيد ٢/ ٢٦١، اللآلئ الفريدة ٢/ ٥٠٦، كنز الجعبري ورقة ٢٧٤.

(٤) النشر ٢/ ٦٩.

(٥) النشر ٢/ ٧٠.

«ونحن لا نأخذ من غير طريق من ذكرنا »، في إشارة صريحة عن نفسه وعن كتابه النشر، وفيما يخصه هو ، وإلا لو شاء لقال : ولا يقرأ به من الشاطبية والتيسير، أو لا سبيل للأخذ به منهما كعادته.

وأما نسبة ابن الجزري الوهم للشاطبي في متابعة التيسير في قول الداني: « وكذا قرأت في رواية أبي شعيب » بأنه ظن أن الإمالة من طريق أبي عمران فهذا غير مقبول، وقد رد الإمام الشاطبي هذا بقوله : « والخلف ياسر»، حيث بين الشراح وعلى رأسهم أبو شامة فقال: «والياسر في اللغة هو اللاعب بقداح الميسر،وكان لا يتعاطاه من العرب إلا الكرماء، فكأنه قال: والخلف خلف كريم، أي صادر عن نقل صحيح »[1]. قلت : ففي هذا إشارة من الشاطبي أن هذه الرواية من غير التيسير، فوصفها بالخلف الكريم كناية عن النقل الصحيح.

وأما أصحاب التحريرات ، فقد تعلقوا بقول ابن الجزري : « وليس ذلك في طريق التيسير والشاطبية »، ظناً منهم أن هذا تصريح منه بعدم القراءة من الشاطبية والتيسير، وهذا غير صحيح كما تقدم، فإن هذا النص يفيد اعتذار ابن الجزري عن الأخذ بالإمالة للسوسي من طريق كتابه فقط؛ لأن هذه الرواية من ذوات الأسباب عنده، وهو الوهم من الشاطبي على حد قوله، فابن الجزري معذور بعدم الأخذ بهذه الرواية؛ لأنها ليست متصلة بأسانيده من طريق الشاطبي ولا التيسير ، ولا الزائدة عليهما، فلم يأخذ بها لا أن يكون معنى كلامه المنع، فهي صحيحة ثابتة من طريق الداني من سائر طرقه إلا طريق ابن جرير، وفي ذلك النقل الصحيح للشاطبي هذا، فهذا جُل ما أراده ابن الجزري، فلا يعقل أن يمنع ابن الجزري ما صح عند غيره .

وأما أصحاب التحريرات فغير معذورين، لأنهم قرؤوا الشاطبية من خلال

---

(١) إبراز المعاني ٣/ ٢١٦.

كتاب ابن الجزري وأسانيده، وتركوا طرق الداني والشاطبي في سائر كتبه في هذه الرواية، بدليل أن الذين عاصروا ابن الجزري ممن في طبقته كالقباقبي وابن القاصح قد أثبتوا الخلف للسوسي(١)، فهدا القباقبى قال: « وإنما ذكرتهما تبعاً للشاطبي والداني »(٢)، فعلى الرغم من أنهما ليستا طريق القباقبي ذكرهما؛ لأن الشاطبي والداني ذكراها، وكذا ابن النشار صاحب البدور الزاهرة.(٣)

وقد خالف البقري سائر المحررين فأثبت هذه الرواية للسوسي من قراءته على شيخه شحاذة اليمني من طريق الشاطبية،فأثبت الوجهين للسوسي، وأخذ بالخلف(٤).

وكذا السيد هاشم حيث جمع بين الوجهين بإمالة الداني في غير التيسير ونص على ثبوتها من قراءته على شيوخه. (٥)

- **قال الناظم** : « **وفي وجبت خلف ابن ذكوان يفتلا** » (٦)

الوجه الزائد: الإدغام لابن ذكوان في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ [الحج: ٣٦]. ولم يذكره الداني في التيسير (٧) وذكره في غيره ففي الجامع قال : « وروى ابن مرشد وأبو طاهر وابن عبد الرازق وغيرهم عن الأخفش عنه ... ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ بالإدغام »(٨). وفي غير الجامع قال: « فقرأت على فارس بن أحمد بالإدغام»(٩)، فزاد

---

(١) البدور الزاهرة ص ٢٨٥، حل المشكلات ص ٨١، الفتح الرحماني ص ١٤٥، إرشاد المريد ص٢٠٨، غيث النفع ص ١٧٨، نظم مسائل الشاطبية ص٣١، فتح المقفلات مخطوط ورقة ١٤٩.

(٢) سراج القارئ ص ٢٤١، إيضاح الرموز ص ٢١٧.

(٣) ٢/ ٦٠ .

(٤) القواعد المقررة ص ٢٧٢ .

(٥) حصن القارئ ورقة ٢٥.

(٦) الحرز ص٢٢.

(٧) ص ٤٣.

(٨) جامع البيان ص ٢٧٩.

(٩) فتح الوصيد ١/ ٤٢٩.، إبراز المعاني ٢/ ٥٠، كنز الجعبري ٢/ ٥٦٣.

الناظم اختياراً هذا الوجه لصحة نقله وثبوته عن الداني ، ثم قال عن هذا الوجه : "يفتلا "، قال السخاوي : « يقول : افتليت الشعر إذا تدبرته، وإنما قال ذلك : لأن المشهور عن ابن ذكوان فيه الإظهار»[١]. وقد تبع المحققون[٢] الشاطبي وأثبتوا الخلف، وأشاروا إلى طريقه في الجامع وفي غيره، وأنها قراءة الداني على شيخه كما سيأتي .

وأما ابن الجزري: فذكر أن هذه الرواية انفراد للشاطبي، وأنه لا يعرف خلافاً عن ابن ذكوان من هذه الطرق، أي الشاطبية والتيسير، فاعتذر عن الأخذ بها، فنبه على هذا الانفراد غير المعروف في طرق الشاطبية والتيسير، حتى لا يُظن أنه أخذ به عن طرقه، وعليه فتكون هذه الرواية من ذوات الأسباب عنده؛ لأنه لا يعرف خلافاً عن ابن ذكوان من طريق الشاطبية والتيسير، وليس المنع؛ لأنها انفراد كما هو ظاهر الأمر، وهو ما تعلق به المحررون، فجعلوا كل انفرادٍ لا يقرأ به، فهذا غير صحيح في منهج ابن الجزري ، فقال في الطيبة : « لا وجبت وإن نقل». [٣]

ولما أورد أبو شامة نصاً يفيد أن الداني قرأ على أبي الفتح لهشام وابن ذكوان معاً بالإدغام لجأ ابن الجزري إلى الجامع للداني، واستشهد من خلاله بأن الداني إنما قرأ بالإدغام على أبي الفتح في رواية هشام فقال : «ولم يذكر الداني أنه قرأ بالإدغام عن أبي الفتح إلا في رواية هشام».[٤] وأنه لا خلف في حرف ﴿وَجَبَتْ﴾ لابن عامر بكماله، فلهشام الوجهان ولابن ذكوان وجه. ولمناقشة هذا نلقي الضوء على ما يلي :

---

(١) فتح الوصيد ١/ ٤٢٩.

(٢) فتح الوصيد ١/ ٤٢٩، العقد النضيد ٣/ ١١٥١، اللآلئ الفريدة ١/ ٣٤٤، إبراز المعاني ٢/ ٥٠، كنز الجعبري ٢/ ٥٦٣، كنز شعلة ص١٦١، سراج القارئ ص٩٣، شرح الشاطبية للسيوطي ص ١١١، إيضاح الرموز ص ١٨٥.

(٣) طيبة النشر ص ٤٩.

(٤) النشر ٢/ ٦٠

أولاً: قول ابن الجزري: «وقد قال أبو شامة ... » [1]، قلت: فإن هذا النص ليس لأبي شامة وإنما هو للإمام السخاوى في فتح الوصيد ذكره نصاً عن الداني، وذكره أبو شامة حكاية عنه.

ثانيا: أن ما ذكره أبو شامة من قراءة الداني على أبي الفتح بالوجهين لابن عامر بتمامه ليست في جامع البيان أصلاً بل في غيره، فظن ابن الجزري أن كلام أبي شامة هذا يقصد منه الجامع للداني، بدليل أن ابن الجزري قال مباشرة ليبين أن الجامع لا يدل على كلام أبي شامة : « والذي نص عليه في جامع البيان ... » إلى أن قال : « ولم يذكر الداني أنه قرأ بالإدغام على أبي الفتح إلا في رواية هشام».

قلت: وقد أورد الإدغام الإمام السخاوي ما يؤيد كلام أبي شامة بتنصيص الداني على القراءة بالوجهين وكذا الإمام الجعبري في الكنز .

فقال الإمام السخاوي : «وقال أبو عمرو في غير التيسير: وقد اختلف عن ابن ذكوان في إدغامها في الجيم في ﴿وَجَبَتْ جُنُوبُهَا﴾ فقرأت على فارس بن أحمد بالإدغام ، وقرأت على أبي القاسم ، وأبي الحسن بالإظهار» .

وقال الإمام السخاوي : « وقال – أي: الداني– في موضع آخر: واتفق ابن ذكوان وهشام على الإدغام في الجيم في ﴿ وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ من قراءتي على أبي الفتح عن قراءته». [2] وقال الإمام الجعبري : « ولابن ذكوان في ﴿ وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾ وجهان ذكرهما الداني في غير التيسير ، الإظهار من طريق أبي الحسن ... والإدغام من طريق فارس». [3] وقال الإمام الجعبري : «ونقل الداني الخلاف عنهما أيضاً». [4]

(١) المصدر السابق .
(٢) فتح الوصيد ١/ ٤٢٩.
(٣) الكنز ٢/ ٥٦٢.
(٤) فتح الوصيد ١/ ٤٢٩.

قلت: هذا تصريح من الداني بالقراءة لا يقبل التأويل. فاستدل الشاطبي والسخاوي وأبو شامة والجعبري في غير الجامع على تنصيص الداني بالخلف، واقتصر ابن الجزري على الجامع والتي لم يشر فيها الداني إلى الخلاف أصلاً.

ثالثاً: قول ابن الجزري : «وعلى تقدير كونه قرأ به على أبي الفتح»(١)، قلت : ففي هذا إشارة إلى عدم تيقن ابن الجزري من قراءة الداني أو عدمها – لاقتصاره على رواية الجامع–، فلو كان جازماً لما اضطر لهذه العبارة .

وهذا الإمام أبو معشر الطبري(٢)يثبت لهشام وابن ذكوان الإدغام فقال : «وبإدغامهما في ... والجيم هشام ... زاد ابن ذكوان في الجيم». (٣)

قلت: وهذا مصداق قول ابن الجزري : « ولا نعرف خلافاً عنه في إظهارها من هذه الطرق»(٤). يريد طرق الشاطبية والتيسير، لأنه قد ثبت الإدغام من غيرهما، كالداني وأبي معشر الطبري. كما أثبت الخلف الإمام القباقبي الحلبى فقال: «واختلف عن ابن ذكوان في ﴿وَجَبَتْ﴾ والأكثرون على الإظهار» (٥)، وكذا ابن النشار الأنصاري المصري فقال : « وقرأ ابن ذكوان بالإظهار والإدغام ». (٦)

وأما أصحاب التحريرات(٧)فتعلقوا بلفظ ابن الجزري عندما قال: « ولا نعرف خلافا عنه –أي ابن ذكوان– من هذه الطرق». ومنهم من زاد على ابن الجزري،

---

(١) النشر ٢/ ٦٠.

(٢) عبد الكريم بن عبد الصمد بن محمد القطان ، عرض على الخباز ، مات سنة ٤٧٨هـ ، الغاية ١/ ٤٠١ .

(٣) التلخيص ص ١٣٩ .

(٤) النشر ٢/ ٦٠

(٥) إيضاح الرموز ص١٨٥.

(٦) البدور الزاهرة ٢/ ٩٥.

(٧) الفتح الرحماني ص٩١، البدور الزاهرة ص ٢١٨، حل المشكلات ص ٨٣، الإتحاف ٢/ ٢٧٥، غيث النفع ص ١٩٢، حصن القارئ ورقة ٢٤.

فقال القاضي : « وابن ذكوان اختلف عنه ....، ولكن المحققين على أن الإدغام ليس صحيحاً عنه»[1]. وهذا لم يقله ابن الجزري والذي نص عليه ابن الجزري أنه لا يعرف خلفاً لابن ذكوان من طريقي الشاطبية والتيسير، وأما الشيخ القاضي فجعل الخلف غير صحيح عن ابن ذكوان . وهذا مردود لما قدمنا من الأدلة .

وأما في البدور فقال:«وقد أشار الشاطبي إلى ضعف الخلاف عنه بقوله: يفتلا».[2]

قلت: ولم يذكر أحد من المحققين وكذا ابن الجزري أن "يفتلا" إشارة لضعف الخلف، بل أنهم فهموا إثبات الخلف لابن ذكوان، لا تضعيف الخلف عنه.

وقال الجمزوري : « وليس سوى الإظهار في النشر "يجتلا" »[3]، فيه دلالة على أن المحررين يقرؤون الشاطبية من خلال كتاب النشر وأسانيده ، وقد سبق بيان أن ابن الجزري معذور، فمثل هذه الرواية لم تثبت من طرقه .

- **قال الناظم: «... وتحت النمل عندي .... دره بالخلف وافق موهلا»** [4]

الوجه الزائد : الفتح للبزي ، والإسكان لقنبل في قوله تعالى : ﴿عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓۚ أَوَلَمْ﴾ [القصص: ٧٨].

ولم يذكره الداني في التيسير[5]، وذكره في الجامع وأن قراءة الفتح للبزي هي رواية سائر الطرق عنه غير طريق أبي ربيعة، وأن الإسكان لقنبل هي طريق أبى ربيعة كما أشار في التيسير وزاد في الجامع، إلا أنها أيضاً طريق الزينبي وابن الصباح

(١) الوافي ص ٢١٨.
(٢) البدور الزاهرة ص١٣٢.
(٣) ص ٢٥١.
(٤) الحرز ص ٣٣.
(٥) ص٥٧.

وابن بقرة عن قنبل أيضاً.[١] فزاد الإمام الشاطبي هذين الوجهين، وأطلق الخلاف عن ابن كثير بتمامه. ثم وصف هذا الخلاف بقوله: «وافق موهلا» أي : مجعولاً أهلاً للموافقة للصواب، من قولهم : آهلك الله لكذا ، أي : جعلك أهلاً له.[٢]

وقد تبع المحققون[٣] الشاطبى في إيراد الخلف لابن كثير بتمامه، ونبهوا أن هذا الخلف مأخوذ من غير التيسير، فقال الإمام السخاوي: « والخلف هو قول الإمام أبى عمرو: قرأت في رواية أبى ربيعة عنه بالإسكان ، وكذلك روى محمد ، وقرأت فى رواية ابن مجاهد وغيره عنه بالفتح». [٤]

وقال الإمام ابن الجزري : « وأطلق الخلاف عن ابن كثير أبو القاسم الشاطبى ... وكلاهما صحيح عنه، ثم أشار إلى أن الوجهين - الفتح للبزي والإسكان لقنبل- خارجان عن طرق التيسير والشاطبية»[٥]، وهو ما أشار إليه المحققون قبله، ولكن بالإشارة إلى طرق الداني في غير التيسير، وكانت إشارة ابن الجزري بلفظ "الخروج"، وهذا هو الفرق بين ابن الجزري ومن قبله من المحققين . وقال الإمام الموصلي في إشارة إلى ورود الخلف عن ابن كثير: « وابن كثير بخلاف عنه؛ لمجيء الإسكان أيضاً عنه، ولأجل ذلك الخلاف احتاج إلى إفراده بالذكر، وإلا لكان داخلاً تحت الضابط»[٦] .لذا قال الإمام الجعبري لمن ظن أن صنيع الشاطبى هذا

(١) الجامع ص٦٦٤ .

(٢) إبراز المعاني ٢/ ٢٣٧.

(٣) كنز ورقة ١٣٣ .، فتح الوصيد ١/ ٥٣٧، ابراز المعاني ٢/ ٢٣٧، سراج القارئ ١٣٥، البدور الزاهرة للنشار ٢/ ١٧٢.

(٤) فتح الوصيد ١/ ٥٨٢، وكنز الجعبري ورقة ١٣٣.

(٥) النشر ٢/ ١٦٥.

(٦) كنز المعاني ص ٢٣٤.

يورث تداخلاً في الطرق: «ولا يلزمه شيء – أي الشاطبي – على نقل الأهوازى؛ لأنه قال : واختلف عن ابن كثير فيهما» [1].

وأما أصحاب التحريرات[2]: فتعلقوا بلفظ ابن الجزري عندما قال: « غير أن الفتح عن البزي لم يكن من طريق الشاطبية والتيسير ... »[3]، فمنعوا من القراءة بها ، على الرغم من ثبوت الخلف عن ابن كثير بتمامه كما نبه الجعبري وابن الجزري بأن الخلف ثابت وصحيح عن ابن كثير، كما تقدم، وخالف الإمام الصفاقسي المحررين فأثبت الخلف لابن كثير؛ وذاك تبعاً لقول ابن الجزري وكلاهما صحيح عنه[4].

- **قال الناظم : « فبشر عباد افتح وقف ساكناً يدا »** [5]

الوجه الزائد : إثبات الياء وصلاً مفتوحة وإثباتها وقفاً ساكنة للسوسي في قوله تعالى: ﴿ فَبَشِّرۡ عِبَادِ ﴾[الزمر: ١٧].

وقد ذكره الداني في التيسير[6]، إلا أنه نص في المفردات[7] أنه من طريق محمد ابن إسماعيل القرشي، وذكر الداني رواية أخرى عن السوسي، وهي: فتح الياء وصلاً، محذوفة في الوقف[8]، وذكر في غير التيسير رواية ثالثة، وهى: الحذف في

---

(١) الكنز ورقة ١٣٣، وانظر الوجيز للأهوازي ص ٢٨٥.

(٢) الوافي ١٨٧، إرشاد المريد ١٢٦، حلَ المشكلات ٨٧، الفتح الرحماني ١١٨، نظم مسائل الشاطبية ص٢، حصن القارئ ٢٦،

(٣) النشر ٢/ ١٦٥.

(٤) غيث النفع ص ٢١٨.

(٥) الحرز ص ٣٦ .

(٦) ص١٥٣.

(٧) ذكره صاحب النشر ٢/ ١٨٩.

(٨) التيسير ص ١٥٣.

الحالين[١]، وهي طريق أبي عمران النحوي وغيره، وهي طريق التيسير إلا أنه لم يذكره فيه .

فلما وقع هذا الاختلاف عن السوسي فيما نقل عنه قال الشاطبي: «وقف ساكناً يداً»، فقال الإمام السخاوي: « وأشار الناظم بقوله: "وقف ساكناً يداً" إلى ترك الحركة باليد؛ لأن المتكلم في إبطال الشيء أو إثباته قد يحرك يده في تضاعيف كلامه، فكأنه قال: لا تتحرك في رد ذلك بسبب ما وقع فيه من الخلاف» [٢]. وقال أبو شامة: « " وقف ساكناً يداً " : أي النقل كذا فلا ترده بقياس وجدل». [٣]

فاختار الناظم أقوى النقول عن السوسي والأقيس وهو فتح الياء وصلاً، وساكنة وقفاً، كما صرح بذلك الإمام الجعبري[٤] والداني[٥]، واختار الداني مفتوحة في الوصل محذوفة في الوقف؛ لأنها عنده قياس قول أبي عمرو في إتباع المرسوم ، وقطع بذلك في التيسير [٦]، وقال في الجامع: «فمن ذهب إلى عدد الكوفي والمدنى الأخير والبصريين حذف الياء في قراءة أبى عمرو، ومن عد عدد المدني الأول فتحها» . ثم قال: «واتبع أبا عمرو في القراءة والعدد» [٧] ، وترك كلٌ من الناظم والداني الرواية الثالثة وهي الحذف في الحالين، اختياراً منهما أيضاً، وهي طريق التيسير كما نص على ذلك ابن الجزري فقال: «وهو الذى ينبغي أن يكون في التيسير»[٨].

---

(١) انظر كنز الجعبري ورقة ١٤٤، وفتح الوصيد ١/ ٦٢٤، وإبراز المعاني ٢/ ٢٧٢.
(٢) ١/ ٦٢٣.
(٣) ٢/ ٢٧٢.
(٤) الكنز ورقة ١٤٤.
(٥) ذكره صاحب النشر ٢/ ١٩١.
(٦) ص ١٥٣.
(٧) ص ٧٠١.
(٨) النشر ٢/ ١٩٢.

وقد تبع المحققون[1] أبا القاسم الشاطبي على اختياره، وأشاروا إلى بقية الخلاف عن السوسي فيما نقل عنه وأنه صحيح منقول، فقال ابن الجزري: «وكل من الفتح وصلاً، والحذف وقفا ووصلاً عن السوسي ثابت عنه رواية وتلاوة نصاً وقياسا»[2].

وأما أصحاب التحريرات[3] فقد أخذوا بظاهر نصوص الداني في التيسير ولم يمنعوا على الرغم من أن هذه الرواية ليست طريقه ولا طريق التيسير؛ لأنها طريق القرشي، وهو ما صرح به الداني في كتابه المفردات مقيداً نص التيسير، وانفرد الشيخ القاضي في البدور[4] والوافي[5] بالمنع، وتعلق بتحريرات السيد هاشم في حصن القارئ[6]، وأخذ بالحذف في الحالين فقط من طريق الشاطبية فقال: «وذكر السيد هاشم أن فتح الياء للسوسي وصلاً وسكونها وقفاً ليس من طريق الحرز بل طريقه الحذف في الحالين».[7]

قلت: وهنا إشارة إلى أن الشيخ عبد الفتاح لم يرجع لكتاب النشر في هذه المسألة لأن السيد هاشم إنما نقل ذلك عن ابن الجزري، فاكتفى الشيخ عبد الفتاح بالنظر

---

(١) فتح الوصيد ١/ ٦٢٥، النشر ٢/ ١٩١، إبراز المعاني ٢/ ٢٧٢، كنز شعلة ص ٢٥٣، اللآلئ الفريدة ١/ ٥٨٣، كنز الجعبري ورقة ١٤٤، الدرة الفريدة ورقة ٢٦٦، النجوم الزاهرة للحكري ورقة ٢٧، سراج القارئ ص ١٤٦.

(٢) النشر ١/ ١٩١.

(٣) الروض النضير ص٢٣٧-٢٣٨، إتحاف فضلاء البشر ١/ ٤٢٨، جامع الخيرات ص٤٦٤، الكاشف لمعاني القصيد ص٩٣، حل المشكلات ص٩١، غيث النفع ص٣٤٢، نظم مسائل الشاطبية ص٤٠، اختلاف القراء ص ٢٤ ، الفتح الرحماني ص١٢٤، إرشاد المريد ص١٣٣، حصن القارئ ورقة ٢٨.

(٤) ص ٢٧٥.

(٥) ص ١٩٧

(٦) ورقة ٢٨

(٧) البدور الزاهرة ص٢٧٥.

في تحريرات السيد هاشم فقط، والذي وقفت عليه في كلام السيد هاشم أخذه لجميع ما نقل عن السوسي – أي: الروايات الثلاثة المتقدمة– وخص رواية الحذف في الحالين بقوله : « ولم يذكره في التيسير والأولى ذكره».[(١)]

فاكتفى الشيخ القاضي بهذه الرواية عن السيد هاشم – الحذف في الحالين – ، لأنها الموافقة لطريق التيسير والشاطبي، وقد وهم الشيخ عبد الرازق بن على بن إبراهيم موسى[(٢)] رحمه الله عندما ظن أن رواية الحذف في الحالين ليست من طريق الشاطبية، وجعل الشيخ القاضي مخالفا للمحررين الذين حرروا الشاطبية من الأخطاء في نظره، وذلك لأن القاضي تبع السيد هاشم في تحريراته الذي ادعى أن وجه الحذف في الحالين من طرق الشاطبية، ثم حمل الشيخ عبد الرازق على الشيخ محمود جادو محقق كتاب إبراز المعانى بشدة؛ لأنه تبع الشيخ عبد الفتاح القاضي فقال: « ووافق الشيخ القاضي – فيما ذكره من باب النفاق– محقق كتاب إبراز المعاني، طبعة الجامعة الإسلامية، وخطأ الشاطبي وأبا شامة وعمل بكلام القاضي الذي لم يستند إلى دليل ولا أصل له، انتهى محققه»[(٣)] . ثم استدل الشيخ عبد الرازق على أن وجه الحذف في الحالين ليس من طرق الشاطبية بالأدلة التالية:

أولاً : إجماع القراء الذين شرحوا الشاطبية من المتقدمين على عدم ذكر الحذف في الحالين.

ثانياً: أن المحررين الذين حرروا الشاطبية من الأخطاء لم يذكروا هذا الوجه .

ثالثاً: أن ما اعتمد عليه الشيخ القاضي وتبعه الشيخ جادو على تحريرات السيد

---

(١) حصن القارئ ص٢٨.

(٢) عرض على والده والشيخ الزيات ، توفي سنة ١٤٢٩هـ ، إمتاع الفضلاء ١/ ٢٠٨.

(٣) اللآلئ الفريدة ١/ ٥٨٣.

هاشم لم تكن على الشاطبية وإنما على الطيبة.

رابعاً: أنَّ رواية الحذف في الحالين لم تستند لدليل، ولا أصل لها، فما عمله الشيخ القاضي والشيخ جادو يعتبر تخطئة للشاطبي وأبي شامة.

وذكر الشيخ أدلة أخرى فى تحقيقه لكتاب الفتح الرحماني فقال:

١- أنَّ قراءة الداني على فارس بالإثبات من طريق ابن جرير ، والحذف من طريق القرشي[1] .

٢- أن قول ابن الجزري في النشر: «وروى الآخرون حذفها ،وبه قطع الداني أيضا في التيسير»[2]معناه: أي الداني أثبت لجميع القراء الحذف في الحالين إلا السوس، فليس له الحذف فيهما .

٣- أن عدم ذكر ابن الجزري كتاب التيسير ضمن الكتب التى أثبتت الحذف في الحالين فى قوله: «وذهب الباقون عن السوسي إلى حذف الياء وصلاً ووقفاً» فيه دلالة على أن الحذف في الحالين ليس طريق التيسير ولا الشاطبية ، بل طريق النشر .

٤- أن قول ابن الجزري: «أن الحذف في الحالين: هو الذي ينبغي أن يكون في التيسير» لا دلالة فيه؛ لأن كلمة " ينبغى" لا تفيد الوجوب.

وعند التأمل في أدلة الشيخ رحمه الله تبين أنها لم تستند إلى تحقيق ولا تأصيل.

فأما قوله : «إن إجماع القراء الذين شرحوا الشاطبية لم يذكروا إلا الإثبات للسوسي ولم يذكروا الحذف في الحالين» فلا دلالة فيه؛ لأن الروايات إنما تأخذ من كتب القراءات المسندة ومن طرقها المختلفة، وليس من شروح الشاطبية، هذا من

(١) الفتح الرحماني ص ١٦٠.

(٢) النشر ٢/ ١٨٩.

جهة، ومن جهة أخرى فما حكاه الشيخ من إجماع القراء الذين شرحوا الشاطبية على الإثبات فقط فغير صحيح، فهذا أبو شامة يثبت ذلك فيقول : « وروى عن أبي عمرو نفسه الحذف في الحالين»[1]. وقال الإمام السخاوي : « قال أبو عمرو رحمه الله: وبالحذف في الحالين قرأت عن اليزيدي ، عن أبي عمرو على فارس وعلى الفارسي وعلى أبي الحسن وغيرهم»[2].وقال الإمام الجعبري: «وقال في غيره -أي الداني-: وبالحذف في الحالين قرأت عن اليزيدي على فارس والفارسي وأبي الحسن»[3].

وأما قول الشيخ: «وأن المحررين الذين حرروا الشاطبية من الأخطاء لم يذكروا الحذف في الحالين»، قلت: فإن الشاطبية لا أخطاء فيها حتى تحرر، وقد ذكر هذا الوجه من المحررين كل من المتولي في الروض حيث قال: «الحذف في الحالين مع القصر والإمالة .... وهو الذي ينبغي أن يكون في التيسير»[4]، وذكره السيد هاشم في تحريراته فقال: « بالحذف في الحالين .. غير أنه لم يذكره في التيسير والأولى ذكره»[5]، وتبعه الشيخ عبد الفتاح القاضي في كتابيه[6]، وكذا الشيخ جادو في تحقيقه إبراز المعاني[7] .

وأما قول الشيخ : «أن سبب ذكر السيد هاشم للحذف في الحالين لأن تحريراته على الطيبة لا على الشاطبية». قلت: فهذا مردود بقول السيد هاشم عندما قال:

---

(١) إبراز المعاني ٢٧٢.

(٢) فتح الوصيد ٢/ ٦٢٤.

(٣) كنز المعاني ص ١٤٤.

(٤) ص٣٣٨.

(٥) حصن القارئ ورقة ١٢٨.

(٦) البدور ص٢٧٥، والوافي ص ١٩٧.

(٧) ٢/ ٢٧٢.

«فهذا تقييد قصدت به بيان ما اختلف فيه من أوجه القراءات من طريق الشاطبية»[(١)]. ثم إنه مردود أيضاً بذكر المتولي لهذا الوجه وأنه في التيسير كما سبق، كما أنه مردود بنص ابن الجزري حيث صرح بأنه من طريق التيسير.

وأما قول الشيخ : « إن رواية الحذف في الحالين لم تستند إلى دليل ، ولا أصل لها» فهذا غاية في البعد، وهو غير مقبول، فقد جاءت هذه الرواية في كثير من الكتب ومن طرق كثيرة أيضاً، فقد أثبته صاحب الكافي[(٢)]من طريق أبي عمران النحوي عن السوسي[(٣)]،وهذا طريق التيسير، وكذا طريق التذكرة[(٤)]من طريق أبي عمران طريق الكسروي[(٥)]، وهذه طريق الداني في غير التيسير، وكذا من طريق صاحب المصباح[(٦)]من طريق المطوعي[(٧)(٨)]،ومن طريق الطوسي[(٩)]ومن طريق الأنطاكي[(١٠)] وهي طريق صاحب الاختيار في القراءات العشر[(١١)]، كلهم عن ابن جرير الرقي .

ومن غير طريق ابن جرير الرقي جاءت أيضاً هذه الرواية من طريق أبي الحارث

(١) حصن القارئ الورقة الأولى .
(٢) صاحب الكافي الإمام ابن شريح .
(٣) ص ١٩٤.
(٤) الإمام طاهر ابن غلبون ص ٤٤٧.
(٥) نظيف بن عبد الله أبو الحسن ، عرض على موسى بن جرير ، الغاية ٢/ ٣٤١.
(٦) الإمام أبو الكرم الشهرزوري .
(٧) الحسن بن سعيد بن جعفر المطوعي البصري ، عرض على موسى بن جرير ، الغاية ٢/ ٢١٣.
(٨) المصباح في القراءات العشر ٣/ ٢٣٦.
(٩) الخضر بن الهيثم بن جابر الطوسي ، عرض على الأشنائي وأبي حمدون والسوسي ، مات ٣١٠هـ ، الغاية ٢/ ٢٧٠.
(١٠) عبدا لله بن محمد بن اليسع الأنطاكي ، عرض على موسى بن جرير ، مات ٣٨٥هـ ، الغاية ١/ ٤٥٦.
(١١) المعروف بسبط الخياط ، انظر طريقه عن السوسي من طريق الأنطاكي ١/ ١٤٣.

الرقي[١]، وهي طريق صاحب التبصرة في القراءات العشر[٢]، وطريق صاحب التلخيص[٣]، وطريق صاحب التجريد[٤]، وطريق صاحب الروضة[٥]. وجاءت أيضاً من طريق جعفر بن سليمان[٦]عن السوسي، وهي طريق صاحب التبصرة في القراءات السبع[٧] .

وأما قول الشيخ: « إن قراءة الداني على فارس بالإثبات من طريق ابن جرير، والحذف عن طريق القرشي»، ففي حصره ﷺ لهذه الروايات بهذه الطرق نظر آخر، إذ إن طريق القرشي ليس من طرق النشر، فعلى هذا يجب أن لا نقرأ بالحذف في الحالين من طريق النشر .

وأما قوله ﷺ: أن كلمة «وروى الآخرون حذفها، والتي ذكرها ابن الجزري في النشر أثبت لجمع القراء الحذف في الحالين ما عدا السوسي فله الإثبات فقط » فهذا توهم آخر من الشيخ ﷺ، إذ ظن أن كلمة "وروى الآخرون" هم بقية القراء الستة، وهذا لم يرده ابن الجزري؛ لأن عبارة "وروى الآخرون" هي تابعة لمن أثبت الياء وصلاً للسوسي، والكلام ما زال متصلاً لرواية السوسي، فبعد أن بين ابن الجزري الذين أثبتوا الياء للسوسي وصلاً قال: «واختلف في الوقف عن هؤلاء الذين أثبتوا الياء وصلاً فروى الجمهور الإثبات .... وروى الآخرون حذفها»[٨]،

---

(١) محمد بن أحمدا لرقي ، عرض على السوسي ، الغاية ٢/ ٩٤.
(٢) علي بن فارس الخياط ، انظر ص ٤٧٦
(٣) الإمام أبو معشر الطبري ، انظر ص ٣٩١.
(٤) الإمام أبو القاسم بن الفحام انظر ص ٣٠٠.
(٥) الإمام أبو علي الحسن بن محمد المالكي انظر ص ١/ ٤٥٥.
(٦) جعفر بن سليمان أبو الحسين المشحلائي ، عرض على السوسي ، مات ٣٣٠هـ ، الغاية ١/ ١٩٢.
(٧) ص ٣٢٣.
(٨) النشر ٢/ ١٨٩.

فاقتطع الشيخ عبد الرازق هذه العبارة الأخيرة وجعلها دالة على بقية القراء الستة ، وابن الجزري لم يحتج لبيان قراءة بقية القراء أصلاً في كلامه؛ لأنه لم تأت رواية واحدة تثبت خلفاً لهم، فهو أمر مجمع عليه عند القراء، فالخلف ثابت فقط عن السوسي؛ لذا أفرده بالذكر .

وأما قوله ﵀: «إن عدم ذكر ابن الجزري كتاب التيسير ضمن الكتب التي ذكرت الحذف في الحالين، فيه دلالة على أن الحذف ليس طريق التيسير» فليس صحيحاً، بل إن ابن الجزري ذكره بقوله : «وهو طريق أبي عمران» ، فهذا هو طريق كتاب التيسير، ثم قال: «وبه قرأ الداني على أبي الحسن بن غلبون، وعلى أبي الفتح»[1]، وهذا مما يؤخذ من كتب الداني الأخرى غير التيسير، فكتبه يكمل بعضها بعضاً، فليس بالضرورة أن تكون كل رواية يذكرها الداني في التيسير هي طريقه، والعكس صحيح، وفي ما قدمت من ثبوت هذه الرواية باختلاف الطرق عن السوسي دلالة كافية على ثبوتها من طريق التيسير .

وأما قوله: « إن قول ابن الجزري : "إن الحذف في الحالين هو الذي ينبغي أن يكون في التيسير " بأن كلمة (ينبغي) لا تفيد الوجوب» . قلت: فالمسألة هنا ليست مسألة فقهية ، بل مرد ذلك للروايات واختلاف طرقها وثبوتها من عدمه، وتصريح العلماء في كتبهم.

وقد تتبعت السبب الذي من أجله ساق الشيخ تلك الأدلة على أن الحذف في الحالين ليس طريق التيسير، وذاك لأن ابن الجزري عندما قال عن رواية السوسي : « فقطع له بالفتح والإثبات صاحب التيسير ومن تبعه، وبه قرأ على فارس بن أحمد من طريق محمد بن إسماعيل القرشي لا من طريق ابن جرير، كما نص عليه في

---

(١) النشر ٢/ ١٩٠

المفردات فهو في ذلك خارج عن طريق التيسير»[١]؛ عظم عند الشيخ عبد الرازق أن يكون وجه الإثبات خارجاً عن طرق التيسير؛ لأن شراح القصيد قد ذكروه وكذا سائر المحررين، فالأولى أن يكون وجه الحذف هو الخارج؛ لأن الداني لم يذكره في التيسير فقال رحمه الله: «وبالرجوع إلى النشر تبين أن في هذه المسالة اضطراباً في المعنى واللفظ، وأنها تحتاج إلى تحقيق، فقد يكون الخطأ من الكُتاب»[٢]، - يقصد كُتاب النشر، فلم يتهم ابن الجزري بالاضطراب، وإنما أحال ذلك على النساخ- ، وقبل أن نذكر تصويب الشيخ عبد الرازق للنشر أنبه إلى بعض الأمور:

١- اعتقاد أصحاب التحريرات أن كلمة "خروج عن الطريق" تعني عدم القراءة بهذا الوجه وهذه هي المشكلة، فإن ابن الجزري ومن خلال تتبع منهجه في كتاب النشر لا يريد ذلك ولا يقصده، وقد بينت منهجه في أول البحث .

٢- أنه ليس كل رواية تذكر في التيسير بالضرورة أن تكون طريق الداني فيه، وليس كل رواية لا يذكرها الداني في التيسير لا تكون هي طريق التيسير.

٣- نقل أصحاب التحريرات بعضهم عن بعض، حتى ولو كان ذلك المنقول فيه نظر، وخير مثال ذكرته على ذلك رواية القصر عن هشام في ﴿يأته﴾ بطه، وحرف ﴿يؤاخذ﴾ وغيره.

ونعود إلى تصويب فضيلة الشيخ رحمه الله إذ يقول: « والصواب أن يعود الحذف على الحالين، كما فعل الصفاقسي ص ٣٣٨، والمتولي في الروض النضير (مخطوط) وغيرهم»[٣]. أي يريد الشيخ أن قول ابن الجزري: «فقطع له بالفتح والإثبات حالة الوصل صاحب التيسير ومن تبعه، وبه قرأ على فارس»؛ لا بد أن يكون هكذا:

---

(١) النشر ٢/ ١٨٩.

(٢) الفتح الرحماني بتحقيق الشيخ عبد الرزاق ص ١٦٨.

(٣) الفتح الرحماني ص ١٦٩.

فقطع له بالفتح والإثبات حالة الوصل صاحب التيسير ومن تبعه، وقرأ الباقون بالحذف في الحالين، وبه قرأ على فارس. واستدل الشيخ على هذا بأن المتولي فعل هذا، والصفاقسي وغيرهم . وعند الرجوع إلى الروض النضير للشيخ المتولي لم أجد هذا النص ، بل الذي وجدته خلاف ما ذكره الشيخ عبد الرازق، وهو تأكيد الشيخ المتولي أن الحذف في الحالين طريق التيسير، فقال: « الحذف في الحالين مع القصر والإمالة ... وهو الذي ينبغي أن يكون في التيسير»[1]. إلا أن الشيخ عبد الرازق قال: « أن كلمة ينبغي هنا للمتولي رأي منه». قلت: وعلى هذا لم يتبق إلا نص الصفاقسي، وهو لا شك أنه سبق قلم وهو لا يريد ذلك، وحتى نتأكد بشكل قاطع ولا يكون في النفس شيء فقد رجعت إلى النسخة المصرية من كتاب النشر مخطوط بالمكتبة الأزهرية ٦٥ / ٤٤٧٠، فكان النص موافقاً للمطبوع، وكذا رجعت إلى نسخة أخرى مصدرها تونس، دار الكتب الوطنية، فلم أجد سقطاً، ثم رجعت إلى تلميذ ابن الجزري الإمام النويري[2] في كتابه شرح طيبة النشر[3]، فوجدت في نسخته التي نقل كلام شيخه من النشر بالنص، وليس هناك سقط أو تنبيه منه على ذلك، فدل هذا على أن ما كتبه الصفاقسي سبق قلمٍ منه، وأن اعتماد الشيخ عليه لا أصل عليه من الرواية ولا الدراية.

وأختم هنا بدليل آخر غاب عن فضيلته ﷺ، وهو: أن ابن الجزري عندما ذكر الإثبات للسوسي ذكر الكتب التي حكت تلك الرواية في تسعة أسطر من كتابه، فلو أن الضمير يعود على الحذف في الحالين لبينت تلك الكتب التناقض، ولدلَّ ذلك على أن هناك سقطاً في النشر ، ثم كيف يرجع ابن الجزري مرة أخرى

---

(١) الروض النضير ص ٣٣٨.

(٢) محمد بن محمد النويري القاهري، عرض على ابن الجزري ، الضوء اللامع ٩/ ٢٤٦.

(٣) ٣/ ٣١٥.

للحذف في الحالين في آخر كلامه، وقد ذكر في بداية الكلام كتباً أخرى ذكرت الحذف في الحالين، وبالله التوفيق.

قلت: والحق أن الثلاثة الأوجه هي للسوسي من التيسير أيضاً وليس وجهان، أو وجه، فأما الحذف في الحالين فتقدم إثباته من العنوان والتبصرة للخياط، والكافي والتذكرة والمصباح والتلخيص والتبصرة لمكي، وقد ذكر ابن الجزري بعض هذه الكتب وهي طريقه فيها. وأما الإثبات وصلاً والحذف وقفاً – وهو ما يقتضيه كلام الشاطبي من ظاهر النظم لمن تأمل– فقد جاء السند المتصل بهذه الرواية من طريق المصريين، من طريق موسى بن جرير الرقي عن السوسي، وهي طريق التيسير من قراءة الإمام ابن الوجيه الواسطي صاحب الكنز، فقال: « فأثبت فيها ياء محركة وصلاً .. والسوسي من طريق المصريين»[1]، قلت : وأما ثبوتها لابن الجزري فمن طريق ابن حبش، وأما الإثبات في الحالين فأثبتها الإمام ابن الباذش صاحب الإقناع من طريق موسى بن جرير الرقى، من ثلاث طرق: طريق السامري وهي طريق التيسير ، وطريق ابن حبش وهي طريق العراقيين، وطريق الكسروي.. عنه، وهي طريق الداني في غير التيسير فقال رحمه الله: « وأبو شعيب بياء مفتوحة في الوصل ساكنة في الوقف»[2]، وبالله التوفيق .

- **قال الناظم:** « ...**والتلاق والتناد درا باغيه بالخلف** .. »[3]

الوجه الزائد: إثبات الياء وصلاً لقالون في قوله تعالى: ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ [غافر: ١٥] ، ﴿ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢] .

(١) الكنز في القراءات العشر ص ٢٣٠.
(٢) الإقناع في القراءات السبع ص ٤٥٣.
(٣) الحرز ص ٣٥.

وذكره الداني في التهذيب[1]، وفي التيسير، وقال إنه قرأ لقالون بالوجهين[2]، وأوضح في الجامع أنها رواية أبي مروان العثماني[3]وأحمد بن فليح عن قالون ، ثم بين أن هذه الرواية من قراءته على أبي الفتح من رواية قالون.[4]

وقد تبع المحققون[5] أبا القاسم الشاطبي على اختياره لهذه الرواية؛ لصحة سندها وثبوتها عن الداني، وأشاروا إلى مصدرها من أقوال الداني في غير التيسير ، وزاد ابن الجزري أن هذه الرواية مما انفرد به أبو الفتح فارس، وتبعه الداني من قراءته عليه، فأثبته في التيسير وتبعه الشاطبي[6]، إلاّ أنَّ قوله في النشر: « ولا أعلمه - أي: إثبات الياء وصلاً لقالون- ورد من طريق من الطرق عن أبي نشيط، ولا الحلواني بل ولا عن قالون أيضاً في طريق؛ إلا عن طريق أبي مروان عنه، وسائر الرواة عن قالون على خلافه»[7] ففيه نظر، فقد جاءت الروايات بالسند الصحيح، وبتنصيص من أصحابها وبها يخالف قول ابن الجزري،وأنها ليست رواية أبي مروان فقط عن قالون، بل ثبتت عن الحلواني وعن أبي نشيط وعن أحمد بن فليح كلهم عن قالون، فهذا ابن الباذش ينص في كتابه الإقناع أنه قرأ لأبي نشيط من طريق أبي عمرو الداني على فارس عن عبد الباقي عن قالون بالوجهين: الإثبات في الوصل،

(١) ورقة ٦.
(٢) التيسير ص ١٥٦.
(٣) محمد بن عثمان بن خالد القرشي العثماني ، عرض على قالون، مات ٢٤١هـ الغاية ٢ / ١٩٦.
(٤) الجامع ص ٧٠٦.
(٥) فتح الوصيد ١ / ٦١٩ ، الكنز للجعبري ورقة ١٤٣ ، اللآلئ الفريدة ١ / ٥٧٩ ، النشر ٢ / ١٩٠ ، سراج القارئ ص ١٤٥ ، النجوم الزاهرة للحكري ورقة ٢٧ . إبراز المعاني ٢ / ٢٦٩ ، كنز شعلة ص ٢٥٣ ، الدرة الفريدة ورقة ٢٣٥ .
(٦) النشر ٢ / ١٩٠ .
(٧) النشر ٢ / ١٩٠ .

والحذف في الحالين[١]، فهذا طريق التيسير وهي مصداق قول الداني في الجامع: «وقرأتها أنا على أبى الفتح في رواية .... قالون من طرقهم على قراءته على عبدالباقي عن أصحابه بالوجهين بالإثبات والحذف»[٢]. وهذا الإمام العماني[٣] في كتابه الأوسط أثبت لقالون وصلاً إثبات الياء من طريق الحلواني من طريق أبى عون الواسطي [٤][٥]، قلت: وهذه الطريق هي مدار رواية الحلواني عن قالون عند الإمام العماني، وهذا أبو الكرم الشهرزوري ينص على الإثبات وصلاً في كتابه المصباح عن قالون من طريق أحمد بن صالح[٦]، وهى طريق ابن مجاهد في كتابه السبعة[٧]، وأيضاً نص الداني على أنها رواية قالون من طريق أحمد بن فليح، وإن لم يكن طريقه، ونص على أنها رواية الحلواني أيضاً من طريق الرازي[٨]، وهذه طريقه في الجامع[٩]، فكل هذه الروايات والطرق تدل على أن هذه الرواية لم يختص بها أبو مروان العثماني كما ذكر ابن الجزري في النشر، بل شاركه غيره كما تبين .

وأما أصحاب التحريرات فقد جاء الاضطراب عنهم، فبينما أثبت الأزميري في عمدة العرفان [١٠] والمتولي في الروض النضير[١١] الياء لقالون وصلاً من الشاطبية

(١) الإقناع ص ٤٥٥ .
(٢) الجامع ص ٧٠٦ .
(٣) أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد المقرئ ، الغاية ١/ ٢٢٣.
(٤) محمد بن عمر بن عون الواسطي ، عرض على الحلواني ، مات نحو ٢٦٠هـ ، الغاية ٢/ ٢٢١.
(٥) الأوسط ص٤٥١ .
(٦) المصباح الزاهر ٣/ ٢١٤.
(٧) النشر ٢ / ١٩٠ .
(٨) محمد أحمد أبو العباس الرازي ، أخذ عن الحلواني ، الغاية ٢/ ٩٤.
(٩) الجامع ص ٧٠٨ .
(١٠) انظر تحريرات الطيبة على ما جاء في عمدة العرفان ص ٣٨٢ .
(١١) ص ٣٤٣.

والتيسير، منعها كل من السيد هاشم[1] والخليجي[2] وعبد الفتاح القاضي[3] والضباع[4] والحسيني[5]؛ لأنه خروج عن طريق الشاطبية، وهو أيضاً انفراد، تبعوا في ذلك ألفاظ ابن الجزري في النشر، وتوسط الصفاقسي في المسألة فقال: «ونقل الخلاف في الطيبة يدل على أنه وإن كان ضعيفاً لم يبلغ في الضعف إلى هجره بالكلية» [6]، وأما السمنودي فجعلها رواية العثماني فقط، وأن صاحب النشر لا يرى خلفاً، فقال: «وفي النشر قد خلا»[7]، وهذا عكس ما أثبته الأزميري والمتولي والصفاقسي.

قلت: وسبب الاضطراب هو أن ابن الجزري عندما قال: « ولا أعلمه ورد من طريق ... إلا طريق أبى مروان، وذكره الداني في جامعه عن العثماني أيضاً»[8]؛ أوهم ظاهر العبارة أن قراءة الداني هذه من طريق أبى مروان؛ هي التي أثبتها الداني في التيسير، فأصبح هذا خروجاً للداني في التيسير، والحق أن ابن الجزري لم يرد هذا؛ لأن قراءة الداني من طريق أبى مروان إنما كانت على شيخه عبد العزيز بن جعفر، وهذه ليست طريق التيسير، وأما قراءته على أبي الفتح على عبد الباقي كانت من طريق أبي نشيط والحلواني والشحام[9]، والزبيري[10]، وهو ما غفل عنه

(١) حصن القارئ ورقة ٢٨.

(٢) حل المشكلات ص ٩١.

(٣) البدور الزاهرة ص ٢٧٩.

(٤) الإرشاد ص١٣٣ .

(٥) نظم مسائل الشاطبية ص ٣٩

(٦) غيث النفع ص ٢٤٦.

(٧) جامع الخيرات ص ٥٣٨.

(٨) النشر ٢ / ١٩٠

(٩) الحسن بن علي بن عمران، عرض على قالون، الغاية ١/ ٢٢٥.

(١٠) مصعب بن إبراهيم بن حمزة بن عبد الله بن الزبير بن العوام، قرأ على قالون، الغاية ٢/ ٢٢٩.

أصحاب التحريرات، فقول ابن الجزري: « ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق عن أبى نشيط ولا الحلواني» .. لأنها لم تصل لابن الجزري من هذه الطرق - إلا ما ذكره الداني في التيسير والجامع- والذي وصله هو من طريق أبى مروان فقال : «وذكره الداني في جامعه أيضاً عن العثماني»، فلفظ "أيضاً" يدل على أن غيره شاركه أيضاً، بدليل أن ابن الجزري لم يذكر كعادته خروجاً للداني عن طريق التيسير، فكل ما أراده ابن الجزري في هذه النصوص أن رواية الإثبات لقالون التي ذكرها الداني هي انفراد عن عبد الباقي، والتي هي طريق التيسير ، فلما كانت هذه الرواية هي انفراد وطريقها التيسير ذكرها ابن الجزري في تقريب النشر فقال: «... وكذا قالون فيما ذكره الداني من الخلاف عنه»[1]، وقال في طيبة النشر: «وقيل: الخلف بر»[2]، فذكره بصيغة التمريض، ولو أنها رواية غير ثابتة لما عرج عليها في سائر كتبه ولأسقطها رأساً، وقد تقدم بالإسناد الصحيح ثبوتها من طريق التيسير كما مر . إلا أن ابن الجزري لم يأخذ بها من هذه الطريق؛ لأنها لم تثبت عنده من طرق التيسير، فهي من ذوات الأسباب عنده، وليس كما أراد المحررون أن سبب ردها أنها طريق أبي مروان العثماني.

- **قال الناظم : « لينذر ... والاحقاف هم بها بخلف هدى »**[3]

الوجه الزائد: الخلف في قوله تعالى: ﴿لِّيُنذِرَ﴾ [الأحقاف: ١٢] بالياء والتاء للبزي. وذكر الداني هذين الوجهين في التيسير[4] وفصّل في الجامع[5] وبين طرق

(١) ص ١٦٩.
(٢) ص ٦٠.
(٣) الحرز ٧٩.
(٤) ص ٧٢٠ .
(٥) ص ٧٢٠ .

الروايتين وأنهما من قراءته على مشايخه، فزاد الشاطبي هذين الوجهين اختياراً منه.

وقد تبع المحققون[1] أبا القاسم الشاطبي في اختياره، وبين ابن الجزري أن هذا الخلف في التيسير خروج عن طريقيه؛ لأنهما ليسا طريق التيسير.

وأما أصحاب التحريرات فجعلوا وجه (الغيب) للبزي خارجاً عن طرق التيسير فقط، وليس كما قال ابن الجزري أن كلا الوجهين خارج عن التيسير. وذلك لأن ابن الجزري عندما قال: « وروى عبد العزيز الفارسي عن النقاش كذلك – أي بالخطاب – ... وبذلك قرأ الداني من طريق أبى ربيعة» . قلت: فظاهر كلام ابن الجزري أفاد أن الداني قرأ بالخطاب من هذه الطريق، وهى طريق التيسير. وعند الرجوع إلى نص ابن الجزري مرة أخرى بشكل تفصيلي، نجد أنه اشتمل على أربع عبارات، وهي كالتالي:

الأولى: فروى عبد العزيز الفارسي .... عن النقاش وهى رواية الخزاعي واللهبيين وابن هارون عن البزي – أي : الخطاب–.

الثانية: وبذلك قرأ الداني من طريق أبى ربيعة .

الثالثة: وإطلاقه الخلاف في التيسير خروج عن طريقيه .

الرابعة: وروى الطبري والفحام والحمامي عن النقاش وابن بنان عن أبي ربيعة وابن الحباب عن البزي بالغيب ، وبذلك قرأ الباقون.

فمن خلال العبارة الأولى والثانية أخذ المحررون "وجه الخطاب" للبزي؛ لأنه الموافق لطريق الداني في التيسير .

ومن خلال العبارة الرابعة أخذ المحررون للبزي وجه(الغيب) بأنه وجه زائد على التيسير؛ لأنها ليست هذه طرق التيسير، مستدلين في ذلك بقول الجزري :

---

(١) إبراز المعاني ٤ / ١٢١، فتح الوصيد ٢ / ٤٣٢، كنز شعلة ص ٥٦٠ ، سراج القارئ ص ٣٣٣.

«خروج من طريقيه»، وعلى ضوئه منعوا من قراءة الغيب للبزي، فقالوا : لا يقرأ به؛ لأنه خروج عن طريق التيسير كما نبه المحقق - أي ابن الجزري-. وأما العبارة الثالثة فكما نلاحظ أن ابن الجزري قال: «خروج عن طريقيه»، بالتثنية ولكن المحررين قالوا: «خروج عن طريقه» على الإفراد؛ لأن وجه الخطاب موافق لطرق الداني في التيسير في نظرهم، ووجه الغيب هو الزائد، فلابدّ أن تكون العبارة : خروج عن طريقه بالإفراد، وليس كلا الوجهين زائد ، وهنا تكمن القضية، فإن ابن الجزري لم يقل: «خروجه عن طريقيه» بالتثنية اعتباطاً؛ فقد كشفته من الجامع؛ إذ إن الداني قال فيه عن قراءته الخطاب للبزي : « وبذلك قرأت في رواية البزي من غير طريق النقاش عن أبى ربيعة» [١]، فبهذا يكون الداني قيد إطلاقه للخلاف للبزي في غير التيسير، وهو مصداق قول ابن الجزري عندما قال: «وإطلاقه الخلاف في التيسير خروج طريقيه» ، قلت: وخروجه عن طريقه الأول؛ لأنه لما قرأ للبزي من غير طريق النقاش عن أبى ربيعة فإنه يقصد بذلك طريق ابن بقرة عن أبي ربيعة، وطريق عبد الله بن الحسين عن أبي ربيعة، فهذان الطريقان كما نلاحظ ليسا في التيسير؛ لأنهما من قراءته على شيخه أبى الفتح فارس، فهذا الخروج الأول للداني، والذي أشار إليه الجزري بقوله: «خروج عن طريقيه»؛ لأن طريقه في التيسير شيخه عبد العزيز الفارسي من طريق النقاش عن أبى ربيعة . ونص في الجامع أنه لم يقرأ من هذه الطريق بالخطاب وإنما الغيب، ويَعْضُدُ هذا إسناد ابن الباذش من طريق عبدالعزيز الفارسي بأنه قرأ ﴿لينذر﴾ بالتاء للبزي، إلا من طريق النقاش عن أبي ربيعة. قلت: وهذا الإسناد هو الموافق لكلام الداني في الجامع، فعلى

(١) جامع البيان ص ٧٢٠ .

هذا يكون الداني قد اختار قراءة الخطاب وضمنها التيسير، وهي ليست من طرق التيسير؛ لأنها الرواية المشهورة عن البزي عن ابن كثير كما نص على ذلك علماء القراءات، فأخذ بالأشهر عنه.

وأما الخروج الثاني للداني عن طرقه في التيسير فقول الداني في غير التيسير: «قرأ البزي ﴿لتنذر﴾ بالتاء: وأقرأني الفارسي، عن النقاش عن أبى ربيعة عنه بالياء، وبالأول آخذ »[1]. قلت: فترك الداني قراءة شيخه عبد العزيز الفارسي بالياء وهي طريقه في التيسير، وأخذ بقراءة التاء على شيخه أبي الفتح فارس بقوله: « وبالأول آخذ»، وهذا الخروج الثاني للداني والذي قصده ابن الجزري بقوله: « وإطلاقه الخلاف في التيسير خروج عن طريقيه»، فعلى هذا يكون أصحاب التحريرات قرؤوا للداني بالخطاب بما اختاره عن البزي عن ابن كثير . وهو ليس طريقه في التيسير ، وفي المقابل جعلوا وجه الغيب وهو طريق التيسير الأساس غير مقروء به. ولو افترضنا أن ابن الجزري قال: « خروج عن طريقه بالإفراد، وأن لفظة "طريقيه" خطأ من النساخ، فإن الخروج عن الطريق ما زال قائماً؛ لأن الخطاب للبزي في التيسير لم يقرأ به الداني من طريق النقاش عن أبى ربيعة، كما نص في الجامع، وإنما من طريق ابن بقرة والحسين عن أبـي ربيعة على شيخه أبي الفتح فارس، فدلّ هذا على أن كلمة "طريقيه" لابن الجزري ليس خطأ من النساخ ، وإنما هي مقصودة. وعلى هذا الافتراض أيضاً تبقى مشكلة القراءة بالغيب؛ لأن الداني قال: وبالأول آخذ -أي: الخطاب- ، فيكون ذلك من باب التعارض عند ابن الجزري ، فكل هذا يدل على أن ابن الجزري لا يمنع من القراءة مما خرج الداني والشاطبي عن

(١) فتح الوصيد٢/ ٤٣٢، نقلاً عن الداني في كتابه المفردات، وانظر الدر النثير للمالقي ٦٨٦، واللآلئ الفريدة ٣/ ٣١٨.

طرقهما ولا المحققون قبله ، وأن لفظه "خروج عن الطريق" لا يفهم منها عدم القراءة كما أراد المحررون منفردين بذلك المنع ولم يشاركهم أحد فيه، بل ولا المعاصرون لابن الجزري، ولا الذين من طبقته ممن قرؤوا على شيوخه كابن القاصح والقباقبي، ومن أتى بعدهم كابن النشار. وعلى هذا يتبين أن قول ابن الجزري : « وروى عبد العزيز الفارسي ... عن النقاش كذلك - أي: الخطاب- » أن الداني لم يقرأ عليه بالخطاب من هذا الطريق كما صرح في الجامع، ويعضد هذا إسناد ابن الوجيه الواسطي عن الداني من طريق شيخه الفارسي عنه قال: « وافقهم في الأحقاف البزي -أي: الخطاب- من طريق المصريين بخلافٍ نقله الداني »[1]، وهذا يدلُّ أن الداني حكى عن شيخه الفارسي الخطاب. ثم قال ابن الجزري : «وهو رواية الخزاعى واللهبيين وابن هارون عن البزي ». ، فهذا يدل على أن هذه الرواية للبزي طريق الخزاعي واللهبيين وابن هارون عن البزي، وهي كما نلاحظ ليست طرق التيسير ، ثم قال ابن الجزري : « وبذلك قرأ الداني من طـريق أبى ربيعة » ، -أي: الخطاب- قرأ الداني من طريق أبى ربيعة ، ولم يقل ابن الجزري من طريق النقاش؛ لأن الداني قرأ أيضاً من طريق أبي ربيعة من طريق ابن بقرة وعبد الله بن الحسين على شيخه أبي الفتح فارس.

وقد خالف أصحاب التحريرات صاحب منظومة اختلاف القراء الشيخ المنجرة، فأخذ بالوجهين للبزي[2]، وفي المقابل سكت خلف الحسيني في منظومته[3]، فلم يذكر في المسألة شيئاً، وقد نقل الجمزوري[4] عن العلامة

(١) الكنز في القراءات العشر ص ٢٢٥.
(٢) ص ٣٤.
(٣) ص ٤٨.
(٤) ص١٥٦.

الأَسقاطي[1] أن صاحب النشر ضعّف وجه الغيب، قلت: فهذا غير صحيح وليس له أصلٌ في النشر.

قلت : فأي اضطراب عن المحررين هذا ؟! فهل يعقل أن تكون مسائل التحريرات لها أصل عند العلماء المتقدمين ثم يجيء هذا التضارب بين قارئٍ، وبين تاركٍ، وبين ساكتٍ ؟! فدلَّ هذا على أن أمر التحريرات على الشاطبية حادث وقريب العهد، وأن الأساس الذي قامت عليه اعتراه الاضطراب؛ لأنه لا وجه للتحرير على الشاطبية ، وإنما التحرير على طيبة النشر لما يحصل فيها من التركيب.

- **قال الناظم : « وفي آنفاً خلفٌ هدى ... »** [2]

الوجه الزائد: قصر الهمزة في قوله تعالى: ﴿ ءَانِفًا ﴾ [محمد: ١٦] .

ذكر الداني هذا الوجه في التيسير[3] والجامع[4]، ونبه فيهما أن القصر من قراءته على أبي الفتح، وليس الفارسي الذي هو طريقه في التيسير، ثم بين أنه لا يأخذ بهذه الرواية، وإنما يأخذ بالمد اختياراً منه. وقد أثبت المحققون[5] ما أثبته الشاطبي في الحرز، وزاد ابن الجزري أن هذه الرواية انفراد لأبي الفتح فارس، وعليه فلا وجه لإدخالها في طريق الشاطبية والتيسير، وإن صحت من طريق النقاش عن أبي ربيعة كما أشار ابن الجزري. قلت: وهذا طريق التيسير إلا أن الداني لم يقرأ بالقصر من هذه الطريق، فأما اختيار الشاطبي لهذه الرواية فلشبهة أراد إزالتها ودحضها، وهو

(١) أحمد بن عمر القاهري ، عرض على البنا ، مات ١١٥٩هـ ، إمتاع الفضلاء ٢/ ١٨٨ .
(٢) الحرز ص٨٣.
(٣) ص١٦٣ .
(٤) ص٧٢٢.
(٥) إبراز المعاني ٤ / ١٧٨ ، اللآلئ الفريدة ٣/ ٣٧٩، فتح الوصيد ٢ / ٤٦٣ ، كنز الجعبري ورقة ٣٨٣، سراج القارئ ص ٣٥٣، كنز شعلة ص٥٨٥ .

ما أشار إليه الإمام الجعبري، فقال: «ومسألة﴿ءَانِفًا﴾ ساقطة من أكثر كتب الخلاف لقطعهم بالمد، ولهذه الشبهة قال الشاطبي: " بخلف هدا " أي: عرف ناقله صحته بالبحث عن طريقه »[(١)]، فعلى هذا يكون اختيار الشاطبي لهذا الوجه إحياءً له وتتبعاً لما صح عن الثقات؛ لأن الداني قد ترك هذا الوجه وأخذ بالمد، فكان على ابن الجزري أن يشيد بصنيع الإمام الشاطبي في تتبع الصحيح.

وأما أصحاب التحريرات[(٢)]، فتعلقوا بقول ابن الجزري: « فلا وجه لادخال هذا الوجه في طرق الشاطبية والتيسير»، فمنعوا من القراءة به، وخالفهم السيد هاشم في تحريراته، فأخذ بالوجهين للبزي[(٣)]، ولم يذكر الحسيني في منظومته شيئاً[(٤)].

وبالله التوفيق ،،

---

(١) الكنز ورقة ٣٨٣ .

(٢) حل المشكلات ص ٩١، الفتح الرحماني ص ١٥٩، إرشاد المريد ص٢٩٤، غيث النفع ص٢٦٣.

(٣) حصن القارئ ورقة ٣٠ .

(٤) نظم الحسيني ص ٤٨.

الخاتـــمة

- **النـــتـــائج:**

١- أن ما زاده الإمام الشاطبي على كتاب التيسير لأبي عمرو الداني لم يخرج فيها عن طرق الداني الأخرى، وطرقه هو من قراءته على شيخه ابن هذيل والنّفْزِي، وما اختاره الشاطبي مما صح عن الثقات، فهذه هي مصادر زيادات الشاطبي على التيسير.

٢- أن المنع مما زاده الشاطبي على التيسير لم يكن معروفاً عند المحققين من بعد الإمام الشاطبي، أي من أواخر القرن السادس وحتى أواخر القرن العاشر، حيث ظهرت كتب التحريرات.

٣- أن بدايات المنع من زيادات الشاطبي كانت من بدايات القرن الحادي عشر.

٤- سبب ظهور كتب التحريرات على مسائل الشاطبية هو تتبع ألفاظ ابن الجزري في تلك المسائل ، فأفردوا لها كتباً خاصة ، ونظموا فيها ، وكان ذلك متأخراً جداً ، أي بعد ابن الجزري بمائتي عام تقريباً .

٥- أن ابن الجزري عندما علق على زيادات الشاطبي في كتابه النشر، اختار ألفاظاً أوهم ظاهرها المنع من القراءة بهذه الزيادات، وهذا سبب خروج كتب التحريرات على الشاطبية .

٦- أن ابن الجزري صرح بعدم الأخذ ببعض زيادات الشاطبي، فكان هذا سبباً ثانيا لأصحاب التحريرات بالمنع من الزيادات، حيث ربط أصحاب التحريرات بين تصريح ابن الجزري بعدم الأخذ، وبين لفظ "خروج عن الطريق"، فجعلوا كلَّ رواية يقول فيها ابن الجزري : « خروج عن الطريق » ممنوعة من القراءة بها عندهم.

فتبين لي من خلال البحث أنه لا رابط بين اللفظين، فأما تصريح ابن الجزري بعدم الأخذ ببعض تلك الزيادات فقد كان ذلك مخصوصاً ببعض الروايات من ذوات الأسباب، التي امتنع ابن الجزري من الأخذ بها، إلا أن المحررين عمموا ذلك على جميع الروايات الزائدة، وقد بينت تلك الأسباب في مواضعها، وأما لفظ "الخروج

عن الطريق" فقد ثبت أن ابن الجزري لا يريد من هذا اللفظ المنع من القراءة بالأدلة القاطعة، إلا أن أصحاب التحريرات جعلوه دليلاً على المنع، وابن الجزري منه بريء.

٧- الأساس الذي قامت عليه التحريرات على الشاطبية ، تبين لي من خلال البحث أنه غير سليم ، إذ أثبتُّ اضطراب المحررين فيه، وأنهم غير متفقين، فمنهم من منع، ومنهم من أخذ، ومنهم من لم يشر لشيءٍ أصلاً، ومنهم من دخله الوهم والخطأ فأثبت للشاطبي ما لم يقله، وكل ذلك على حسب فهم نصوص ابن الجزري في النشر، فكل واحد منهم صدر عما فهمه، وبنوا عليها تحريراتهم ، وابن الجزري لا يريد ذلك كلَّه.

٨- أن السمة البارزة عند المحررين في تحريراتهم كانت نقل الآخر منهم عن الأول، دون الوقوف على منهج ابن الجزري في كتابه.

٩- أدت هذه التحريرات إلى اضطراب طلبة العلم وطالبي علم القراءات بين الأخذ بتلك التحريرات أو نبذها .

١٠- أن أصحاب التحريرات منعوا كل رواية يذكر ابن الجزري أنها انفراد، والصحيح أن ابن الجزري لم يعمم بالمنع لكل ما انفرد، وإنما كان ذلك في نوع خاص من ذوات الأسباب.

• **التوصيات** :

يرى الباحث أن يقرأ بكل ما أثبته الإمام الشاطبي من زيادات على التيسير كما قرأ من قبلنا من الأئمة الثقات، من عام ٥٩٠ هـ - وهو عام وفاة الشاطبي- وحتى أواخر القرن العاشر حين ظهرت كتب التحريرات، وبدأ المنع من القراءة بهذه الزيادات بسبب تتبع ألفاظ ابن الجزري؛ لأن المنع يعني أن الشاطبي قد جاء بأمر منكر أدى إلى ذلك المنع؛ علماً بأن كل ما زاده الشاطبي مسند موثق بالأسانيد عن الثقات، ولم تخرج عن طرقه وطرق الداني أو الطرق التي اختارها.

فهرس المراجع

١- **القرآن الكريم** ، مصحف المدينة المنورة ، مجمع الملك فهد ، رواية حفص .

٢- **الإبانة في معاني القراءات** ، لمكي القيسي ، تحقيق : د . عبدالفتاح شلبي ، المكتبة الفيصلية.

٣- **إبراز المعاني في شرح حرز الأماني**، لأبي شامة، تحقيق الشيخ جادو، مطبعة الجامعة الإسلامية، ١٤١٣هـ.

٤- **إتحاف فضلاء البشر** ، لأحمد البنا ، حققه ، د . شعبان إسماعيل ، عالم الكتب

٥- **الاختيار في القراءات العشر** ، لسبط الخياط، تحقيق : د .عبد العزيز السبر ،١٤١٧هـ – مكتبة الرياض.

٦- **الإدغام الكبير** ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق د . زهير زاهد ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ .

٧- **الأرجوزة المنبهة** ، لأبي عمرو الداني، تحقيق محمد الجزائري ، دار المغني الرياض .

٨- **إرشاد المريد إلى مقصود القصيد** ، للضباع ، تحقيق : إبراهيم عطوة ، مكتبة البابي – القاهرة .

٩- **الاستكمال** ، لابن غلبون ، تحقيق د . عبد العزيز سفر ، الكويت ، ١٤٢٢ هـ ط١ .

١٠- **الإشارة في القراءات العشر** ، لأبي نصر العراقي مخطوط ، الجامعة الإسلامية ، برقم ٣ / ٢٢٣ .

١١- **الإقناع في القراءات السبع** ، لابن خلف الأنصاري، تحقيق أحمد المزيدي ، دار الكتب العلمية، بيروت .

١٢- **إمتاع الفضلاء بتراجم القراء** لإلياس البرماوي ، ط٢ ١٤٢٨هـ ، مكتبة دار الزمان ، المدينة المنورة .

١٣- **الأوسط في علم القراءات** ، للحسن بن على العماني ، تحقيق : د . عزة حسن ، دار الفكر .

١٤- **إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز** ، للقباقبي ، تحقيق د . أحمد شكري ، دار عمار ، ١٤٢٤ هـ .

١٥- **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة** ، لعبدالفتاح القاضي ، دار الكتب بيروت .

١٦- **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة** ، للنشار ، تحقيق مجموعة من المشايخ ، عالم الكتب ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ .

١٧- **البيان في الجمع بين القصيدة والعنوان** ، للأندلسي ، مخطوط ، الجامعة الإسلامية ، برقم ٢٠٢ .

١٨- **التبصرة في القراءات السبع** ، لمكي القيسي ، تحقيق : جمال شرف ، دار الصحابة .

١٩- **التبصرة في قراءات الأئمة العشرة** ، للخياط ، تحقيق مجموعة من المشايخ ، دار الكتب العلمية ، لبنان .

٢٠- **تحبير التيسير** ، لابن الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٢١- **التحديد في الإتقان والتجويد** ، لأبي عمرو الداني ، تحقيق : د . غانم قدوري ، دار عمار.

٢٢- **تحريرات الطيبة على ما جاء في عمدة العرفان** ، لجمال شرف ، دار الصحابة.

٢٣- **تحفة الإخوان في الخلف بن الشاطبية** والعنوان لابن الجزري، مخطوط، الجامعة الإسلامية برقم: ٣٠٦.

٢٤- **التذكرة** ، لابن غلبون ، تحقيق : د . سعيد زعيمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت.

٢٥- **تقريب النشر في القراءات العشر** ، لابن الجزري ، تحقيق : إبراهيم عوض ، دار الحديث، القاهرة .

٢٦- **التلخيص** ، لأبي معشر الطبري ، تحقيق : محمد موسى ، الجماعة الخيرية بجدة.

٢٧- **تلخيص العبارات** ، لابن بليمة ، تحقيق : جمال شرف ، دار الصحابة .

٢٨- **تمكين المد** ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق د . أحمد فرحات ، جامعة الإمارات .

٢٩- **التهذيب لما تفرد به الأئمة السبعة** ، لأبي عمرو الداني ، مخطوط ، الجامعة الإسلامية برقم ٧٦٧ .

٣٠- **التيسير في القراءات السبعة** لأبي عمرو الداني ، عني بتصحيحه أوتوبرتزل ، دار الكتب العلمية ، لبنان .

٣١- **جامع البيان في القراءات السبع** ، لأبي عمرو الداني ، رسائل جامعية ، جامعة الشارقة.

٣٢- **جامع البيان للداني** ، تحقيق : محمد صدوق الجزائري ، دار الكتب العلمية، بيروت .

٣٣- **جامع الخيرات في تجويد وتحرير القراءات** ، لإبراهيم السمنودي ، وزارة الأوقاف الكويتية .

٣٤- **حرز الأماني ووجه التهاني** ، للشاطبي ، ضبط محمد تميم الزعبي ، ١٤١٧هـ

٣٥- **حل المشكلات** : لمحمد الخليجي ، مخطوط ، مكتبة الإسكندرية ، برقم ٢

٣٦- **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر** ، لمحمد أمين المحبي ، مكتبة الخياط ، بيروت.

٣٧- **الدر النثير والعذب النمير** ، للمالقي ، تحقيق مجموعة من المشايخ ، دار الكتب العلمية ، لبنان .

٣٨- **الدرة الفريدة في شرح القصيدة** ، للمنتجب الهمذاني ، مخطوط ، الجامعة الإسلامية ، برقم : ٢١٦ .

٣٩- **الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير** ، لمحمد المتولي ، تحقيق خالد أبو الجود .

٤٠- **الروضة في القراءات الإحدى عشرة** ، للمالكي ، تحقيق د . مصطفى عدنان ، دار العلوم والحكم.

٤١- **سراج القارئ** ، لابن القاصح مكتبة مصطفى البابي ، ط ٣ ، ١٣٧٣هـ.

٤٢- **شرح الشاطبية** ، لجلال الدين السيوطي ، مؤسسة قرطبة ، ط ١، ٢٠٠٤م.

٤٣- **شرح تنقيح فتح الكريم في تحرير أوجه القرآن الكريم** ، لأحمد الزيات، ط ١ ١٤١٨ هـ.

٤٤- **شرح طيبة النشر** ، لأبي القاسم النويري ، تحقيق : عبد الفتاح أبو سنة ، لجنة إحياء التراث ، القاهرة .

٤٥- **شرح طيبة النشر في القراءات العشر** لأحمد بن محمد الجزري ، ضبط الشيخ أنس مهرة ، دار الكتب .

٤٦- **شواهد الطيبة** ، لعلي المنصوري ، تحقيق : جمال شرف .

٤٧- **العقد النضيد في شرح القصيد** ، للسمين الحلبي ، تحقيق د . أيمن سويد ، دار نور المكتبات، جدة.

٤٨- **العنوان في القراءات السبع** ، لأبي طاهر الأندلسي ، تحقيق : د . زهير زاهد ، عالم الكتب .

٤٩- **غاية الاختصار** ، للهمذاني العطار ، تحقيق ، د . أشرف طلعت ، الجماعة الخيرية للتحفيظ بجدة .

٥٠- **غاية النهاية في طبقات القراء** ، لابن الجزري، عني بنشره ج. براجستراسر، دار الكتب العلمية،بيروت.

٥١- **الغاية في القراءات العشر** ، لابن مهران ، تحقيق د . محمد غياث ، دار الشواف الرياض .

٥٢- **غيث الرحمن** ، للشيخ ا الأبياري ، تحقيق جمال شرف ، دار الصحابة .

٥٣- **غيث النفع في القراءات السبع** ، لعلي الصفاقسي ، دار الكتب ، ط ١ ١٤١٩ هـ .

٥٤- **الفتح الرحماني شرح كنز المعاني تحرير حرز الأماني** ، لسليمان الجمزوري ، تحقيق : شريف العدوي ، دار الكتب .

٥٥- **فتح الوصيد في شرح القصيد** ، للسخاوي ، تحقيق ، د . أحمد الزعبي ، مكتبة دار البيان ، الكويت .

٥٦- **قراءات القراء المعروفين** ، للأندرابي ، تحقيق : أحمد الجنابي ، مؤسسة الرسالة.

٥٧- **قرة العين في الفتح والإمالة وبين اللفظين** ، لابن القاصح ، تحقيق د . الجرمي، دار عمار ، ١٤٢٦ هـ.

٥٨- **القصيدة الحصرية** ، للحصري ، تحقيق د.العبقري ، ط ، ١٤٣٣ ، مكتبة أولاد الشيخ .

٥٩- **القواعد المقررة ، والفوائد المحررة** ، للبقري ، تحقيق : د : محمد المشهداني ، مكتبة الرشد .

٦٠- **القول الأصدق فيما خالف الأصبهاني الأزرق** ، لمحمد علي الضباع، المكتبة الأزهرية .

٦١- **الكاشف لمعاني القصيدة** ، لمحمد المغربي ، تحقيق : جمال الشايب ، مكتبة أولاد الشيخ .

٦٢- **الكافي في القراءات السبع** ، لابن شريح ، تحقيق : أحمد الشافعي ، دار الكتب ، لبنان .

٦٣- **الكامل في التجريد** ، للموصلي جعفر بن مكي ، مخطوط المكتبة الأزهرية ، برقم ٨٦.

٦٤- **كتاب التجريد لبغية المريد** ، لابن القاسم الفحام ، تحقيق ، د . ضاري الدوري ، دار عمار .

٦٥- **كتاب السبعة** ، لابن مجاهد ، تحقيق : د : شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة .

٦٦- **كتاب فتح القدير** ، لعامر السيد عثمان ، الكليات الأزهرية .

٦٧- **كشف المعاني في شرح حرز الأماني** ، للحسيني عباد ، مخطوط ، الجامعة الإسلامية برقم ٣٠٤ .

٦٨- **كشف المعاني في شرح حرز الأماني** للخلاطي ، مخطوط الجامعة الإسلامية برقم ٢٠٤

٦٩- **الكفاية الكبرى في القراءات العشر** ، للقلانسي ، تحقيق: جمال شرف ، دار الصحابة ، ط ١ ،

٧٠- **كنز المعاني – شرح حرز الأماني** ، للموصلي ، المكتبة الأزهرية ، ط١٤١٨ هـ .

٧١- **كنز المعاني ، في شرح حرز الأماني** ، للجعبري ، تحقيق : أحمد اليزيدي ، وزارة الأوقاف المغربية.

٧٢- **كنز المعاني شرح حرز الأماني** ، للجعبري ، مخطوط ، الجامعة الإسلامية ، برقم ٢٩٢

٧٣- **الكنز في القراءات العشر** ، لابن الوجيه الواسطي ، تحقيق ، هناء الحمصي ، دار الكتب ، بيروت .

٧٤- **الكوكب الدري شرح طيبة النشر** ، محمد الصادق قمحاوي ، المكتبة الأزهرية .

٧٥- **اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة** ، للفاسي ، تحقيق الشيخ : عبدالرازق إبراهيم موسي ، مكتبة الرشد .

٧٦- **المبسوط في القراءات العشر** ، لابن مهران ، تحقيق ، سبيع حاكمي ، دار القبلة للطباعة ، جدة .

٧٧- **المبهج في القراءات الثمان لسبط الخياط** ، مخطوط، دار الكتب المصرية ، برقم ١٧٧ .

٧٨- **مرشد الأعزة إلى شرح رسالة حمزة** ، لمحمود برانق و محمد سليمان صالح ، مكتبة البدوي .

٧٩- **المستنير في القراءات العشر** ، لابن سوار البغدادي ، تحقيق : د . عمار الدَّدو ، دولة الإمارات .

٨٠- **المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر** ، للمبارك الشهرزوري ، تحقيق : عثمان غزال ، دار الحديث، القاهرة .

٨١- **المفتاح في القراءات السبع** ، للقرطبي ، تحقيق : أحمد المزيدي ، دار الكتب العلمية .

٨٢- **المفيد في شرح القصيد** ، للمقدسي ، مخطوط ، الجامعة الإسلامية ، برقم ٦٤ .

٨٣- **منظومة اختلاف القراء السبع** ، لإدريس محمد المنجرة ، تحقيق : عبد العظيم عمران ، مكتبة أولاد الشيخ . القاهرة .

٨٤- **المهذب في القراءات العشر** ، د : محمد سالم ، مكتبة الكلية الأزهرية .

٨٥- **النجوم الزاهرة في القراءات السبع المتواترة** ، للحكري ، مخطوط ، سلمان باشا ، تركيا برقم ٨٥ .

٨٦- **النشر في القراءات العشر** ، لابن الجزري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٨٧- **النظم الجامع لقراءة نافع** ، لعبد الفتاح القاضي ، مكتبة تاج .

٨٨- **نظم تحرير مسائل الشاطبية** ، لخلف الحسيني ، ضبط عبد القادر شاهين ، دار الكتب .

٨٩- **الهادي شرح طيبه النشر** ، د : محمد محيسن ، دار الجبل ، بيروت .

٩٠- **الوافي في شرح الشاطبية** ، لعبد الفتاح القاضي ، مكتبة السوادي ، المدينة المنورة .

٩١- **الوجيز** ، **لأبي على الأهوازي** ، تحقيق : د : دريد أحمد ، دار الغرب الإسلامي ط ١ ، ٢٠٠٢ م .

٩٢- **الوسيلة إلى كشف العقيلة** ، للسخاوي ، تحقيق د . نصر سعد ، دار الصحابة .

فهرس الموضوعات